وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

كلية العلوم الإقتصادية ،العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2019

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم إقتصادية

التخصص:إقتصاد نقدي و بنكي

عنوان المذكرة:

الآثار الإقتصادية لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة

دراسة تحليلية

من إعداد: **إشراف الأستاذ:**

- حفصة كماش — وليد عابي
- سامية حافي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
رياض موساوي	أستاذ محاضر – ب –	رئيـــســـــــــا
وليد عابي	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقـــــــررا
أحميدة مالكية	أستاذ مساعد – أ –	عضوا مناقشـــــــــا

السنة الجامعية: 2018/ 2019

الملخص

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أهم دعائم العولمة الإقتصادية الرائدة حاليا، حيث تعمل وفق معايير محددة تقوم على تنظيم وتسيير العلاقات التجارية العالمية في مجال السلع والخدمات للدول الأعضاء فيها، من أجل تحرير التجارة الخارجية.

وتعتبر الصناعة إحدى المواضيع التي كانت لها مكانة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، فبالرغم من الإصلاحات الجذرية التي بادرت بها الجزائر في سبيل الانضمام للمنظمة والنهوض بالقطاع الصناعي على وجه الخصوص، فهي لن تكون قادرة على مواجهة المنافسة سواءا على المستوى المحلي او المنافسة في الاسواق الخارجية وهذا ما سيؤثر سلبا في حالة انضمامها .

فعلى الجزائر أن تحاول النهوض بالقطاع الصناعي وتنميته لمواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، والقدرة على المنافسة الخارجية مما يمكنها من استغلال الانعكاسات الايجابيةفي حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

الكلمات المفتاحية

التجارة الدولية، المنظمة العالمية للتجارة، قطاع الصناعة، الإصلاحات الإقتصادية

Summary

The World Trade Organization (WTO) is the most important pillar of the current economic globalization. It operates according to specific criteria that regulate and manage international trade relations in the area of goods and services to its member states in order to liberalize foreign trade.

The industry is one of the topics that have had a place in the agreements of the World Trade Organization. Despite the radical reforms initiated by Algeria in order to join the Organization and the promotion of the industrial sector in particular, it will not be able to face competition either at the local level or competition in foreign markets Which will have a negative impact on the case of accession.

Algeria should try to promote the industrial sector and develop it to cope with the developments in the global economy and the ability to compete externally, enabling it to exploit the positive repercussions in the case of Algeria's accession to the World Trade Organization

key words

International Trade, World Trade Organization, Industry Sector, Economic Reforms

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم،ويسر لنا سبيل سبيله، وأعاننا على تحصيله، وعلمنا مالم نعلم، ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد الخلق وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

نحمد الله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وعظيم سلطانه على توفيقه لنا في إنجاز هذا البحث، ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المؤطر"**عابي وليد**" على تأطيره لهذا البحث، وصبره ومساعدته وتوجيهاته التي كلل بها مشوارنا.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل وعلى وجه الخصوص الأستاذ الفاضل"**زمال فيصل**"؛

كذلك نتقدم بالشكر إلى كل أعضاء اللجنة المناقشة على تفضلهم بإثراء هذا العمل .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
التشكر	-
فهرس المحتويات	I-VI
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للمنظمة العالمية للتجارة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT	3
المطلب الأول: نشأة الجات GATT وتعريفها	3
أولا: نشأة الجات GATT	3
ثانيا: مفهوم GATT	4
المطلب الثاني: الأحكام والقواعد التي تقوم عليها GATT	5
أولا: مبادئ إتفاقية الجات GATT	5
ثانيا: وظائف وأجهزة الجات GATT وأهدافها	6
ثالثا: الإنضمام والإنسحاب من الجات GATT	8
المطلب الثالث: جولات إتفاقية الجات GATT	9
أولا: تخفيض الحواجز الجمركية خصوصا في مجال السلع الصناعية	9
ثانيا: تخفيض التعريفات الجمركية و المشاركة الكبيرة للدول المتخلفة	10
ثالثا تحرير و توسيع التجارة الدولية	10
المبحث الثاني: الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإتفاقياتها	14

المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها	14
أولا: تعريف المنطمة العالمية للتجارة	14
ثانيا: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة	15
المطلب الثاني: ميكانيزم المنظمة العالمية للتجارة	15
اولا: اهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة	15
ثانيا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	17
ثالثا: الإنضمام والانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة	20
رابعا: المركز القانوني للمنظمة العالمية للتجارة	21
خامسا: ميزانية المنظمة العالمية للتجارة	21
سادسا: أهم الاختلافات بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة	21
المطلب الثالث: إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ومؤتمراتها الوزارية	22
أولا: إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة	22
ثانيا: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة	25
المبحث الثالث: التحديات و الآثار التي تواجهها المنظمة العالمية للتجارة	30
المطلب الأول: إنجازات المنطمة العالمية للتجارة	30
اولا: إتفاقية تكنولوجيا المعلومات	30
ثانيا: إتفاقية الخدمات المالية	30
ثالثا: إعطاء مزايا للدول النامية	30
المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها الدول النفطية في إطار المنظمة العالمية للتجارة	31
أولا: علاقة البيئة والنفط ومنتجاته بالمنظمة العالمية للتجارة وتحديات الدول النفطية	31
ثانيا: التحديات التي تواجهها المنظمة العالمية للتجارة	33
المطلب الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على إقتصاديات الدول النامية	34
أولا: الآثار الإيجابية	34
ثانيا: الآثار السلبية	35

خلاصة	36
الفصل الثاني: واقع قطاع الصناعة في الجزائر	37
تمهيد	38
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لقطاع الصناعة	39
المطلب الأول: ماهية الصناعة	39
أولا: مفهوم ونشأة الصناعة	39
ثانيا: خصائص وأهداف الصناعة	40
ثالثا: مقومات الصناعة	40
المطلب الثاني: أنواع الصناعات ودورها في التنمية الإقتصادية	41
أولا: أنواع الصناعة	41
ثانيا: دور الصناعة في تحقيق التنمية الإقتصادية	43
المطلب الثالث: إستراتيجيات الصناعة ومعوقاته	44
أولا: إستراتيجيات التصنيع	44
ثانيا: معوقات الصناعة	45
المبحث الثاني: تطور و مميزات قطاع الصناعة في الجزائر	46
المطلب الأول: تطورقطاع الصناعة في الجزائر خلال مرحلة التخطيط 1962–1989	46
أولا: تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1962–1966	47
ثانيا: تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1967– 1979	47
ثالثا : تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 1989	48
المطلب الثاني : تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق	50
أولا: تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة من 1990– 1999	50
ثانيا: تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 2000 – 2017	51
المطلب بالثالث: خصائص قطاع الصناعة في الجزائر	54
اولا: ضعف الانتاج الصناعي	54

ثانيا: ضعف الاداء وانخفاض الانتاجية الصناعية	54
ثالثا: الحماية وضعف القدرة على المنافسة	54
رابعا: العلاقة مع السوق الخارجية	55
خامسا : ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية .	55
سادسا : الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة	55
سابعا : عدم مرونة الجهاز الإنتاجي	55
ثامنا: العملية الصناعية المتجزأة	56
المبحث الثالث : أداء قطاع الصناعة في الجزائر وسبل تطويره	56
المطلب الاول : أداء المؤسسات الصناعية في الجزائر	56
أولا : الآداء البشري	56
ثانيا الاداء المالي	57
ثالثا الاداء التمويني	57
رابعا الاداء الانتاجي	58
خامسا الاداء التسويقي	59
المطلب الثاني: نقاط القوة والضعف في القطاع الصناعي في الجزائر	59
اولا: نقاط القوة للقطاع الصناعي للجزائر	59
ثانيا: نقاط الضعف وقيود القطاع الصناعي في الجزائر	60
المطلب الثالث: سبل تطوير قطاع الصناعة في الجزائر	61
اولا: تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية	61
ثانيا: اعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني	62
ثالثا: التركيز على صناعات معينة للتصدير	62
رابعا: تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية	63
خامسا: تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات	63
سادسا: التكنولوجيا كعنصر مهم لتطوير الصناعة	64

سابعا: ضمان التنسيق الترابط بين السياسات الإقتصادية والسياسات الصناعية	64
ثامنا: تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي	64
تاسعا: تطوير السوق المالي	65
خلاصة	66
الفصل الثالث: انضمام الجزاءر المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساته على قطاع الصناعة	67
تمهيد	68
المبحث الاول : حتمية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	69
المطلب الاول : دوافع وشروط انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	69
أولا: وضعية الجزائر واسباب طلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	69
ثانيا: دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	70
ثالثا : شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	71
المطلب الثاني : الاجراءات المتخذة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	72
اولا : تقديم طلب الانضمام	72
ثانيا تقديم مذكرة السياسة التجارية	72
ثالثا التسلسل الزمني لمفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة	73
المطلب الثالث : الجولات التفاوضية لانضمام الجزائر للمنظمة والصعوبات التي حالت دون ذلك	73
اولا : الجولات التفاوضية التي مرت بها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	73
ثانيا : عقبات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	76
المبحث الثاني: مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الجزائري	77
المطلب الاول : مساهمة الصناعة في حجم العمالة	77
المطلب الثاني : مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	81
اولا : مساهمة الصناعة الاستخراجية و التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	81
ثانيا : رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	84
المطلب الثالث : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017	85

المبحث الثالث : الإنعكاسات المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة	88
المطلب الاول: الانعكاسات الايجابية المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة	88
المطلب الثاني : الإنعكاسات السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة	89
المطلب الثالث : سبل مواجهة تحديات الانضمام على قطاع الصناعة	91
خلاصة	93
الخاتمة	94
قائمة المراجع	

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	**التطورات التي لحقت بالجات GATT من خلال جولات المفاوضات 1947 – 1993**	**13**
02	**المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة**	**29**
03	**مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر ما بين 2004–2017**	**79**
04	**القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي**	**82**
05	**تطور الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة 2000–2016**	**86–85**

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية**	**19**
02	**مساهمة الصناعة لالاستخراجية و التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي**	**83**
03	**مكونات الاقتصاد الوطني للرفع من نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام**	**85**
04	**تطور الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة 2000-2017**	**87**

مقدمة

مقدمة

شهد العالم منذ أكثر من نصف قرن تطورات كثيرة على الساحة الإقتصادية لا سيما التجارية منها، فبعد إنشاء المؤسستين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير المنبثقين عن مؤتمر "**بريتون وودز**"، من أجل معالجة إختلالات موازين المدفوعات للدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، أصبح العالم بحاجة إلى تنظيم العمليات التجارية، من ثم جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية في عام 1947 والصادرة عن ميثاق هافانا، فباءت هذه الفكرة بالفشل لتحل محلها في 30 أكتوبر 1947 الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (**الجات**) التي دخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 1948 إلى غاية 1994 مرورا بثمانية جولات تفاوضية، آخرها جولة الأورغواي والتي تمخض عنها ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بمراكش المغربية في 15 أفريل 1994، التي باشرت عملها في 01 جانفي 1995، وذلك بغرض إدخال المسائل الشائكة في المفاوضات التي فشلت الجات في حلها.

تعتبر منظمة التجارة العالمية المؤسسة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تم التوقيع عليها في جولة الأورغواي، ويرتكز الهدف الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية في دفع التنمية الاقتصادية العالمية، وذلك بتوسيع التجارة العالمية الذي يتأتى من خلال تحريرها من القيود الكمية والكيفية، لرفع مستوى المعيشة والدخل، وضمان العدالة الكاملة والنمو الكبير المؤثر في حجم الدخل الحقيقي، والطلب الفعال وزيادة الإنتاج وتوسيع التجارة في السلع والخدمات، وهذا ما تجسد في عقد مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة لدراسة المسائل المتعلقة بجانب تحرير التجارة الخارجية، وأن تحريرها عامل رئيسي في النمو والازدهار للدول الأعضاء.

سارعت الدول النامية عامة والعربية خاصة في الإنضمام إلى المنظمة والتقيد باتفاقياتها من أجل النهوض بإقتصادياتها، والجزائر كأحد هذه الدول سعت كذلك بتقديم طلب رسمي إلى سكرتارية المنظمة بغية الإستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية ولما تراه السلطات بأنها بحاجة ماسة إلى تفعيل إقتصادها والتوجه الى إقتصاد السوق، بالاضافة إلى موجة الإصلاحات التي بدأت بالظهور في تلك الفترة، فهي تحاول إعادة هيكلة قطاعاتها الإقتصادية حتى تتلائم مع قوانين ومتطلبات المنظمة، ومن بين هذه القطاعات تختص هذه الدراسة في القطاع الصناعي، الذي يعتبر قطاعا حساسا في التنمية الإقتصادية، للدور الذي يلعبه في التطور الإقتصادي واستغلال الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي يتوفر عليها هذا القطاع.

وليتمكن القطاع الصناعي في الجزائر من تحقيق هذا الدور الهام انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات الإقتصادية وإستراتيجيات لتطويره منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وفي ظل ما يشهده العالم حاليا من إنفتاح إقتصادي بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تفرض أن يكون العالم وحدة إقتصادية واحدة تحركه قوى السوق، أصبح الإندماج في الإقتصاد العالمي ضرورة ووسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية وهو ماتسعى الجزائر للوصول اليه من خلال الدخول في مفاوضات حادة مع المنظمة العالمية للتجارة للإنضمام اليها، جامعة في طياتها التحديات التي تواجهها في القطاع الصناعي والتعامل معها بالآليات المناسبة، حتى تستطيع السير في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية.

أولا: الإشكالية

من خلال ماسبق فإن إشكالية الدراسة تتمثل في السؤال الرئيسي الموالي:

ماهي الآثار الإقتصادية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة؟

ثانيا: الاسئلة الفرعية

للإجابة على الاشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى ساهمت منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية؟
- ما هي مراحل تطور قطاع الصناعة في الجزائر؟
- ما هو واقع قطاع الصناعة في الجزائر في ظل مساعي الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؟
- ماهي الإنعكاسات المرتقبة على قطاع الصناعة في طل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الاسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- أرست المنظمة العالمية للتجارة دعائم وأسس النظام الجديد للتجارة الدولية، بتعديل جوهري في هيكل المبادلات التجارية من خلال تحريرها من القيود الجمركية وغير الجمركية.
- مر القطاع الصناعي بمرحلتين مرحلة التخطيط من 1962-1989 والمرحلة الثانية مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق من 1990 إلى يومنا هذا.
- يمتاز القطاع الصناعي في الجزائر بضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني، وعدم قدرته على المنافسة على المستوى المحلي والدولي.
- يمكن أن ينجر من إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة إنعكاسات جلها سلبية لعدة أسباب كضعف الإنتاج الصناعي وافتقاره للتكنولوجيا الحديثة.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في إبراز بعض التحديات حول مستقبل قطاع الصناعة في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي من جهة، ومساعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة ثانية، وانطلاقا من ذلك فان الأهمية الرئيسية لهذه الدراسة تتمثل في تسليط الضوء على دور القطاع الصناعي في التنمية الإقتصادية ووضع تصورات لأهم الآثار والإنعكاسات التي يمكن أن تمس هذا القطاع جراء الالتزام بأحكام واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

خامسا: أهداف الدراسة

تتجلى اهداف هذه الدراسة في العناصر التالية:

- دراسة التطورات التي مر بها القطاع الصناعي في الجزائر في مرحلة الاقتصاد المخطط والانتقال إلى اقتصاد السوق ومعرفة إلى اي مدى يساهم هذا القطاع في دفع عجلة التنمية في الجزائر.
- بيان مكانة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني مع الاشارة إلى التحديات التي تواجهه خاصة بعد الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.
- محاولة تحديد اهم الآثار المترتبة عن عملية الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة مع بيان اهم الفرص والامتيازات الممنوحة للدول النامية وكيفية استفادة الجزائر منها.
- بلورة مجموعة من السبل والمقترحات التي يمكن من خلالها تاهيل القطاع الصناعي في الجزائر مما يجعله قادرا على تحقيق المكاسب المرجوة وتفادي السلبيات المتوقعة قبل الانضمام.

سادسا: دوافع الدراسة

هناك عدة مبررات دفعتنا إلى اختيار الموضوع نوجزها في الآتي:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على هذا الموضوع والتعرف على الجوانب المحيطة به، وايضاح الاستراتيجيات المقترحة للنهوض بهذا القطاع.
- معرفة الاثار المستقبلية للجزائر في حالة الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة خاصة في القطاع الصناعي.
- معرفة كل التطورات التي مر بها القطاع الصناعي والاستراتيجات المتخذة في سبل تطويه.

سابعا: حدود الدراسة

تتجلى حدود الدراسة فيمايلي:

- **الحدود النظرية:** تتمثل في دراسة واقعية قطاع الصناعة في الجزائر والآثار المتوقعة في حالة الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

-الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الجزائر.

-**الحدود الزمانية:** شملت فترة الدراسة من (1962 – 2017) تطور قطاع الصناعة و تم الإعتماد على الاصلاحات الإقتصادية و البرامج التنموية.

ثامنا : منهج الدراسة

من أجل الإجابة على الاسئلة الواردة في الاشكالية إقتضت طبيعة الدراسة و خصوصية الموضوع العامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة و متناسقة من أجل الالمام بمحاور الدراسة، و قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كاطار عام للوصف و التحليل في مناقشة فصول هذه الدراسة، بغية الالمام بالمفاهيم و العناصر الاساسية المتعلقة بالقطاع الصناعي والمنظمة العالمية للتجارة وفي جانب آخر ضمن هذه الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي لاستعراض الخلفية التاريخية لقيام المنظمة العالمية للتجارة وتطور القطاع الصناعي في الجزائر، بالاضافة إلى محاولة

إستخدام المنهج الاستقرائي في صياغة التصورات المرتقبة حول الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في قطاع الصناعة.

تاسعا : الدراسات السابقة

يمكن سرد بعض الدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة و غير مباشرة بالموضوع و هي:

- **سليم مخضار، (2018)** دراسة بعنوان "**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة لبعض الدول الغربية**". هدفت الدراسة إلى معالجة **الإشكالية التالية** : ماهو واقع تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مقارنة بتونس والمغرب ومصر ؟ و قد توصل الباحث إلى جملة من النتائج يتم ذكرها في الآتي :

- لا يزال القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في نشاطه على الحماية الحكومية، وغير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباطه بالاقتصاديات المتقدمة من حيث التمويل واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- يشير التطور الكبير للواردات إلى عجز القطاع الصناعي الجزائري على تلبية الحاجيات الاساسية من الموارد الغذائية والسلع الاستهلاكية الاخرى وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري.
- لا يزال القطاع الصناعي يسيطر عليه بشكل كبير قطاع المحروقات، أما خارج المحروقات فأهم مايميز الصناعات التحويلية هو ضعف الانتاجية وعدم التنوع والافتقار لمقومات الانتاج باحجام كبيرة.

- **سكينة بن حمود** (2013) دراسة بعنوان "**مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**". هدفت الدراسة إلى معالجة **الاشكالية التالية:** ماهي المراحل التي شهدها تطور القطاع الصناعي في الجزائر وهل النتائج التي تحققت من خلالها تتطابق مع الاهداف التي رسمت ؟ و قد توصلت الباحثة إلى جملة من التفاصيل يتم ذكرها في الآتي :

- لابد من اللجوء إلى التخطيط لحصر الامكانيات المتوفرة في كل قطاع، ثم محاولة وضع كل قطاع مع مراعاة التكامل والتنسيق بينها.
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق التكوين المستمر والمكثف العاملين في كل قطاعات.
- اشتراك الجامعة في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن تطبيق المعارف والبحوث في الواقع الجزائري.

- **ليندة هماز (2015)** دراسة بعنوان "**الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**" . هدفت الدراسة إلى معالجة الاشكالية التالية، **ماهي الاثار المحتملة لانضمام الجزائر المرتقب التجارة العالمية على الاقتصاد الوطني** ؟ وقد توصلت الطالبة إلى جملة من النتائج يتم ذكرها في مايلي :

– تحسين الفعالية والكفاءة الانتاجية في شتى القطاعات الإقتصادية والمالية وخاصة المجال الصناعي والفلاحي من خلال خفض تكاليف الواردات الضرورية والمشاركة في وضع قواعد التجارة الدولية والقيام بالاصلاحات الإقتصادية التي يولدها ويشرعها هذا الانضمام .

- عدم استغلال فرضية تحول الاتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث كان بامكانها الانضمام بكل سهولة
- الاستفادة من الاستثناءات التي تمنحها الاتفاقية الدولية للتنمية
- تطوير العديد من القوانين الداخلية كقانون الاستثمار خاصة تماشيا مع اقتصاد السوق ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة .
- الاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، عن طريق الاحتكاك بالشركات الاجنبية .

- **آيات الله مولحسان** (2011) دراسة بعنوان "**المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر مصر)**" هدفت الدراسة إلى معالجة **الاشكالية التالية** : في ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من تحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي، ماهي انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية في كل من الجزائر ومصر ؟ و قد توصل الباحث إلى جملة من النتائج نذكرها فيمايلي :
- ضعف الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على تلبية حاجيات التنمية من السلع الاستثمارية والوسيطة وتلبية الحاجات المواطنين من السلع الاستهلاكية.
- رغم وجود قناعة لدى السلطات الجزائرية بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الا ان هناك نظرة اولى تفائلية وأخرى غير ذلك.
- المنظمة العالمية للتجارة هي المنظمة القائمة على ادارة النظام التجاري الدولي وتشمل اغلب تجارة العالم، مما تفرض على الدول الغير منظمة للاندماج فيها لجني المكاسب والاستفادة من المزايا التي تمنحها .
- تعرض القطاع الصناعي إلى منافسة شديدة من حيث السعر والجودة، مما يؤدي بخروج الكثير من المؤسسات غير القادرة على مواجهة المنافسة نتيجة تخلفها التكنولوجي.

عاشرا : صعوبات الدراسة

تتمثل الصعوبات التي واجهت انجاز هذه الدراسة كالتالي:

– قلة المعلومات خاصة في القطاع الصناعي.

– إختلاف المعطيات من مصدر إلى آخر.

– صادف انجاز هذا الموضوع العطلة الفجائية التي كانت أكبر عائق في إتمام هذا العمل

حادي عشر :هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول و هي:

- **الفصل الأول**: تم التطرق إلى الإطار النظري للمنظمة العالمية للتجارة، وقد إشتمل على ثلاث مباحث، يتناول الأول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية الجات، أما الثاني خصص للإطار القانوني للمنظمة العالمية للتجارة واتفاقياتها، والمبحث الثالث الى التحديات والآثار التي تواجهها المنظمة العالمية للتجارة.

- **الفصل الثاني**: خصص لدراسة واقع قطاع الصناعة في الجزائر، حيث قسم بدوره الى ثلاث مباحث، تناول الأول الإطار المفاهيمي لقطاع الصناعة، أما الثاني تم التعرض إلى تطور ومميزات القطاع الصناعي في الجزائر، ليتم التطرق إلى آداء القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره في المبحث الثالث؛
- **الفصل الثالث**: تم تناول انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وانعكاساته على القطاع الصناعي، ليشتمل على ثلاث مباحث، حيث خصص الأول إلى حتمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، أما الثاني تناول مساهمة القطاع الصناعي في الإقتصاد الجزائري، ليتم التطرق الى الإنعكاسات المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة في المبحث الثالث

الفصل الأول

تمهيد :

شهد العقد الأخير من القرن العشرين، أحداثا هامة ومتلاحقة على جميع الأصعدة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية وبدأ بعصر العولمة أو مايسمى بالنظام العالمي الجديد متزامنا مع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في منتصف شهر أفريل عام 1994.

وبقيام هذه المنظمة الجديدة ودخولها حيز التنفيذ مع بداية 1995، أسدل الستار على ماكان يعرف في قاموس النظام الإقتصاد الدولي بالإتفاقية العامة الجمركية والتجارة "الجات" بعد أن سادت هذه الإتفاقية طيلة نصف قرن تقريبا، وحققت نتائج معتبرة كان لها أثرها الايجابي على بعض الدول والسلبي على دول أخرى، وذلك عبر جولاتها المختلفة التي كانت عبارة عن عملية مد وجزر تتكيف والضروف الإقتصادية المستقبلية التي عرفها العالم طيلة هذه المدة، ومن ثم فإن قرار إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يعد تكملة للثلاثية المفقودة الحلقة، والثلاثية في هذا المجال هي صندوق النقد الدولي بنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة التي بإنشائها يكون العالم قد إستكمل أجهزته المسيرة والمأطرة لسيرورة وميكانيزمات نشاطه.

ويتعرض هذا الفصل للموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT

المبحث الثاني: الإطار القانوني للمنظمة العالمية للتجارة وإتفاقياتها

المبحث الثالث: التحديات والأثار التي تواجهها المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT

شهد العالم تطورات كثيرة في الساحة الإقتصادية لاسيما التجارية منها، فبعد إنشاء المؤسستين "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير" المنبثقتين عن مؤتمر "بريتون وودز" وأصبح العالم بحاجة إلى من ينظم العمليات التجارية العالمية، ومن ثم جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية، والصادرة عن ميثاق"هافانا" إلا أن هذه المبادرة لم تلقى تأييدا من طرف الدول الصناعية، ومن ثم باءت بالفشل لتحل محلها الإتفاقية العامة للتعريفات الحمر كية والتجارة، ومن هنا سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى الخلفية التاريخية لإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT وأهم المبادئ والجولات التي مرت بها هذه الإتفاقية.

المطلب الأول: نشأة الجات GATT وتعريفها

جاءت إتفاقية الجات لتنوب عن هذه المنظمة، وحتى تستطيع إدراك أهداف ودور المنظمة العالمية للتجارة، وجب أولا المرور عبر إتفاقية الجات، وكيفية نشوئها وتطورها، وكذا الدور الذي لعبته في تنظيم التجارة الدولية.

أولا: نشأة الجات

بعد نجاح مؤتمر"بريتون وودز"الذي كلل بإنشاء المؤسستين " FMI" "BIRD"،ومحاولة من المجموعة الدولية لتنظيم شؤون التجارة الدولية، وإعادة ترتيب الأوضاع الإقتصادية غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهرت مساعي عديدة لوضع قواعد وأسس تحكم العلاقات التجارية الدولية، وكانت ذلك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى إيجاد آلية لضبط تنظيم العلاقات التجارية ما بين أطراف التبادل الدولي، لهذا وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للولايات المتحدة في جنيف سنة 1946 على عقد مؤتمر دولي للتجارة في هافانا بتاريخ 21 نوفمبر1947 ودامت أعماله حتى يوم 24 مارس ووقع على هذا الميثاق "ميثاق هافانا La charte de la HAVANE" 53 دولة من 56 دولة شاركت في هذا المؤتمر، وقد نص هذا الميثاق على إنشاء المنظمة للتجارة الدولية إلا أن الرفض الأمريكي للتصديق أدى إلى عدم ظهور هذه المنظمة، وفي الوقت الذي كان يعقد فيه مؤتمر هافانا، بدأت مفاوضات أخرى في جنيف بين مندوبي 23 دولة في أكتوبر1947 حول التعريفات الجمركية، وقد توصلوا إلى هذا الإتفاق في 15نوفمبر1947 وأودع بالأمم المتحدة في 18نوفمبر1947، تحت عنوان "الإتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة GATT" ليحل محل منظمة التجارة الدولية، وكان الهدف الرئيسي لهذه الإتفاقية هو إيقاف أي زيادة في الإجراءات الحمائية على التجارة الدولية، وتوفير الإطار المؤسسي للتفاوض حول التقليل من الحواجز الجمركية القائمة بين الدول.

لاتعتبر الجات منظمة دولية تقوم بالتحكم في مجال التجارة الدولية بين الأعضاء، ولكنها مجرد إتفاقية يتم من خلالها عقد المفاوضات للمناقشة ولقد عرفت الجات عدة جولات اختتمت بجولة "أورغواي"، واستمرت منذ سنة

تأسيسها إلى ظهور جولة الأروغواي (1986 -1993) وفي الشهر الرابع عام 1994 اجتمعت 118دولة في مراكش بالمغرب للتوقيع المبدئي على ما اتفقت عليه في جولة الأورغواي.[1]

ثانيا: مفهوم الجات GATT

تعتبر إتفاقية GATT إختصار للأحرف الأنجليزية الأولى للإتفاقية العامة لتعريفات الجمركية والتجارة General agreement on Tariffs and Trade، وتعددت تعاريف إتفاقية الجات تبعا للمنظور:[2]

-**من المنظور الاقتصادي**: فهي إتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير لتجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود غير التعريفية، وبالتالي فإن الجات كانت ولازالت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة إلى سياسات حرية التجارة الدولية ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك للنمو.

-**أما من المنظور القانوني**: تعتبر الجات GATT معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الإنضمام إليها والتي كانت 23 دولة عند التوقيع عليها عام 1947 ووصلت إلى 117 دولة من أوائل 1994 عند إنتهاء العمل بسكرتارية الجات مع التوقيع على إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC بدلا منها بمراكش بالمغرب.

-**من المنظور المؤسسي**: فقد تكونت سكرتارية الجات للإشراف على الجولات التي أقرت من الدول المتعاقدة عليها، حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية.

ويمكن القول أن الجات تمثل إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها، كذلك وهي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، كما أنها تمثل إطار للإشراف على تجارة السلع في العالم (باستثناء البترول) والمقدرة 90% من جملة التجارة العالمية.

-**التعريف الشامل "للجات"**: بناءًا على التعريفات السابقة يمكن القول: أن الجات عبارة على إتفاقية دولية متعددة الأطراف، أبرمت بين حكومات الدول الموقعة عليها التي تعرف بالأطراف المتعاقدة والتي إرتفع عددها من 23 دولة عند إبرام هذه الإتفاقية إلى 117 دولة في أوائل سنة 1994، وتتضمن مجموعة من الحقوق والإلتزامات المتبادلة من أجل تحرير التجارة الدولية في السلع وفقا لمبادئ النظرية الكلاسيكية، ومحو القيود التي ترتبت عن الأخذ بمبادئ المذهب التجاري.[3]

---

[1] يوسف مسعداوي: **دراسة في التجارة الدولية**، دار هومة للطبعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.ص: 97-98.

[2] شافية بن عيسى: **أثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2010، ص.ص: 6-7.

[3] مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين: **منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الدول المصدرة للنفط [أوبك]**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص.ص: 48-49.

المطلب الثاني: الأحكام والقواعد التي تقوم عليها الجات GATT

إن لإتفاقية الجات عدة قواعد وأحكام تقوم عليها يتم ذكرها في مايلي:

أولا: مبادئ إتفاقية الجات: عندما تنظم الدول إلى الجات لا تقوم بإزالة كل الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية فوراً، وإنما تتعهد بالسعي المتواصل لإزالتها وفتح أسواقها على العالم الخارجي ودخولها في مفاوضات تجارية مع غيرها من الدول المنظمة إلى الإتفاقية لتبادل التخفيضات أو التنازلات التجارية كما تتعهد الإلتزام بمجموعة من القواعد والإجراءات والضوابط التي تنظم السير الحسن فيما بينها، وتقوم الإتفاقية على عدة مبادئ رئيسة أهمها:

1-المبادئ التي تلتزم بها الدول الأعضاء فيما بينها:

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[1]

-مبدأ المعاملة الوطنية: وفقا لهذا المبدأ وبمجرد أن تعبر السلع المستوردة الحدود الدولية لإحدى الدول الأعضاء من الجات، يجب أن تمنح هذه السلع المستوردة نفس المعاملة التي تعامل بها نفس السلع المنتجة محليا من حيث الأمور المتعلقة بالتداول والتوزيع والتسعير والضرائب.... إلخ، فمثلا لا يجوز لأي دولة أن تستوفي ضريبة محلية (مثل ضريبة المبيعات، ضريبة القيمة المضافة) على المنتج المستورد بنسبة أعلى من النسبة المفروضة على المنتج المحلي.

-مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية: تم إدخال هذا المبدأ في عام 1966 في إطار جولة كندي حيث أمكن إضافة الجزء الرابع لأحكام الإتفاقية وقد تضمن هذا الجزء ثلاث مواد، وهي المادة السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين وتشير المادة السادسة والثلاثين إلى مساعدة الدول النامية في زيادة حصيلة صادراتها وتنويع هيكل هذه الصادرات مع السماح لها بمزايا إضافية تساعد على ولوج أسوق الدول المتقدمة، أما المادة السابعة والثلاثين تتعلق بمنح أولوية كبيرة لتخفيض وإلغاء الحواجز الحالية أو المتحصلة أمام المنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الدول النامية؛ ويتضمن ذلك الضرائب الجمركية وأي قيود أخرى، تفرق بين المنتجات في شكلها الأولي وشكلها المصنع، أما المادة الثامنة والثلاثون فقد أكدت ضرورة تعاون جميع الأطراف المتعاقدة لتفعيل أحكام المادتين السابقتين.

-مبدأ المفاوضات التجارية: تعتبر الجات الإطار التفاوضي الملائم لتنفيذ المعاهدات وتسوية المنازعات التجارية الدولية، وبالتالي يعتبر هذا المبدأ وسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة على الصفة الثنائية في العلاقات التجارية الدولية.

2-المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها إتفاقية تأسيس الجات:

تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

[1] الطاهر توايتية: **انضمام الجزائر إلىالمنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014، ص.ص: 6 -7.

–الإلتزام بالتعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية: هذا المبدأ يعني أن الدول المتعاقدة ملزمة بعدم اللجوء إلى استخدام قيود غير جمركية لتقييد الواردات التي مصدرها الدول المتعاقدة في الإتفاقية، مثل نظام الحصص الكمية الذي كان سائدا آنذاك بهدف الحماية، وتهدف هذه القاعدة إلى تحقيق أكبر عدد ممكن من الشفافية تساعد على تحقيق درجة أعلى من الإستقرار والأمان في التجارة.[1]

–الإلتزام بعدم ممارسة سياسة الإغراق: يقصد بالإغراق تصدير منتجات بأسعار أقل من السعر الطبيعي لما في بلادها، من أجل إحداث ضرر بمصالح المنتجين للبلد المستورد لهذا ألزمت المادة 06 من إتفاقية الأطراف المتعاقدة إلى عدم اللجوء إلى هذه السياسة.[2].

–مبدأ القيود الكمية على المستوردات: إن إتفاقية الجات تمنع الدول المتعاقدة فرض القيود الكمية على المستوردات لأنها تشكل العائق الأكبر في وجه التجارة الدولية وتمنح الحق للدول النامية التي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات أن تفرض قيود كمية على المستوردات بصفة مؤقتة على أن يتعهد الطرف المتقاعد بإزالتها تدريجيا وإلغائها تماما عندما تزول الظروف التي استدعت فرضها باتخاذ سياسات اقتصادية كفيلة بإعادة توازن ميزان المدفوعات.[3]

–مبدأ الإلتزام بتجنب دعم الصادرات: تلتزم الدول المتعاقدة في الإتفاقية بعدم منح إعانة للصادرات، لأن ذلك قد يتسبب في إلحاق الضرر بطرف متعاقد آخر وهذا وفق المادة 16 من الإتفاقية.[4]

ثانيا: وظائف وأجهزة الجات وأهدافها

إن للجات عدة وظائف وأجهزة يذكر منها:

1–وظائف الجات:

يمكن حصر وظائف الجات في ثلاث وظائف رئيسية تتمثل في:[5]

–الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الإنفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات، والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات؛

–تنظم الجات جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بين دول الأعضاء، من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، ومن أجل جعل العلاقات الإقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول الأكثر شفافية ووضوح وأكثر قابلية للتنبؤ؛

---

[1] الطاهر تواتية: **مرجع سابق**، ص: 7.

[2] سهيل حسين الفتلاوي: **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 21.

[3] الطاهر تواتية: **مرجع سابق**، ص: 7.

[4] ناصر دادي عدون، ومحمد متناوي: **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، أسباب الإنضمام والنتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص: 16.

[5] سهيل حسين الفتلاوي: **مرجع سابق**، ص:19.

-أما الوظيفة الثالثة فهي حل المنازعات، حيث يقوم مجلس الدول الأعضاء بتشكيل لجنة مكونة من (3-5) خبراء مستقلين للنظر في المشكلة، وبعد أن تقوم اللجنة بجمع المعلومات وتدقيقها بواسطة أطراف مختلفة عن المشكلة تقوم بإصدار توجيه لمعالجة المشكلة بما ينسجم ومبادئ الجات وإلزام الدول المخالفة بإلغاء إجراءاتها، فإذا لم تنصت الدول المخالفة لتوصيات اللجنة فإنه يحق للدول المتضررة أن تتخذ إجراءات مضادة بحقها، ولا تعتبر التوصيات سارية المفعول إلا بعد حصولها على موافقة أغلبية الدول الأعضاء.[1]

2-أجهزة الجات: تتألف أجهزة الجات من مؤتمر الأطراف المتعاقدة ومجلس عام وسكرتارية ولجان وإضافة إلى عدد من الموظفين والمستشارين، وقد اختيرت مدينة جنيف السويسرية لتكون مقرا دائما للجات، وتعين أغلب الدول الأعضاء سفيرا لها لدى الجات يمثلها في الاجتماعات والمفاوضات، تتمثل أجهزة الجات فيما يلي: [2]

-مؤتمر الأطراف المتعاقدة: يتألف المؤتمر من جميع الأعضاء المنظمين إلى الإتفاقية وتنعقد إجتماعاته سنويا وغالبا ما تنعقد على مستوى وزاري، وتتطلب حضور الأكثرية المطلقة للحصول على نصاب الإجتماع، وتتخذ القرارات عادة عن طريق توافق الآراء بالأغلبية البسيطة، في حالة طلب الإستثناء من تطبيق بنود الإتفاقية أو في حالة قبول انضمام الأعضاء الجدد يتطلب اتخاذ قرار أغلبية ثلثي أصوات الحاضرين على أن يشكل نصف عدد الأعضاء زائد واحد، أما تعديل بنود الإتفاقية فيتطلب الموافقة لثلثي عدد الأعضاء جميعا، ويكون هذا المؤتمر أعلى سلطة في الجات ويقرر كل ما يتعلق بالإتفاقية خاصة تحديد جولات المفاوضات وقبول انضمام أعضاء جدد، وتعين الأمين العام وتحديد صلاحياته وتعديل نصوص الإتفاقية وإقرار الميزانية وغيرها من الأمور الهامة المتعلقة بتطبيق أحكام الإتفاقية.

-مجلس الممثلين: يتمثل من ممثل لكل عضو، يجتمع هذا المجلس تسع مرات في السنة، وكلما دعت الحاجة يقوم هذا المجلس مقام المؤتمر ويعالج موضوعات عديدة ويساعد السكرتارية على معالجة القضايا اليومية، ويجتمع بصفته جهازا لحل النزاعات التجارية، كما يفصل في قبول العضوية والإنسحاب والإستثناءات وقضايا تطبيق أحكام إتفاقية الجات.

-السكرتارية: وتتألف من مدير عام ومكتب سكرتارية وعدد من الموظفين ويشرف على تعينيهم وتحديد أعمالهم ومراقبة أدائهم المدير العام، وقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين 400 موظف في حين بلغت ميزانية الجات 70 مليون فرنك سويسري تسدد من قبل الأعضاء كل بما يتناسب مع حصته في التجارة الدولية.

-لجان فنية إدارية: تتشكل هذه اللجان حسب الحاجة كما يشكل المدير العام مجموعة استثنائية مؤقتة لمعالجة قضايا معينة تتعلق بتطبيق أحكام الإتفاقية خاصة في حالة طلب الإنضمام لبحث الشروط التي يجب على الدولة استكمالها لإكتساب صفة العضوية، وأهم اللجان الدائمة "لجنة العناية بمصالح الدول النامية ولجنة النظر" في حالة

---

[1] الطاهر توايتية: **مرجع السابق**، ص: 9.

[2] خالد دحماني: **الأثار المحتملة لإنضمام الجزائر إلىلمنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر03، 2011، ص.ص: 15-16.

السماح باتخاذ التدابير الحماية لتحسين ميزانية المدفوعات في بعض الدول ولجنة بحث القضايا التعريفية ولجان الميزانية، منها إلى جانب لجان أخرى مؤقتة.

3-أهدف الجات: على الرغم من أن الجات اتخذت من نفسها منهجا واضحا، حيث يقوم أولا على تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعيق حركتها إلا أنها اختارت لنفسها أيضا مجموعة من الأهداف العامة يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

-رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء؛

-السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء؛

-الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية؛

-تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والإستثمارات؛

-خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية؛

-إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية؛

-رفع مستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بين الأطراف المتعاقدة؛[2]

-سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.[3]

ثالثا: الإنضمام والإنسحاب من الجات:

الإنضمام والإنسحاب من الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة فيما يلي :[4]

1-الإنضمام إلى الجات: حسب أحكام الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، فإنه بإمكان كل دولة، أو إقليم جمركي يتمتع باستقلال ذاتي كامل في مجال إدارة علاقته التجارية الخارجية أن يتعاقد فيها، طبقا للطريقتين:

1-1-الطريقة الأولى: تتم حسب ما تحدده المادة 33 من الإتفاقية، وتشترط موافقة ثلثي الأطراف المتعاقدة ويتم التفاوض فيها حول الحواجز الجمركية وغير الجمركية مع الأطراف المتعاقدة لتحقيق مبادئ الإتفاقية، وهو هو م طلق عليه بمفاوضات تأشيرة القبول في الإتفاقية.

1-2-الطريقة الثانية: تتعلق بدول حديثة العهد بالإستقلال، حسب ما تشير إليه المادة 26 من الإتفاقية التي تعتبر تابعة للجات إستناداً للدولة الأم (المستعمرة) إذا كانت تابعة للإتفاقية الجات، وتصبح طرفا متعاقدا في الجات، عن طريق التبعية دون تأشيرة القبول.

---

[1] سمير محمد عبد العزيز: **التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،2011، ص: 19.

[2] مليكة كرمي: **تحرير التجارة الخارجية آثاره على الدول العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2016، ص: 185.

[3] عاطف السيد: **الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص: 18.

[4] الطاهر توايتية : **مرجع السابق**، ص: 9.

2-الإنسحاب من الجات: من حق الدولة المتعاقدة في الإتفاقية أن تقدم طلب إنسحاب كتابي إلى السكرتارية العامة، ويصبح الإنسحاب ساري المفعول بعد ستة أشهر، وكمثال على ذلك انسحبت سوريا عام 1951 بعدما أصبحت إسرائيل طرف في إتفاقية "الجات". [1]

المطلب الثالث: جولات إتفاقية الجات

جرت سلسلة من المفاوضات أخذت شكل جولات متعاقبة تشارك فيها الدول الأعضاء في الإتفاقية بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية التبادلية وفي هذا الإطار عقدت ثماني جولات خلال الفترة(1947-1993).

ويمكن إلقاء الضوء على كل جولة من جولات الجات على النحو التالي:[2]

أولا-تخفيض الحواجز الجمركية خصوصا في مجال السلع الصناعية:

1-جولة جنيف بسويسرا: عقدت تلك الجولة عام 1947 بحضور 23 دولة وبلغت قيمة التجارة الدولية التي كانت حوالي 10 مليار دولار وكان الموضوع الأساسي في تلك الجولة يدور حول إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية وقد وصل خفض التعريفات إلى 63% ومتوسط خفض التعريفة 32% ويلاحظ أن هذه الجولة تعتبر الجولة الأساسية التي إنتهت إلى التوصل للإطار العام للإتفاقية.

2-جولة أنسي بفرنسا: وهي تعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الإتفاقية وقد عقدت عام 1949 واشترك فيها 13 دولة فقط وقد واصل فيها الدول الأعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية.

3-جولة تركاي بإنجلترا: وعقدت الجولة في إنجلترا عام 1951 وقد ضمت 38 دولة بعد أن ازدادت درجة الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية كما تمت مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع 25%عن السائدة عام 1948.[3]

4-جولة جنيف بسويسرا: إستغرقت فترة انعقاد الجولة من 1952 إلى 1956 وعقدت بجنيف بسويسرا بمشاركة 26 دولة وكانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير تبلغ 2.5 مليار وهو رقم متواضع نسبيا بسبب تغير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات فكانت تستحق حقها الكامل في التفويض وتمنح امتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي 900 مليون دولار في حين أنها تحصل على امتياز تقدر بحوالي 400 مليون دولار.

---

[1] ناصر دادي عدون، ومحمد متناوي: **مرجع سابق**، ص: 21.

[2] جابر فهمي عمران: **منظمة التجارة العالمية، نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص.ص: 123- 126.

[3] عبد الرزاق فوزي: **إستراتيجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016، ص: 186.

5- جولة ديلون في جنيف (1960-1961): وعرفت باسم جولة ديلون نسبة لوزير التجارة للولايات المتحدة الأمريكية الذي يمثل فيها دولته والذي كان المحرك الأساسي للمفاوضات، وقد شاركت فيها 27 دولة ولقد إقتصرت هذه الجولات الخمس على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول المشاركة.

ثانيا-تخفيض التعريفات الجمركية والمشاركة الكبيرة للدول المتخلفة:

1ـ جولة كينيدي(1964-1967): وقد واجهت هذه الجولة العديد من التطورات الإقتصادية الهامة منها إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوربية التي إتفقت على انتهاج سياسة جمركية موحدة، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتعديل مهم على قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل ليحل محاه قانون توسيع التجارة حيث أعطى الرئيس الأمريكي كينيدي المزيد من الصلاحيات في ما يتعلق بمفاوضات تحرير التجارة الدولية بحيث أثرت على مجرى المفاوضات، وكان موضوع الاهتمام بالتجارة والتنمية واستخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها، وقد شاركت فيها من 36 إلى 38 دولة.

2 ـ جولة طوكيو (1973-1979): عقدت الجولة في اليابان في سبتمبر 1973 بمشاركة 99 دولة وقد استمرت أكثر من ستة سنوات، وقد أسفرت عن إصدار وثيقة إعلان طوكيو المتضمنة لقواعد ومجالات التفاوض في مجال تخفيض إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية وبلغت قيمة التجارة المحررة 155 مليار دولار، بناءً على ذلك فإن جولة طوكيو تعتبر المحاولة الأولى في إصلاح النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف.

ثالثا-تحرير وتوسيع التجارة الدولية:

1- جولة الأورغواي (1986-1993): تعتبر جولة الأورغواي من أهم جولات الجات سواء في أبعادها أو طول الفترة التي إستغرقتها أو نتائجها، وذلك منذ بداية جولات المفاوضات المتعددة الأطراف حول تحرير التجارة العالمية منذ عام 1947 وحتى التوقيع على تلك الجولة في 15 أفريل 1994 بمدينة مراكش بالمغرب، حيث انطوت على ضرورة الإتجاه نحو تحرير التجارة العالمية بين معظم دول العالم في كل المجالات تقريبا سواءً المجالات السلعية أو الخدمية أو الملكية الفكرية أو الإستثمار المرتبط بالتجارة وغيرها من المجالات، وكذلك أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات.[1]

2- أسباب وظروف انعقاد جولة الأورغواي: تعتبر جولة الأورغواي تاريخية بكل المقاييس، فهي الجولة التي تمخض عنها ولادة المنظمة العالمية للتجارة أو كما يطلق عليها "الجات الجديدة" وذلك تميزا لها عن الجات الأصلية 1947، ولذلك تجد أنه من الضروري إلى أسباب وظروف انعقاد هذه الجولة التي نوجزها فيما يلي:[2]

-تزايد حدة الإنفلات في النظام التجاري العالمي، وابتكار المزيد من الطرق والأساليب الجديدة لتحايل على تطبيق نصوص وأحكام إتفاقية الجات من قبل مختلف الدول؛

---

[1] شافية بن عيسى: **مرجع سابق**، ص: 15.

[2] آيات الله مولحسان: **الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص: 30.

-حرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام الإقتصادي العالمي ورغبتها في احتواء النزاعات الإقتصادية فيما بينها، وخصوصا في مجال الصراع على الأسواق؛

-تراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة والمجموعة الأوربية أمام تنامي القوة الإقتصادية والأسيوية ممثلة في اليابان والحافة الأسيوية أو ما يسمى بالنمور الأربعة (كوريا الجنوبية، هونج كونج، التايوان، سنغافورة) حديثة التصنيع، والتي تعاظمت أهميتها النسبية ليس فقط في الصناعات التقليدية، وإنما بعض الصناعات التكنولوجيا الرفيعة كصناعة السيارات وغيرها... الخ؛

-انتشار السياسات الحمائية انتشارا عظيما، وذلك من جراء المنافسة الكبيرة للدول الصناعية على الأسواق الخارجية، إلا أن هذه السياسات تتعارض مع حرية التجارة التي دعت إليها إتفاقية الجات ومع التوجيهات الجديدة لبناء النظام العالمي الجديد، مما جدا بهذه الدول على طرح موضوع "القيود الرمادية" للمناقشة في جولة الأورغواي.

وهناك أسباب أخرى ساهمت بشكل كبير في إعطاء دفعة قوية للإسراع في عقد جولة الأورغواي وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:[1]

-إنتشار موجة الكساد التضخمي في معظم الدول الصناعية والنامية، وتفجر مشكلة المديونية الخارجية عام 1982، مع ظهور إختلالات في موازين المدفوعات؛

-إرتفاع الفجوة التكنولوجيا بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، أدى إلى استمرارية تقسيم العمل الدولي لصالح البلدان المتقدمة؛

-تدهور مكانة الكتلة الإشتراكية خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وبالتالي ذهاب الثنائية القطبية أدراج الرياح؛

لكل تلك الأسباب وغيرها كانت التفكير في دورة جديدة تنعش النظام التجاري الدولي، وتوقف التآكل الذي أصاب المبادئ التي قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعكس التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة.

3-أهداف جولة الأورغواي:

تتجلى أهداف جولة الأورغواي في النقاط التالية:[2]

-تحقيق مزيد من التحرير والتوسع والتنمية في مجال التجارة الدولية لصالح جميع الدول لاسيما الدول النامية والأقل بما في ذلك تحسين فرص دخول الأسواق عن طريق تخفيض وإزالة التعريفات الجمركية والقيود الكمية والإجراءات الأخرى غير التعريفية؛

-دعم دول الجات وتحسين النظام التجاري متعدد الأطراف، وتوسيع نطاق التجارة الخاضعة لإتفاقية أحكام الجات؛

[1] آيات الله مولحسان: **مرجع سابق**، ص: 32.

[2] شافية بن عيسى: **مرجع سابق**، ص: 17.

-التوسع في مفهوم التجارة الدولية، وفي الطليعة منها التجارة الدولية الزراعية، إلى تلك التي تحكمها ترتيبات استثنائية كالتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة؛

-زيادة فعالية الأمانة العامة للجات في الإشراف والرقابة على السياسات والإجراءات التجارية للدول الأعضاء.

وتحقيقا لتلك الأهداف تم مناقشة موضوعات محددة في جولة الأورغواي كان أهمها دخول السوق، والمجالات الجديدة مثل مجال التجارة الخارجية في الخدمات التي تم إخضاعها لأسس التجارة المتعددة الأطراف، والقواعد التي تنظم التجارة الدولية بين الأعضاء، ثم موضوع المؤسسات ممثلة في منظمة التجارة العالمية.

وكانت جولة الأورغواي أهم الجولات كلها وأكبرها من حيث مشاركة الدول، إذ شاركت فيها 125 دولة والدول الموقعة بالفعل 117 دولة أعضاء في الجات، وقد أعادت هذه الجولة النظر في مواد الجات من جل تعديلها، كما تناولت موضوعات جديدة وهي التجارة في الخدمات والملكية الفكرية والإستثمار.

4-نتائج جولة الأورغواي:

وتكمن نتائج جولة الأورغواي فيما يلي: [1]

-إنشاء منظمة التجارة العالمية للإشراف على تطبيق إتفاقية الجات لعام 1994، ووضع أسس لتعاون بينها وبين البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل تنسيق السياسات التجارية والمالية للدول الأعضاء؛

-إقامة نظام متكامل أكثر إنصافا لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال إصدار قرارات تحكيم ملزمة؛

-دعم النظام القانوني للغات لاسيما إجراءات الوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق؛

-الإتفاق على الاستمرار في المحافظة على المعاملة التفضيلية للدول النامية بصفة عامة والدول الأقل نمو بصفة خاصة؛

-تحقيق قدر أكبر من مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي الجديد من خلا تمتع جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحقوق متساوية في التصويت، حيث خصص صوت واح لكل دولة دون النظر إلى حجم تجارتها الخارجية أو قوة اقتصادها؛

-إلغاء نظام الحصص الكمية على الواردات من السلع الزراعية والمنسوجات ويتم إحلالها برسوم جمركية؛

-تخفيض الدعم المتقدم للمنتجات الزراعية المصدرة بنسبة 21% على مدار 6 سنوات وتخفيض الدعم الحكومي للبحوث الصناعية 50% من تكلفة الأبحاث؛

-تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة وتوسيع قواعد الجات لتشمل تحرير تجارة السلع التجارية والمنسوجات والملابس، وتجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والإستثمار[2].

ولإيضاح تطورات جولات المفاوضات الثماني وأهم نتائجها فيمكن استعراض الجدول التالي:

[1] شافية بن عيسى: **مرجع سابق**، ص: 18.

[2] **مرجع نفسه**، ص: 26 .

الجدول رقم (01): يوضح التطورات التي لحقت بالجات من خلال جولات المفاوضات (1947-1993).

الجولة	التاريخ	عدد الدول المشتركة	قيمة التجارة المحررة بالمليار $	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفات
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
أنسي	1949	23	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركاي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلون	[1960-1961]	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كينيدي	[1964-1967]	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو	[1937-1979]	102	155	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%33	%34
الأرغواي	[1986-1993]	125 وعدد الدول الموقعة 117	755	تعريفات وإجراءات غير جمركية، الزراعة المنسوجات والملابس والخدمات، حقوق الملكية الفكرية، والإستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية	%40	%24 إلى %36

المصدر:شافية بن عيسى: **مرجع سابق**، ص: 12.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإتفاقياتها

إن أساس إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يرجع إلى النجاح الذي أحرزته جولة الأورغواي حيث تحولت الجات من مجرد إتفاقية متعددة الأطراف إلى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية وكذلك جميع الإتفاقيات والترتيبات الملحقة بها وكافة النتائج التي أسفرت عنها الجولة.

المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها

للمنظمة العالمية للتجارة عدة تعريفات وعدة مبادئ تقوم عليها سيتم إستعراضها في هذا المطلب بشكل من الإختصار.

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

قبل أن يتم التطرق إلى تعريف المنظمة العالمية للتجارة لابد من تعريف المنظمة الدولية.

1-تعريف المنظمة الدولية

تعرف المنظمة الدولية على أنها:[1]

-المنظمة الدولية هي تلك المؤسسات المختلفة التي تنشئها مجموعة الدول على وجه الدوام للإضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة؛

-وتعرف أيضا بأنها هيئات تنشئها مجموعة من الدول للإشراف على شأن من شؤونها وتمنحها اختصاصا ذاتيا معترف به، تباشره هذه الهيئات في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء نفسها.

2-تعريف المنظمة العالمية للتجارة

للمنظمة العالمية للتجارة عدة تعاريف سيتم إستعراض أهمها على النحو التالي:

-منظمة التجارة العالمية هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف بسويسرا مهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم تضم 152عضوا من دول العالم؛[2]

-منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية؛ [3]

-عبارة عن إطار مؤسسي يجمع كل الإتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض عليها في جولة الأورغواي، وتغطي التجارة في السلع والخدمات وحماية الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تسوية المنازعات؛[4]

---

[1] جميل محمد خالد: **أساسيات الإقتصاد الدولي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 7.

[2] تسرين عبد الحميد بنيه: **نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية**، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص: 5.

[3] سهيل حسن فتلاوي: **مرجع سابق**، ص: 46.

[4] عثمان أبو حرب: الإقتصاد **الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 142.

-ومن مجموع هذه التعاريف نخلص إلى تعريف شامل للمنظمة:هي الإطار التنظيمي والمؤسسي للإشراف على تنفيذ كافة الإتفاقيات المحددة في جولة الأورغواي، فهي منظمة عالمية تعمل على حرية التجارة العالمية وتوسيع التبادل التجاري للسلع والخدمات بالإضافة إلى تسوية النزاعات وحماية الملكية الفكرية.

ثانيا:مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

للمنظمة العالمية للتجارة مبادئ تقوم عليها كأي منظمة دولية وتلتزم الدول الأعضاء بتنفيذها أهمها:[1]

1-مبدأ عدم التمييز: تعني تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية حيث تلتزم كل دولة بإخضاع المنتجات المماثلة للواردات في مختلف الدول بنفس المعاملة الجمركية.

2-**مبدأ التجارة التفضيلية:** أي أن للدول النامية خصوصياتها فيما يتعلق بمشكلة التنمية ومشكلة القدرة على المنافسة لهذا فإن المنظمة العالمية للتجارة تعطي للدول النامية بعض الإمتيازات فيما يتعلق بتطبيق بنود المنظمة كما تعفي هذه الدول من بعض الإجراءات، مثلما هو الحال في ربط معايير العمل بالتجارة، أو منع هذه الدول فترة أطول لتكيف مع هذه المتطلبات.

3-قاعدة المعاملة الوطنية: وتعني معاملة المنتجات الأجنبية معاملة السلع الوطنية من حيث الضرائب المحلية والرقابة الحكومية.

4-**الإجراء الوقائي:** حيث يسمح لبلد معين أن يزيد من القيود السعرية أو القيود الكمية على تجارتها الخارجية إذا كان تحريرها يلحق بالصناعة الوطنية ضررا كبيرا.

5- **مبدأ الشفافية:** تضم المادة 3 من الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات نصوصا حول الشفافية إعتبارها واحدة من الإلتزامات والنظم العامة حيث يلزم هذا المبدأ الدول الأعضاء بـ:

-نشر جميع القواعد واللوائح المحلية التي تحكم تجارة الخدمات؛

-إعلام مجلس التجارة في الخدمات بجميع الأحكام والتدابير الجديدة؛

-إنشاء على الأقل نقطة واحدة أو أكثر للإستفسار ويمكن للبلدان الأعضاء الأخرى الحصول منها على معلومات عن القوانين واللوائح التي تؤثر على التجارة في قطاع الخدمات.

المطلب الثاني: ميكانزيم المنظمة العالمية للتجارة

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على مهام وأهداف سيتم التعرض إليها في هذا المطلب بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي والعضوية فيها ومركزها القانوني.

أولا: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة

للمنظمة العالمية للتجارة أهداف ومهام نذكرها فيما يلي:

[1] سليم سعداوي: **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص.ص: 18- 19.

1-أهداف المنظمة العالمية للتجارة: يمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

-خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد؛

-تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي؛

-تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والتجارة في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الإستخدام الأمثل لتلك الموارد؛

-توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية؛

-توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية؛

-محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمو في التجارة الدولية؛

-زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

2-مهام المنظمة العالمية للتجارة: في ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف والمهام التي يمكن أن تقوم بها المنظمة كما حددتها المادة الثالثة من إتفاقية الأورغواي الموقعة في مراكش وهي على النحو التالي:[2]

-مراقبة تطبيق إتفاقيات المنظمة التي تمخضت عنها جولة الأورغواي من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية تحقيقا لهذا الهدف؛

-توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الإتفاق عليها في جولة الأورغواي وقضايا أخرى، الهدف من ذلك تحرير التجارة الدولية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف؛

-حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقيات التجارية الدولية؛

-تنفيذ المراجعة الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها والسهر على تأمين الشفافية وسيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية؛

-عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، بهدف تعزيز المنافسة العادلة، ومنح الدول النامية والأقل نموا معاملة تفضيلية من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المستخدمة؛

-التعاون مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، بهدف ضمان المزيد من الإتساق في عملية صنع السياسات الإقتصادية على المستوى الدولي.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص.ص: 182- 183 .

[2] فيروز سلطاني: **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص: 109.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة: لقد حددت المادة 4 من الإتفاقية بنية الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة، وهي كالتالي:

1-المؤتمر الوزاري: يتكون من كل ممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل ويقوم بالصلاحيات الرئيسية للمنظمة، ويتخذ جميع الترتيبات الضرورية لذلك كما يتخذ جميع القرارات المتعلقة بالمسائل المطروحة أو التي تثيرها الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والتي يطرحها ذوي المصلحة طبقا للإجراءات المسطرة في تلك الإتفاقية، فهو الذي يمنح العضوية ويعدل الإتفاقيات ويحدد سريانها وبعض الإلتزامات، وينشئ اللجان...الخ.[1]

2-**المجلس العام:** يعد هذا المجلس الجهاز المحوري للمنظمة، يمارس مجمل نشاطات المنظمة من أنشطة إدارية ومراجعة السياسات التجارية وتسوية المنازعات والإشراف على أعمال المجالس من التوعية والتشاور والتنسيق مع المنظمات الأخرى.[2]

3-المجالس المتخصصة: تمارس إختصاصاتها حسب المجال الذي يتبعها، فمجلس تجارة السلع يختص بالإشراف على سير الإتفاقية في السلع، وكذلك مجلس تجارة الخدمات يختص بالإشراف على سير الإتفاقية في مجال الخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية يختص بالإشراف على سير الإتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية.[3]

4-**اللجان الفرعية:** تختص كل لجنة بالبحث في الأمور الموكلة إليها، فلجنة التجارة والتنمية تستعرض دوريا الأحكام المؤقتة الواردة في الإتفاقية متعددة الأطراف، ولجنة ميزان المدفوعات تبحث في الأمور الخاصة بهذا الجانب وكذلك لجنة الموازنة تبحث في الأمور الخاصة بهذا المجال.[4]

5-السكرتارية: تتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وصلاحياته، ولا يجوز للمدير العام أو الموظفين أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم أي تعليمات من أي حكومة أو جهة خارج المنظمة.[5]

6-الأمانة العامة: الأمانة العامة هي المحور الإداري للمنظمة، حيث يترأس الأمانة مدير يعين من قبل المؤتمر الوزاري مع جهاز إداري متكامل وتمارس الأمانة كافة المسائل الإدارية، مثل ميزانية المنظمة والمراسلات المتعلقة بالوثائق والإتفاقيات، هذا إضافة إلى دورها في تقديم المشورة والدعم الفني في تسوية المنازعات.[6]

7-جهاز تسوية المنازعات: يقوم جهاز فض النزعات بمهامه تحت إشراف المجلس العام ويعين له رئيس ويقوم بتصريف الشؤون التالية:[7]

---

[1] محفوظ لعشب: **المنظمة العالمية للتجارة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 37.

[2] فيروز سلطاني: **مرجع سابق**، ص: 110.

[3] السيد محمد أحمد السريتي: **المنظمات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص: 203.

[4] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر: **اسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص: 206.

[5] عمر مصطفى محمد: **الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص: 179.

[6] حسين أحمد الحسين الغزو: **الإقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق**، عالم الكتب الحديث، عمان، 2016، ص: 162.

[7] علي عبد الفتاح أبو شرار: **الإقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 275.

-مواجهة جميع المنازعات الدولية التجارية حيث لا يتدخل في حل أي نزاع إلا بموافقة ورضا جميع أطراف النزاع المعنية؛

-يلعب دورا رئيسيا في فض النزاعات وذلك من حيث تشكيل فرق التحكيم والمستشارين وإعتماد التقارير الخاصة حول موضوع الخلافات وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات؛

-مراقبة تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات واتخاذ القرار بالعقوبات اللازمة؛

-العمل على التدرج في حل المنازعات وذلك بالدعوة إلى مؤتمر للأطراف المعنية لبحث موضوع الخلاف ومن ثم رفع القرارات التي تم التوصل إليها إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛

-إعطاء الحق لاستئناف قرارات هيئة المستشارين.

8-جهاز آلية مراجعة السياسات التجارية: قد تم إحداثه خلال المراجعة النصفية لجولة الأورغواي، حيث اتخذت الدول الأعضاء في الجات عام 1989 قرارا بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ووضع نتائج هذه المراجعة في تقرير يعمم على باقي الدول من أجل تحقيق مبدأ الشفافية، وحث الدول عند صياغة سياساتها التجارية بالتقيد بمبادئ الجات ويتولى المجلس العام السياسات التجارية ونشر تقرير البلد المعني والتقارير التي تعدها الأمانة العامة للجات بالإضافة إلى محاضر الجلسات فورا بعدا المراجعة.

الشكل رقم (01): يمثل الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمي

المصدر: عادل المهدي: **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004، ص:203.

ثالثا: الإنضمام والإنسحاب من المنظمة العالمية للتجارة

إن الإنضمام والإنسحاب من المنظمة العالمية للتجارة يكون على النحو التالي:

1- الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة شروط وإجراءات يمكن ذكرها بشيء من الإختصار:

1-1-شروط الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة يتطلب توفير الشروط التالية:[1]

-يجب على الدول الراغبة في الإنضمام الاقتناع بحرية التجارة الدولية وقبول رفع القيود على الصادرات والواردات وذلك لأن الهدف النهائي لمنظمة التجارة العالمية هو التخلص من القيود التي تعوق التجارة نهائيا؛

-يجب على الدولة الراغبة في الإنضمام وضع أهداف إقتصادية تتماشى مع أهداف المنظمة مثل:سياسات التحرير والخصخصة؛

-يجب على الدولة الراغبة في الإنضمام قبول التصنيف الدولي للدول -دول نامية، دول أقل نمو، دول في حالة إنتقال لإقتصاد الحر، ودول مستوردة للطعام-ويترتب على هذا التصنيف معاملات تفضيلية من قبل منظمة التجارة العالمية.

1-2-إجراءات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة

تتمثل هذه الإجراءات في ما يلي: [2]

-طلب مرفق بدراسة وافية عن الأوضاع الإقتصادية والتجارية الوطنية؛

-تقديم تعهد بالإلتزام بأحكام إتفاقية الجات جميعها؛

-الإلتزام بإجراء تعديلات هيكلية على أوضاع الدول الإقتصادية ومطابقة لوائحها وقوانينها مع الإلتزامات المنصوص عليها في إتفاقيات الجات؛

-الجداول المتعلقة بالتعريفات الجمركية لجميع السلع، والخدمات التي تتعامل بها الدولة، والجهات التي تتعامل معها. وبالنظر في ملف الإنضمام يقوم المدير العام بوضع فريق عمل مكون الدول المعنية للتفاوض مع الدولة طالبة العضوية حول مستويات التعريفة، وإجراءات وشروط التبادل التجاري فيما بينها ويقوم فريق العمل بتقديم تقريره عن نتائج الدراسة للمدير العام ليعرضه هذا الأخير عل المؤتمر الوزاري، وتجدر الإشارة أن الإنضمام إلى المنظمة لابد أن يكون بمصادقة المؤتمر الوزاري، وهو أعلى هيئة بالمنظمة، بأغلبية الثلثين حسب المادة 12 من المنظمة.

---

[1] السيد متولي عبد القادر: **الإقتصاد الدولي**، دار الفكر، عمان، 2011، ص: 231.

[2] سامية فلياشي: **الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 102.

2-الإنسحاب من المنظمة العالمية للتجارة:

الإنسحاب من المنظمة العالمية للتجارة يكون كالتالي:[1]

-لأي عضو أن ينسحب من هذه الإتفاقية، ويسري هذا الإنسحاب على هذه الإتفاقية وعلى الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ويبدأ مفعوله لدى انتهاء فترة 6 أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بالإنسحاب؛

-يخضع الإنسحاب من إتفاق تجاري عديد الأطراف لأحكام الإتفاقية المذكورة.

رابعا: المركز القانوني للمنظمة العالمية للتجارة:

طبقا للمادة 8 من إتفاقية المنظمة فإن منظمة التجارة العالمية تتمتع بالشخصية القانونية وبكافة الامتيازات والحصانات اللازمة لمباشرة مهامها، وذلك على نحو مماثل للإمتيازات والحصانات التي تمنح للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وهكذا فإنه يمكن وصف المنظمة بأنها مؤسسة دولية تتمتع بصلاحيات وسلطات تعاقدية لوضع القواعد وإتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بكافة مجالات التبادل التجاري الدولي.[2]

خامسا: ميزانية المنظمة العالمية للتجارة:

طبقا للفقرة 1 من المادة 7 من إتفاقية المنظمة يقوم مدير العام للمنظمة بوضع تقديرات ميزانية المنظمة السنوية وبياناتها المالية السنوية وتقوم لجنة الميزانية والمالية والإدارة بمراجعة تلك التقديرات وتقديم توصيات اللازمة بشأنها للمجلس العام، ويلاحظ أن الدول الأعضاء تساهم في ميزانية المنظمة بنسبة مساهمة كل دولة في التجارة العالمية.[3]

سادسا: أهم الاختلافات بين الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة

هناك تشابه كبير بين الإتفاقية القديمة والمنظمة العالمية للتجارة فكلاهما يعتمد على نفس المبادئ الأساسية، كما أن المنظمة مزالة مدارة من طرف أعضائها ومع ذلك هناك اختلافات كبيرة يمكن إيجازها فيما يلي:[4]

1- من الجانب القانوني: تعتبر الإتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة، بينما المنظمة وإتفاقياتها فهي دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني؛

2-من جانب المنهج: إتفاقات منظمة التجارة العالمية عبارة عن إلتزام يؤخذ حزمة واحدة،أي أن إحكام جميع الإتفاقيات تسري على جميع الأعضاء، في حين أنه تحت نظام الإتفاقية العامة للإتفاقية للتعريفات الجمركية

---

[1] نبيل حشاد: **الجات والمنظمة العالمية للتجارة أهم تحديات مواجهة الإقتصاد العربي**، ط2، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، مصر، ص: 184.

[2] عادل عبد العزيز السبني: **سياسة التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على الإقتصاد المصري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص: 465.

[3] **مرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[4] صديق بتاج: **معوقات إنضمام الجزائر إلىالمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تسيير استراتيجي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013، ص: 17.

والتجارة،كان من السهل على الدول التهرب من المجالات الجديدة،حيث أن العديد من الدول النامية لم تقم بتوقيع الإتفاقات الملحقة والمتعلقة بمجالات مختلفة مثل : التقييم الجمركي والإعانات.

3–من جانب الشمول: تتولى المنظمة العالمية للتجارة إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولا مقارنة بما كان سائدا في ظل الإتفاقية العامة والتعريفات الجمركية والتجارة، وذلك في مجالات أوسع للتجارة العالمية، على نطاق السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والإستثمار.

4– في مجال تسوية النزاعات: إن الأحكام الخاصة بتسوية النزاعات التجارية في عهد الإتفاقية، تميزت بالقصور وعدم الفاعلية وذلك بسبب غياب الهيئة المخولة بالأشراف على تنفيذ هذه الأحكام كما أنها لم تكن ملزمة بالقدر الكافي فسادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية آنذاك، بينما جهاز تسوية النزاعات في المنظمة العالمية للتجارة يسهر على حماية حقوق الأعضاء، والحفاظ على إلتزاماتهم المترتبة بموجب الإتفاقيات، خاصة مع اعتماد توافق الآراء السلبي.

5– من جانب الشخصية القانونية: تعبر الشخصية القانونية عن العلاقة الموجودة بين وحدة معينة ونظام قانوني محدد، فكل نظام قانوني يحدد من هو الشخص الذي يتمتع بالشخصية القانونية ومن لا يتمتع بها، وعليه فان الإتفاقية لم تكن تتمتع بالشخصية القانونية لأنها لم تكن منظمة دوليا عكس المنظمة العالمية للتجارة التي تتمتع بهذه الشخصية الدولية لذا فهي تتمتع بالأهلية في إبرام المعاهدات الدولية مع دول الأعضاء والحصانة أمام القضاء.

المطلب الثالث: إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ومؤتمراتها الوزارية

في مجال توفيق الأوضاع مع مقتضيات تحرير التجارة، قامت المنظمة العالمية للتجارة بتحديد مجموعة من الإتفاقيات لتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وليشمل عمل المنظمة يجب القيام بعدة إتفاقيات ومؤتمرات دورية، وذلك لتنفيذ توصيات وقرارات الدول الأعضاء من جهة، واتخاذ قرارات جديدة لما سيطرأ من مستجدات من جهة أخرى.

أولا: إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في:

1–إتفاقيات التجارة في السلع:

نتج عن جولة الأورغواي عدد من الإتفاقيات المهمة وهي كالتالي:

1–1–إتفاقية التجارة في السلع الزراعية: ينص على تحويل القيود الغير تعريفية على السلع الزراعية إلى قيود مكافئة من حيث ما تنطوي غليه من حماية، مع خفض هذه الرسوم بنسبة 36% من قبل الدول المتقدمة خلال 6 سنوات و24% بالنسبة للدول النامية خلال 10 سنوات، كما نص هذا الإتفاق على تخفيض الدعم المحلي للزراعة بنسبة 20 % من قيمته المتوسطة خلال 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة 13,3% خلال 10 سنوات بالنسبة للدول النامية، أما الدول الأقل نموا غير مطالبة بالتخفيض، كذلك حضر تقديم أي دعم جديد للواردات وتخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة 36 % من قيمة إجمالي الصادرات وبنسبة 21 % من كمية الصادرات

الخاضعة للدعم خلال 6 سنوات للدول المتقدمة ونسبة 24 % من القيمة و14 من الكمية خلال 10 سنوات في حالة الدول النامية أما الدول الأقل نمو غير مطالبة بالتخفيض.[1]

1-2-إتفاقية التجارة في السلع الصناعية

تشمل هذه الإتفاقية تجارة المنسوجات والملابس والسلع الصناعية وهما كالتالي:[2]

1-2-1-إتفاقية التجارة في السلع الصناعية: ينص على تخفيض التعريفة الجمركية على واردات الدول الصناعية من السلع الصناعية بنسبة 38 % أي أن مستوى التعريفة على واردات الدول الصناعية المتقدمة بعد جولة الأورغواي سيكون في حدود ربع ماكان عليه قبل جولة الأورغواي في الأربعينيات، وهناك تحدد نسبة كبيرة من المنتجات الصناعية المسموح دخولها إلى الدول الصناعية من دون رسوم جمركية كالأدوية ومعدات البناء والآلات الزراعية...الخ، مما يعود بالنفع على الدول النامية العضوة في المنظمة نتيجة تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

1-2-2-**إتفاقية المنسوجات والملابس:** ينص هذا الإتفاق على إلغاء نظام حصص الإستيراد المعمول به سابقا ووفقا للإتفاقيات الثنائية المنعقدة بين الدول المتقدمة والنامية، ويكون هذا الإلغاء على أربع مراحل على مدى 10 سنوات من 1995 إلى 2005، فالمرحلة الأولى في جانفي 1995 وبنسبة لا تقل عن 16% من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس، والمرحلة الثانية تكون فيها النسبة 17% من حجم الواردات وتبدأ من 1997، والمرحلة الثالثة تكون فيها النسبة 18%، ويبدأ في جانفي 2002 أما المرحلة الرابعة تبدأ من جانفي 2005، وتشمل نسبة 49%، وهذه المراحل تلغي الحصص الكمية السائدة في جولة الأورغواي.

2-الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات: يمكن إعتبارها ثاني أكبر إتفاقية بعد الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة حيث يتعين على جميع الدول بتقديم تعهدات معينة في مجال الخدمات، يلتزم جميع الأعضاء بتطبيق هذه التعهدات، حيث جاءت هذه الإتفاقية في ثلاث جوانب، الجانب الأول اشتمل على إلتزامات والمجالات العامة، كمعاملة الدول الأكثر رعاية، لتقديم الخدمات وزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية لقطاع الخدمات هذا وفقا للمادة الرابعة من الإتفاق، الإندماج الإقتصادي، الإحتكار القيود الموجهة للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، يجب أن تكون هذه القيود غير تمييزية بين الدول الأعضاء وأن لا تتعارض مع القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وبشكل مؤقت دون تعرض مصالح دول الأعضاء إلى أضرار لا داعي لها، أما الجانب الثاني يتعلق بالتعهدات الخاصة وهي النفاذ إلى الأسواق، المعاملة الوطنية وتعهدات إضافية، أما الجانب الثالث هو التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات وتخص القيود والشروط المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق وكذا شروط المعاملة الوطنية، التعهدات المتصلة بالإلتزامات الإضافية وتاريخ دخول الإتفاقية حيز النفاذ وتنفيذ الإلتزامات، وقد تم بموجب هذا الإتفاق

[1] عمر مصطفى محمد: **مرجع سابق**، ص: 184.

[2] حاج يوسف سارة أم الخير: **إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص: 19.

وبناء على المادة 24 إنشاء لجنة التجارة في الخدمات على مستوى منظمة التجارة العالمية،على أن لا تتعدى هذه الإستثناءات 10 سنوات ابتداءً من تاريخ سريان الإتفاق حيث اتفق ووقع عليها 70 دولة سنة 1997 على أن تبدأ سريانها في 1999.[1]

3-إتفاقية حقوق الملكية الفكرية: طبقا للإتفاقية تشمل حقوق الملكية الفكرية، حقوق الطبع، العلامات التجارية، براءات الاختراع، والعلامات الجغرافية للسلع، والتصميمات الصناعية، وتعميمات الدوائر المتكاملة والأسرار الصناعية، وتتعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المحلية، وتطبيق إجراءات رادعة، لانتهاك هذه الحقوق، وطبقا للإتفاق فإن الحد الأدنى لمدة حقوق الملكية هو 50 سنة في حالة حقوق الطبع و20 سنة في حالة براءات الاختراع و7 سنوات في حالة العلامات التجارية.[2]

4-**إتفاقية الإستثمار:** أسفرت جولة الأورغواي عن إتفاقية ركزت في الجوانب التجارية المتعلقة بالإستثمار وعرفت بإسم تريمس واستهدفت التحرير التدريجي للتجارة الدولية، وتسهيل الإستثمار عبر الحدود الدولية، لرفع مستوى النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية الأعضاء وضمان تحقيق المنافسة الحرة، واقتصرت على التجارة في السلع فقط، وتضمنت الأحكام التالية:[3]

-إقناع أي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية عن اتخاذ تدابير استثمارية متعلقة بالتجارة تناقض المادة 3 أو المادة 11 من إتفاقية الجات 1994 وألحق بالإتفاقية لائحة، توضح الإجراءات التي تعارض إلتزام الدولة الأولى بالرعاية منصوص عليه في الفقرة، من أولى المادتين السابقتين وهذه الإجراءات هي شروط الدول على الإستثمارات الأجنبية، الراغبة في العمل في نطاقها؛

-وفق المادة 5 من الإتفاقية والخاصة بترتيبات الانتقالية لتنفيذها، يتعين على كل دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة أن يبلغ مجلس التجارة في السلع في غضون 90 يوم من البدء من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة جميع ما تطبقه من إجراءات الإستثمار الخاصة والغير موافقة لنصوص هذه الإتفاقية يلزمها إلغاؤها خلال سنتين من نشوء المنظمة بالنسبة للدول المتقدمة و5 سنوات للدول النامية و7 سنوات للأقل نمو،

-إلتزام الدول الأعضاء وفق المادة 6 من الإتفاقية بالشفافية،

-تطبيق أحكام إتفاقية الجات 1994 في تسوية المنازعات الناشئة عن إتفاقية الإستثمار.

---

[1] خير الدين بلعز: **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص.ص: 50-51.

[2] صليحة ساخي: **واقع التجارة الدولية في ظل العلاقات الإقتصادية الراهنة والتحديات التي تواجه الدول النامية**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص.ص: 134- 136.

[3] **مرجع نفسه**، ص.ص: 137- 139.

-مبادرة مجلس التجارة في السلع، إلى مراجعة الإتفاقية بمقتضى مادتها التاسعة بعد مضي أقل من 5 سنوات على تنفيذ إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، ويرفع إلى المؤتمر الوزاري في المنظمة التعديلات التي إنتهت إليها مراجعتها، وتقرر مدى ملائمة شروط الإتفاقية لشروط سياسة الإستثمار وسياسة المنافسة.

5-إتفاقيات الإجراءات

حيث تتمثل هذه الإجراءات في: [1]

5-1-إتفاقية مكافحة الإغراق: الإغراق حسب مواثيق المنظمة قيام دولة بتصدير سلعة معينة بسعر يقل عن سعر بيعها في سوق الدول المصدرة، أو يقل عن السعر المقابل لسلعة مماثلة تباع في دولة التصدير، أو سعر يقل عن سعر تكلفة الإنتاج سواء تم الاستيراد بشكل مباشر أو من خلال وسيط، يحق طبقا لهذه الإتفاقية للدولة المستوردة في مكافحة الإغراق عن طريق فرض رسم معين شريطة ألا يزيد هذا الرسم عن الفرق بين سعر السلعة وسعر السلعة المماثلة في سوق المصدر.

5-2-إتفاقية الوقاية: يقصد بها قيام العضو المصدر من تدفق هائل لمنتوج ما بتعليق إلتزاماته فيما يخص التعريفات على هذا المنتوج بغض النظر عن مصدره، أي حماية الصناعة الوطنية من الواردات عموما، حيث تتعلق إجراءات الوقاية بكمية الواردات المتدفقة إلى السوق المحلية بصرف النظر عن أسعارها وخصت الإتفاقية الدول النامية خصوصا، فقد تم الإتفاق على أنه لا يجوز تطبيق إجراءات وقائية على منتج من الدول النامية الأعضاء، إذا لم تتجاوز نسبة واردات هذه الدول نسبة 3 % وإذا لم تزد نسبة واردات الدول المتقدمة نسبة 9 % من إجمالي الواردات من الدول النامية،

5-3-إتفاقية الدعم والرسوم التعويضية: تعرف وفق الإتفاقية بأنها مساهمة مالية تقدمها الدولة وتحقق معها منفعة لمن يحصل عليها، وقد تأخذ هذه المساهمة تحويل أموال مباشرة كالقروض أو ضمانات القروض أو يشكل غير مباشر مثل تنازل الحكومة عن إيرادات حكومية مستحقة على المنشأة، تتضمن إتفاقية الدعم أنواع الدعم الذي تمنحه الدول لمنتجات من السلع لتمكينها من المنافسة في الأسواق الخارجية، فهناك دعم مسموح به مثل الدعم الموجه لبرامج البحوث العلمية، ولا يتطلب إتخاذ إجراءات مضادة، وهناك دعم محضور يتطلب إجراءات مضادة مثل: دعم السلعة أو قطاع معين، وهناك دعم ممنوع للمشروعات لتمكينها من تعديل لتجهيزاتها للتناسب مع المتطلبات الجديدة، والإجراءات المضادة للدعم، وهي فرض رسوم تعويضية وتقديم تعويض للطرف المتضرر.

ثانيا: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة:

ينص إتفاق المنظمة العالمية للتجارة منذ الإنشاء في أول جانفي 1995 على عقد مؤتمرات وزارية لبحث القضايا المطروحة على المنظمة في كل مؤتمر، حيث يعقد مؤتمر وزاري مرة على الأقل كل سنتين، وتعتبر هذه المؤتمرات أعلى

[1] عثمانية رؤوف: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة الدكتوراة علوم في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص.ص: 78- 80.

سلطة في أجهزة المنظمة وتقوم باتخاذ القرارات الضرورية والهامة التي تستهدف تحقيق مزيد من التحرير للتجارة وضمان قيام المنظمة بدورها ويمكن سرد هذه المؤتمرات على النحو التالي:

1-المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة سنة 1996: إنعقد المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة ديسمبر 1996 واشترك فيه وزراء التجارة الخارجية والزراعة والمالية لأكثر من 120 دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية، ووصل عدد موضوعات المعروضة على جدول أعمال هذا المؤتمر أكثر من 20 بندا منها مشكلة الحقوق الاجتماعية، النمو الإقتصادي والتجاري، الفرص والتحديات التي تواجه دمج الإقتصاد، دور منظمة التجارة العالمية، إتفاق تسوية المنازعات، تنفيذ إتفاقيات المنظمة، الخدمات والمفاوضات الإستثمارية والمنافسة، تسهيل التجارة. تمخضت عن هذا المؤتمر موضوعات عامة عرفت لاحقا بموضوعات سنغافورة وهي:[1]

-العلاقة بين التجارة والإستثمار: حيث تبحث في العلاقة بين تشجيع التدفقات الإستثمارية وإنتعاش التجارة الدولية، ووضع قواعد متعددة الأطراف للإستثمار عبر الحدود الدولية؛

-التجارة وسياسة المنافسة: وذلك بالسعي لوضع إطار متعدد لتنظيم قواعد سياسة المنافسة وإزالة العوائق التي تحد من حركة التجارة والشركات متعددة الجنسيات؛

-**الشفافية في المشتريات الحكومية:** تبحث في تنظيم إجراءات الحكومة للمشتريات ورفع مستوى الشفافية عنها؛

-**تسهيل التجارة:** يتعلق بمراجعة الجوانب المتصلة بتسهيل التجارة والمتعلقة بحرية المصروفات والإجراءات ذات الصلة بالتصدير والإستيراد ونشر وإدارة القواعد واللوائح التجارية.

2-المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف: إنعقد هذا المؤتمر في ماي 1998 بجنيف بسويسرا، ويضمن جدول أعمال المؤتمر الوزاري الثاني ما يلي:[2]

-الموافقة على الإتفاق الخاص بعمل المنظمة؛

-إستعراض أنشطة المنظمة ومناقشات الوزراء حول النشاطات المستقبلية للمنظمة في الاجتماع المغلق؛

-الإجراءات المتخذة من قبل الوزراء، بيانات رؤساء الدول والحكومات؛

- تحديد زمان ومكان المؤتمر الوزاري التالي.

3-المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل: جرى بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين 30 نوفمبر و3 ديسمبر 1999 وشهد معارضة شديدة من قبل المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية والجماعات المناهضة للعولمة، وركز على دراسة المناقصات الحكومية التجارة الإلكترونية، المعاملة التفضيلية للدول النامية إضافة إلى تعزيز النقاط السابق ذكرها في مؤتمراتها السابقة، ويمكن القول بأن مؤتمر سياتل فشل ولم يحقق أهدافه، هذا بعدما أعلن الناطق الرسمي باسم المنظمة عن ذلك ويرجع الفشل إلى تباين المصالح القومية للأطراف المشاركة، وقد تم إستبعاد الكثير من الدول النامية التي لم تحضر الإجتماعات المهمة، ورفضت أسلوب عمل المنظمة رغم الضغوطات الأمريكية

[1] حاج يوسف سارة أم الخير: **مرجع سابق**، ص.ص: 22-23.

[2] **مرجع نفسه**، ص.ص: 23-24.

بقبول المعايير التي طرحتها هذه الأخيرة وإلا فرضت عليها العقوبات أهمها اتهامها بالإغراق لمنع دخول سلعها الأسواق العالمية، كما أن التضارب في المصالح احتدم بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، من جهة يخص مطالبة الأولى أمريكا بمراجعة القوانين المحددة للإغراق والمجحفة والضارة لها والتي ترى فيها مبالغة لمنع دخولها الأسواق الأمريكية، ومن جهة أخرى الخلاف بين أوروبا وأمريكا حول الشق الزراعي وخاصة مسألة الإعانات التي يطبقها الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الفلاحة الأوروبية المشتركة.[1]

4-المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة: إنعقد هذا المؤتمر بقطر من 9 إلى 14 نوفمبر 2001، وجاء هذا المؤتمر في ظروف دولية بالغة التعقيد بما في ذلك تباطؤ النمو العالمي، وسيطرة أحداث 11 من سبتمبر عام 2001 على مسرح الأحداث العالمية، وقد نوقشت العديد من القضايا التي من بينها إستمرار تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، وتحرير تجارة الخدمات، والقضايا المتعلقة بالدول النامية، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية الصحة العامة، والأدوية، والديون الخارجية ومشاكل النفط، ومن أهم النتائج التي جاءت في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر:[2]

-أكد المؤتمر على أهمية إصلاح وتحرير السياسات التجارية لضمان إستعادة النشاط وإستمرار عملية النمو والتنمية المستدامة، ووضع مصالح الدول النامية العضوة في قلب البرنامج الذي تبناه هذا الإعلان وضمان حصولها على نصيب عادل من التجارة الدولية؛

-تأكيد الإلتزامات السابقة بشأن تفعيل مفاوضات تحرير التجارة، في إطار المنتدى الوحيد لوضع قواعد تحرير التجارة الدولية وما يمكن أن تلعبه إتفاقيات التجارة الإقليمية من دور مهم في توسيع نطاق التحرير.

5-المؤتمر الوزاري الخامس بكانكون: إنعقد هذا المؤتمر مابين 10-14 سبتمبر 2003 بالمكسيك وكانت الدول النامية قد أدرجت الدعم الحكومي الذي يحصل عليه المزارعون في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على رأس جدول أعمال المؤتمر، الهدف منه هو تقييم مسيرة المفاوضات حول الموضوعات المدرجة في برنامج عمل الدوحة.[3] هذا المؤتمر حظي بالفشل، وذلك للأسباب من بينها: الاختلاف الواسع بين آراء الدول المتقدمة والدول النامية حول جدول الأعمال خصوصا في المجال الزراعي، كذلك بعض المناقشات الحادة التي ميزت الاجتماع والتي توصل فيها خاصة الدول العربية إلى مجموعة توصيات أهمها:إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية لتسهيل التبادل التجاري، ومواصلة العمل حول القضايا العالقة، وقبول النيبال وكنموذج للإدماج في المنظمة العالمية للتجارة كأول دولتين أقل نموا.

---

[1] قويدر عياش،عبد الله إبراهيمي: **آثار إنضمام الجزائر إلىالمنظمة العالمية للتجارة بين التشاؤم والتفاؤل**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جامعة الشلف، ص.ص: 59- 60.

[2] آسيا الوافي: **التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص.ص: 100-101.

[3] دليلة طالب: **المنظمة العالمية للتجارة وإنعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص: 64.

6-**المؤتمر الوزاري السادس بهونج كونج:** إنعقد هذا المؤتمر بمدينة هونج كونج الصينية ما بين 13-18ديسمبر 2005، يهدف إلى التوصل لإتفاق لتنفيذ الدول الأعضاء خاصة النامية، ومن الموضوعات المطروحة: الزراعة، القطن، النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع الغير زراعية، الدعم الداخلي إلى أسواق الخدمات، لتسهيل التجارة، وقد توصل إلى نتائج نذكر منها: رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة لتسهيل تصريف منتجاتها للدول النامية، وإلغاء سياسة الدعم للصادرات الزراعية، وإزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97 % على المواد المحلية للدول النامية ابتداءً من 2008.[1]

7-**المؤتمر الوزاري السابع بجنيف:** عقد هذا المؤتمر مابين 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2009 بجنيف في سويسرا حيث خصص رسميا لمراجعة عمل المنظمة وتحليل كيفية إسهامها في التخفيف من حدة تأثيرات الأزمات المالية والإقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، إلا أن محور جولة الدوحة إستأثر بكل المشاورات، لكن لم يتمكن هذا المؤتمر من تجاوز الخلافات القائمة بين أعضاء المنظمة بخصوص وتيرة التقدم لإنهاء جولة الدوحة 2010.[2]

8-المؤتمر الوزاري الثامن بجنيف: تم إنعقاده خلال 15 يوما بدءا من 15 ديسمبر 2011، حيث تحت هذا الجدول الزمني، فإنها كانت الفرصة للوزراء لإستعراض الجوانب التشغيلية وأداء النظام التجاري المتعدد الأطراف، وربما الإدلاء ببيانات عامة المتعلقة بها، فالوثائق المتاحة للوفود لإستعراض عام لأنشطة منظمة التجارة العالمية تتضمن تقارير المدير العام للمجلس العام فضلا عن أقسام لأخرى من أنشطة منظمة التجارة العالمية في إطار ولاياتها الخاصة، وكان من المتوقع في إطار هذا البند من جدول الأعمال لإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للعمل في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك القرارات المتعلقة بانضمام أعضاء جدد في إتفاقيات منظمة التجارة العالمية.[3]

9-المؤتمر الوزاري التاسع باندونيسيا: عقد هذا المؤتمر في بالي الاندونيسية مابين 3-7 ديسمبر 2013 وقد أعلن المدير المنظمة روبيرتو دي أزيفيدو في الجلسة الختامية للمؤتمر نجاح المؤتمر وذلك بموافقة الدول الأعضاء على الحزمة المقترحة والتي تتضمن مجالات تسهيل التجارة والزراعة وقضايا التنمية أي تخفيف الحواجز أمام التجارة الدولية، كما تم الإتفاق على عضوية اليمن لتصبح العضو 160.[4]

10-المؤتمر العاشر نيروبي: أقيم المؤتمر مابين 15-18 ديسمبر 2015 نيروبي بكينيا، وفيه إنضمت أفغانستان وليبيريا إلى المنظمة العالمية للتجارة وبذلك يصبح إجمالي عدد البلدان العضو 162 دولة مع عدد من البلدان الأقل نموا الذين إنضمو منذ عام 1995 إرتفعو إلى9 دول.[5]

ويمكن تلخيص المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة في الجدول التالي:

---

[1] حاج يوسف سارة أم الخير: **مرجع سابق**، ص: 25.

[2] محمد دياب: **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص: 382.

[3] علي حدو: **إنعكاسات الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص مالية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 49.

[4] مليكة كرمي: **مرجع سابق**، ص: 205.

[5] **مرجع نفسه**، نفس الصفحة

الجدول رقم (02): المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

المكان	التاريخ	أهم المواضيع
سنغافورة	9-13 ديسمبر 1996	البحث في العلاقة بين تشجيع الإستثمارات وانتعاش التجارة الدولية، والسعي لوضع إطار لتنظيم قواعد سياسة المنافسة وإزالة العوائق التي تحد من حركة التجارة والشركات متعددة الجنسيات ورفع الشفافية عن المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة.
جنيف	18-20 ماي 1998	طرح موضوعات جديدة للمناقشة كالتجارة الإلكترونية، ومطالبة الدول الأعضاء بعدم وضع رسوم عليها، ووضع برنامج عمل لأنشطة المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ نتائج جولة الأورجواي وإستعراض أنشطتها.
سياتل	30نوفبر 03ديسمبر1999	ركز على دراسة المناقصات الحكومية للتجارة الخارجية وتعزيز النقاط السابق ذكرها في مؤتمراتها السابقة والبحث عن حل بعض المشاكل العالقة كالنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.
الدوحة	10-14نوفمبر 2001	إستمرار تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية وتحرير تجارة الخدمات وحماية الصحة العامة والأدوية، التأكيد على أهمية الإصلاح وتحرير السياسات التجارية ووضع مصالح دول نامية العضوة في قلب البرنامج وتفعيل مفاوضات تحرير التجارة.
كانكون	10-14 سبتمبر 2003	إدراج دعم الحكومي الذي يحصل عليه المزارعون في الو م أكذلك تقييم مسيرة المفاوضات حول موضوعات مدرجة في مؤتمر الدوحة.وإزالة الحوافز الجمركية بين الدول العربية لتسهيل التبادل.
هونغ كونغ	13-18 ديسمبر 2005	تشمل الزراعة، القطن، النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع غير الزراعية وفتح أسواق الخدمات وكذلك الدعم الداخلي والبعد التنموي.
جنيف	30نوفمبر 02ديسمبر 2009	خصص رسميا لمراجعة عمل المنظمة وتحليل إسهامها في التخفيف من حدة تأثيرات الأزمات المالية والإقتصادية.
جنيف	30نوفمبر 02ديسمبر 2011	استعراض إنجازات المنظمة لعام 2011 وبرنامج العمل ل2012 منها اجتماع الدوحة .
اندونيسيا	3-7 ديسمبر 2013	تتضمن مجالات تسهيل تجارة والزراعة وقضايا التنمية.
نيروبي	15-18 ديسمبر 2015	تم انضمام أفغانستان وليبيريا إلى المنظمة ليصبح العدد الإجمالي 162 دولة.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على ماسبق.

المبحث الثالث: التحديات والآثار التي تواجهها المنظمة العالمية للتجارة

للمنظمة العالمية للتجارة تحديات تواجهها سيتم التطرق إليها في هذا المبحث بالإضافة إلى إنجازاتها وآثارها الإيجابية والسلبية على الدول النامية.

المطلب الأول: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة

سيتم عرض أهم إنجازات المنظمة من خلال العناصر الثلاثة التالية:[1]

أولا: إتفاقية تكنولوجيا المعلومات: تعتبر هذه الإتفاقية من أبرز الإتفاقيات التي أنجزتها المنظمة، حيث أقرها المؤتمر الوزاري الأول عام1996 ووقعت عليها 43 دولة معظمها من الدول المتقدمة والتي تنتج 93% من حجم التجارة العالمية في مجالات تكنولوجيا المعلومات وتنص هذه الإتفاقيات على أن تقوم الدول الموقعة بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25% سنويا إلى غاية سنة 2000 بالإضافة إلى أن الإتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول في ما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات.

ثانيا: إتفاقية الخدمات المالية: بدأت منظمة التجارة العالمية مفاوضات الخدمات المالية في أبريل 1997 وتوصلت إلى إتفاقية في ديسمبر من نفس العام وهذا يعتبر أحد الانجازات الهامة التي حققتها المنظمة العالمية للتجارة.

ويشمل قطاع الخدمات المالية (كما حدد في جولة الأورغواي) على مايلي:

1-قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به؛

2-البنوك والخدمات المالية الأخرى؛

ولقد وافقت الدول التي وقعت على الإتفاقية على جملة من الإلتزامات أهمها:

-فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق الملية، وكذلك الشركات والمؤسسات الوطنية؛

-إلتزام الشركات المالية وشركات التأمين في دول معينة بأن تتبع خدمات إلى عملاء في دول أخرى بمعنى أن الوجود المادي لهذه الشركات في الدولة المضيفة ليس ضروريا؛

-الإلتزام بالسماح للشركات والمؤسسات المالية المشتركة (رأس مال أجنبي ورأس مال وطني) بأن تزاول أعمالها في الدول المضيفة.

ثالثا: إعطاء مزايا للدول النامية: وذلك بواسطة تنفيذ مساعدة للدول النامية المحدودة الدخل، إضافة لزيادة قدرتها على زيادة تجارتها الدولية، وفي هذا السياق قررت دول الاتحاد الأوربي عدم فرض رسوم جمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل، كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا بالإضافة إلى تجديد برنامج التفضيلي المعمم الذي يعطي الدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية.[2]

[1] سليم سعداوي : **مرجع سابق**، ص.ص: 36-38.

[2] مرجع نفسه، ص: 38

ولايفوتنا هنا أن نذكر بأن المنظمة العالمية للتجارة ومنذ نشأتها عام 1995 استطاعت أن تبحث وتبث في بعض الموضوعات التي هي من صميم عملها إلا أن أمامها العديد من المسائل التي تحتاج مناقشتها ومفاوضات ضمنية أهمها:

-التجارة العالمية والبيئة.

- التجارة والإستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها الدول النفطية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

إن المنظمة العالمية للتجارة تواجه عدة تحديات يتم عرضها أهمها من خلال هذا المطلب فيما يلي:

أولا: علاقة البيئة والنفط ومنتجاته بالمنظمة العالمية للتجارة وتحديات الدول النفطية

سيتم التطرق إلى علاقة البيئة والنفط ومنتجاته بالمنظمة العالمية للتجارة من خلال مايلي:[1]

1-**المنظمة العالمية للتجارة والبيئة:** تعمل الدول المتقدمة على وضع معايير وإجراءات بيئية في المنظمة العالمية للتجارة، وتسعى جاهدة بالإعتراف بها من طرف المنظمة، وتضمنها قوة ردعية للدول المخالفة للشروط العامة البيئية والملاحظ أن الدول النامية هي الأكثر إعتراضا لهذه الإجراءات لأنها تتنافى ومبادئ حرية التجارة والإتفاقيات الموقعة في إطار الجات، بإضافة إلى إجراءاتها التميزية بالنسبة لمنتجاتها ومنتجات الدول المتقدمة.

وإن أهم القضايا المطروحة هي قضية دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي، تواجه هذه القضية مشكلة مبدئية لها علاقة بكيفية تقسيم التكلفة البيئية، فالسؤال المطروح هنا كيف يتم تحديد سعر التلوث الذي تتسبب فيه عملية إنتاج مادة معينة؟ وكيف يتم تحديد هذه القيمة بحيث تؤدي إلى الحفاظ على البيئة؟ وهو ما يدخل ضمن علم اقتصاد البيئة، وهو عبارة عن دراسات مازالت تحتاج إلى وقت لإدراجها في مجال التجارة الدولية، ذلك أن تحديد مفهوم المشكلة البيئية يختلف من دولة لأخرى فما يعتبر عند دولة ملوثا بالضرورة عند دولة أخرى.

ويحتاج مجال البيئة إلى شعور واع من الدول النامية، أما الدول المتقدمة فعليها بالشفافية في طرح هذا الإشكال، أي لا يجب أن تستغله على حساب الدول النامية، كما أن الحلول يجب أن تكون ضمن المنظمة العالمية للتجارة بإتفاقيات تشمل الحماية البيئية في إطار الشفافية وضمان مصالح كل الأطراف لهذا يجب التفريق بين المشكلة البيئية المحلية أي داخل الحدود الوطنية، والمشكلة التي تعبر الحدود، مثل المنتجات التي تؤثر على طبقة الأوزون، أو المواد الضارة بصحة الإنسان.

وترى الدول النامية أن الدول المتقدمة تسعى تدريجيا إلى نزع ما عندها من مزايا سواءً على نطاق البيئة أو العمالة الرخيصة، بعد أن وصلت الدول المتقدمة إلى الرفاهية، إذ تعتبر الدول المتقدمة هي الأكثر تلويثا للبيئة،

[1] الطاهر توايتية: **إنضمام الجزائر إلىالمنظمة العالمية للتجارة والآثار المتوقعة على تجارتها الخارجية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل والإستشراف الإقتصادي، غير منشورة، 2009، ص.ص: 70-71.

وعلى العموم فإن العلاقة بين التجارة والبيئة يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية على الدول النامية، وهذه العلاقة لها ثلاثة أبعاد:[1]

-يعتبر الإهتمام بالبيئة حتمية دولية يجب مراعاة الشفافية في طرحها؛

-تتجه الإجراءات البيئية الصارمة على المواد التصديرية للدول النامية مثل صناعة الجلود والمنسوجات والأغذية، والملابس، وهي من مكاسب الدول النامية من خلال جولة الأورغواي لأن هذه الإجراءات تحد من قدرة الدول النامية، وبالتالي تسعى هذه الأخيرة للحفاظ على مكاسبها؛

-أصبح التعاون الدولي أمراً لا مَفَرَ منه في هذا المجال، وهذا بضمان الشفافية ومساعدة الدول النامية على التكيف مع هذه الإجراءات، إلا أن الدول المتقدمة تقع تحت ضغط المنظمات الحكومية المتهمة بالبيئة التي تتهم المنظمة العالمية للتجارة بعدم الحفاظ على البيئة.

2-علاقة النفط ومنتجاته بإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة: لم تتطرق المنظمة العالمية للتجارة إلى موضوع النفط، لكن من خلال تعريف التجارة في الخدمات على أنها كل قطاعات التجارة في الخدمات القابلة للتجارة الدولية، ماعدا تلك الخدمات غير التجارية التي تقدمها الحكومات وبإعتبار أن الطاقة من الخدمات التجارية، وبسبب أهمية هذا القطاع وتأثيره الكبير على الإقتصاد الوطني كحالة الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر، التي تمثل نسبة صادرات النفط فيها حوالي 95% من الصادرات الكلية، فقد بدأ الإهتمام بهذا القطاع في إطار إتفاقيات التجارة العالمية وبصفة خاصة في الإتفاقيات العامة للخدمات.

ومع تزايد الإتجاه العالمي نحو الإصلاحات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد في العديد من الدول المتقدمة والنامية، والإتجاه نحو خصوصه مختلفة القطاعات ومن بينها قطاع الطاقة، فقد حدث تطور هام في اتجاه بحث موضوع التجارة في النفط خلال مفاوضات الخدمات التي بدأت عام 2000، وخلال هذه المفاوضات قدمت مجموعة من الإقتراحات يتمثل أهمها في ما يلي:[2]

-دعت كندا إلى إجراء مفاوضات مبدئية في قطاع النفط والغاز، وذلك لتشجيع الدول الأعضاء تقديم إلتزامات محددة في هذا المجال خلال مراحل الإنتاج الأولية والخدمات التابعة للتعدين كالخدمات العقارية والعلمية والفنية.... الخ؛

-من جهتها إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية تصنيفها لخدمات الطاقة، حتى تساعد الدول الأعضاء في المنظمة على تقديم إقتراحاتهم وإلتزاماتهم في القطاعات الرئيسية والفرعية للطاقة؛

-بينما إقترحت فنزولا وجود تصنيف لقطاع خدمات الطاقة إلى مصادر الطاقة المتمثلة في النفط والغاز، ومراحل تجهيز الطاقة، أي النقل والتوزيع والبيع، وأخيرا الخدمات الأساسية والخدمات غير الأساسية حيث ترى فنزويلا أن وجود تصنيف وتقسيم مفصل لقطاع الطاقة على مستوى تنويع الإقتصاد الوطني؛

---

[1] الطاهر تواتية: **إنضمام الجزائر إلىالمنظمة العالمية للتجارة والآثار المتوقعة على تجارتها الخارجية، مرجع سابق**، ص: 17.

[2] **مرجع نفسه**، نفس الصفحة

-جاء في الإتفاقية بشأن الموارد الطبيعية النابضة مثل (البترول والغاز) حق الدول المصدرة في المحافظة عليها، وتعتبر هذه الإتفاقية كإستثناء لإتفاقية الجات 94 بشأن حضر القيود الكمية على التجارة بما فيها قيود التصدير؛

-من المبادئ الأساسية للمنظمة حظر التسعير المزدوج، إذ تنص القاعدة على عدم خفض الأسعار المحلية أو زيادة الأسعار للأسواق الخارجية وهذا المبدأ غير واضح التطبيق صراحة على الموارد الطبيعية، ومن بينها البترول الذي يستخدم كمادة أساسية لإنتاج البتر وكيماويات والأمر المشار إليه أعلاه-التسعير المزدوج- قد يدعوا بعض الأطراف إلى إثارة علاقة توريد المادة الخام للتصنيع بأسعار أقل من الأسعار العالمية، وهو ما يتناقض مع قوانين الدعم، والذي يبرز الميزة النسبية للدول النفطية في إقامة وتوطين صناعات تعتمد على البترول كمادة خام؛

-في إطار التسعير المزدوج قد تواجه الشركات البترولية بدعوى الإغراق عند تسعير منتجاتها التصديرية خاصة البتروكيماويات منها، أو تخفيض أسعار المنتجات الموجهة للاستهلاك المحلي لكن هذه النقطة يجب أن يحسب لها جيدا عند بلورة السياسات التسويقية، وهذا بعد قبول عضوية العديد من الدول النفطية في المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا: التحديات التي تواجهها المنظمة العالمية للتجارة

من أبرز التحديات التي تواجه الدول المنتجة والمصدرة للبترول في إطار إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ما يلي: [1]

-إستمرار فرض الضرائب على المشتقات البترولية من قبل بعض حكومات الدول المستهلكة للنفط وآثارها السلبية على العملية الإستهلاكية، ومن ثم العملية التصديرية وعلى سبيل المثال بلغ سعر البنزين من 105 إلى110دولار للبرميل ونسبة الضرائب تتراوح من 40إلى50 دولار في أروبا الغربية واليابان في بداية التسعينيات، وتعتبر هذه الإجراءات تابعات سلبية على موارد الدول المصدرة للنفط باعتباره العمود الفقري لصادرات تلك الدول، والعوائد المتحققة منه تمثل الشريان الرئيسي الذي يغذي الاقتصاد، وفي دراسة حديثة للأوبك سنة 2008 تقدر الخسائر التي ستتحملها الدول الأعضاء في (OPEC) جراء تطبيق أهداف إتفاقية كيوتو في تخفيض إنبعاث الغازات الدفيئة بحدود 25- 68 مليار دولار سنويا، وهذا الوضع يمكن أن يتفاقم إذا علمنا أن مجموع الديون الخارجية لأعضاء الأوبك في عام 2006 يفوق 380 مليار دولار؛

-حصول الدول النفطية على قرار يؤكد حقها في تحديد صادراتها وفق مصالحها في الدرجة الأولى وأن تتجنب الزيادة التلقائية في الصادرات عندما ترتفع الأسعار، وأن تترك الأمر لقوى السوق، ولا يتعارض هذا مع تنظيم التجارة العالمية؛

[1] هشام شعلان: **ضرائب الطاقة في ميزان المصالح الدولية**، مجلة أخبار النفط والصناعة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، العدد 399، ديسمبر 2003، ص: 31.

-إشتراط الدول الراغبة في الإنضمام إلى هذه المنطقة، بإدراج النفط ضمن الموارد الطبيعية التي يحق لها التصرف بتجارتها وفق الفقرة السابعة من المادة 20، إقتداءً بتجربة المكسيك التي انضمت إلى الجات في 1986، إلا بعد الموافقة على شرطها الداعي إلى سيادتها على مواردها من الطاقة، وحسب إتفاقية الانتماء، يحق للمكسيك فرض قيود على التصدير تتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية خاصة قطاع الطاقة.

-إن الهدف ليس الحفاظ على النفط بل رفع أسعاره والذي يتعارض مع أحكام الإتفاقات المتعددة الأطراف هذه المشكلة غير مطروحة حاليا على هذا النحو، لكنها سوف تطرح بحدة عندما يكون للبلدان النفطية وزن مهم في المنظمة العالمية للتجارة بعد أن تنتمي كل من الجزائر، ليبيا، وإيران لما من هذه الإجراءات سلبيات على الإقتصادي للبلدان النفطية.

-في خضم التطورات والأحداث العالمية والإقليمية، سيتوجب على الدول المصدرة للنفط في مواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ضبط إستراتيجية على المديين المتوسط والبعيد، وتشمل:[1]

- تحسين أداء السياسات الداخلية للدول المنتجة؛
- تحسين أداء السياسات الإقتصادية للدول المنتجة لمجموعة واحدة؛
- زيادة التعاون بين الدول المنتجة للنفط داخل وخارج (OPEC)؛
- زيادة التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط؛
- الاندماج في المؤتمرات الدولية ومناقشتها ومفاوضتها.

المطلب الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على إقتصاديات الدول النامية.

إن الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال سياسات التحرير الإقتصادي والإنفتاح التجاري التي تدعو إليها المنظمة العالمية للتجارة، يترتب عنه العديد من الآثار والإنعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها من أجل تبني سياسات الإقتصادية الكفؤة لتأهيل الاقتصاد وتعظيم مكاسبه عن طريق رفع مستويات الكفاءة والفعالية والقدرة التنافسية لمنظومته المؤسسية والإنتاجية والخدمية في ظل التحولات الإقتصادية والمستجدات الإقليمية والدولية.

و إن العالم بوجه عام سوف يحقق إلى حد بعيد مكاسب الإصلاحات التي تم الإتفاق عليها في جولة الأورغواي، إلا أن المكاسب على المدى القصير تتركز على الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي واليابان بينما ستتحمل كثير من الدول النامية آثاراً متباينة تراوحت الآراء بين إيجابيتها وسلبيتها:[2]

أولا: الآثار الإيجابية:

هناك أراء تعطي أهمية إنضمام الدول النامية للمنظمة على أساس المنافع التي تحققها على المدى الطويل:

[1] هشام شعلان: **مرجع سابق**: ص، 73.

[1] آسيا الواقي: **مرجع السابق**، ص: 74.

-إنتقال حصة الدول النامية من الصادرات العالمية من 18% عام1970 إلى 27% عام 1993، وإرتفاع نسبة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من 24.5 عام 1971 إلى 40.4% عام 1993، كما تحولت نسبة التجارة الخارجية من 33% من الناتج المحلي الخام في منتصف الثمانينيات إلى 43% عام 1996؛

-إنتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية وبالتالي انتعاش الإنتاج المحلي، وقد يكون إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على إنتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم بإستيرادها من الدول المتقدمة وخاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، كما أن تجارة الخدمات ستتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات منها:

- زيادة إمكانية إرتفاع صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.
- رفع مستوى الحماية المقررة للملكية الفكرية بالإضافة إلى تحديد الوسائل التي تضمن الحصول على هذه الحقوق في المجالات التي تنتجها الدول النامية من الأعمال الأدبية والمؤلفات.

ثانيا: الآثار السلبية:

ويمكن إدراجها في النقاط التالية: [1]

-الأثر السلبي لحماية حقوق الملكية الفكرية على إقتصاديات الدول النامية بالنسبة لتحويل التكنولوجيا إليها، والإستفادة في هذا المجال ستكون للدول المتقدمة، كما أن حرية التجارة سيقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة؛

-إتفاقية حقوق الملكية الفكرية ستساهم في حرمان الدول النامية من حقها في الحصول على التقنية المتطورة وسترفع تكلفة الحصول عليها؛

-الإلغاء التدريجي للدعم المتقدم للمنتجين الزراعيين للدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية للدول النامية وبالتالي التأثير سلبا على موازين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم؛

-قد يؤدي الإنخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب، مما يزيد في تكاليف الإنتاج؛

-الصعوبة الشديدة على الدول النامية في منافسة الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات، التي تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر منها، كما أن نتائج جولة الأورغواي قد قلصت من التفضيلات والمزايا التي سبق وأن أعطيت للدول النامية وخصوصا الدول منخفضة الدخل ومن ثم تصبح الدول النامية في موقف تنافسي ضعيف في مجال التجارة الدولية، وذلك يؤثر سلبا على اقتصاداتها؛

وكخلاصة القول فيمكن الدول النامية أن تعظم إستفادتها من منظمة التجارة العالمية إذا أحسنت إدارة إقتصاداتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي الجديد.

[1] عثمانية رؤوف: **مرجع السابق**، ص: 75.

خلاصة الفصل

من خلال الفصل يمكن القول أن النظام التجاري العالمي قد عرف تطورات سريعة سعت كلها إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها فإنشاء الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية 1947 ركزت على تخفيض المتواصل في الرسوم الجمروكية المفروضة على الدول المتعاقدة فيها، من خلال المفاوضات التي خضتها تلك الإتفاقية وبمجيئ الجولة الأخيرة في إطار إتفاقية الجات التي عرفت بجولة الأورغواي تم الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة إثر إجتماع مراكش والتي تعد الإطار المنظم والمسير لشؤون التجارة الدولية بجميع أجهزتها بمراعاة جملة من المبادئ التي إختارتها للعمل كي تتمكن من تحقيق الأهداف التي سطرتها ومن أهمها خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة إقتصادية وتعظيم الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

بما أن أهم مهام المنظمة هو توفير وتهيئة إطار للتفاوض فيما بين دول الأعضاء بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تناولتها الإتفاقيات الواردة لدى هذه المنظمة فإنه تم عقد عشر مؤتمرات وزارية من أجل خلقمزيد من المفاوضات بين دول الأعضاء فيما يخص علاقاتها التجارية متعددة الأطراف، فالمؤتمر الوزاري هو الإطار التنفيذي لنتائج هذه المفاوضات بالشكل الذي يقره، فقد حققت هذه المنظمة عدة إنجازات من بينها إتفاقية تكنولوجيا المعلومات وإتفاقية الخدمات المالية وإعطاء مزايا لدول النامية من خلال زيادة قدرتها على زيادة تجارتها الدولية منها بالإضافة إلى الأثار التي تعود على الدول النامية سواء كانت إجابية أو سلبية.

الفصل الثاني

تمهيد

يرتبط التصنيع ارتباطا وطيدا بالواقع السياسي والثقافي لأي بلد، ونتيجة لكون القطاع الصناعي من بين القطاعات الإقتصادية التي تساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال وتمويل عملية التنمية الإقتصادية، أصبح هناك تنافس شديد بين الأمم من أجل اكتساب قدرات صناعية قوية تمكنها من تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة وتلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وتحسين مستوياتهم الاجتماعية، كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، لأن أهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية والمساهمة في زيادة الدخل الفردي والقومي، وإحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتحسين ميزان المدفوعات.

منذ الاستقلال والجزائر في سباق مع الزمن من أجل تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية لكن بدون امتلاك قاعدة صناعية وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالمية لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المنشودة، كما أن الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رأس المال يجعل الاقتصاد الوطني مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور الأسعار في الأسواق الدولية، كما يجعله أكثر هشاشة وشديد التأثر بالصدمات والتقلبات الإقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي.

ويتعرض هذا الفصل للموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لقطاع الصناعة

المبحث الثاني: تطور ومميزات قطاع الصناعة في الجزائر

المبحث الثالث: أداء قطاع الصناعة في الجزائر وسبل تطويره

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لقطاع الصناعة

تؤدي الصناعة دورا أساسيا في النمو الاقتصادي من خلال نمو القطاعات الإقتصادية المتنوعة والمختلفة، حيث أنها تعمل على تحقيق التشابك الاقتصادي بين الأنشطة من جهة، وربط القطاعات الصناعية ببعضها البعض من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء هياكل صناعية متنوعة.

المطلب الأول: ماهية الصناعة

تعد الصناعة أساس الاقتصاد لكل بلدان العالم، فهي عملية معقدة، تؤدي إلى تطوير المجتمع اقتصاديا وإجتماعيا وعمرانيا، وفي الوقت ذاته تتأثر بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لذلك المجتمع.

أولا: مفهوم ونشأة الصناعة

تتمثل مفهوم ونشأة الصناعة فيمايلي:

1-مفهوم الصناعة: للصناعة عدة تعريفات وهي كالتالي:[1]

-الصناعة كلمة عامة تطلق على كل الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها المجتمع بغض النظر عن طبيعتها فهي تعني النشاط أو المهنة أو العمل، فالزراعة تعتبر صناعة وخدمة الفنادق تعتبر صناعة؛

-يعرف الاقتصاديين الصناعة بأنها مجموعة الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة أو خدمة واحدة أو بدائل قريبة من بعضها البعض؛

-الصناعة هي مجموعة كيانات اقتصادية تعمل لإنتاج أو تقديم خدمات متماثلة.[2]

أما التصنيع فيقصد به تلك العمليات العديدة والمعقدة التي تترتب على إدخال الأساليب التقنية الحديثة وتطبيقها في مجالات الإنتاج والتسويق والتوزيع والإدارة في مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني.[3]

ومن مجموع التعاريف يتم استخلاص تعريف شامل للصناعة: وهي عبارة عن عملية أو مجموعة إجراءات المتخذة من قبل وحدات إنتاجية أو كيانات اقتصادية في المجتمع من أجل تحويل مواد الخام لإشباع حاجات سواء كانت بسيطة أو نهائية باستخدام أدوات مناسبة، أو تقديم خدمات متماثلة.

2-نشأة الصناعة: يرجع نشوء وتطور الصناعة إلى فترات تاريخية طويلة، أي منذ بداية تكوين المجتمعات، ثم تطورت لتصل في العصور الحديثة إلى ماهية عليه، وقد مرت بعدة مراحل أهمها:[4]

2-1-مرحلة الصناعة المنزلية: والمتعلقة بالأعمال المنزلية ليست معدة للتجارة بل للاستهلاك المنزليّ؛

2-2-مرحلة الحرفية: هي مكملة للمرحلة السابقة، حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى حرفيين؛

---

[1] حسين عمر وآخرون: **مقدمة في الاقتصاد الصناعي**، دار السلاسل للتشر والتوزيع، الكويت، 2002، ص: 113.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم: **الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص: 23.

[3] محمود أحمد الشافعي: **اقتصاد وتخطيط الصناعة**، دون دار نشر، دمشق، 1975، ص: 1.

[4] محمد حطاب: **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص: 25.

2-3-مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة: يبدأ فيها العمل في الورش، التي تجمع عددا من العمال الحرفيين لقاء أجر معين؛

2-4-مرحلة المشغل الرأسمالي: في هذه المرحلة تم تمثيل الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي، حيث يقوم رب العمل بإستخدام عدد كبير من العمال في عدد من المشاغل؛

2-5-مرحلة الصناعة الآلية: شهدت هذه المرحلة دخول أنواع جديدة من الآلات والمكائن بعد الثورة الصناعية، والتي جاءت على خلفية التطور الهائل والتقدم العلمي والتكنولوجي، وفي هذه المرحلة أيضا تم الإنتقال من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة.

ثانيا:خصائص وأهداف الصناعة: تكمن خصائص وأهداف الصناعة في مايلي:

1. خصائص الصناعة: تتمثل خصائص الصناعة في النقاط التالية:[1]

-نشاط كثيف مقارنة بالحرف الأخرى وأوسعها انتشارا؛

-مناطق التركيز الصناعي أكثف سكانا؛

-إرتفاع مستوى المعيشة في المجتمع الصناعي؛

-تحتاج الصناعة إلى أيدي عاملة ورؤوس أموال كبيرة؛

-تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية وتساهم بجزء كبير في الدخل الوطني للدول؛

-معظم الصناعات تستخدم الآلات التي تعتمد على الطاقة.

2. أهداف الصناعة: تكمن أهداف الصناعة في:[2]

-زيادة الناتج القومي وتنوع هيكل النشاط الاقتصادي؛

-فتح فرص جديدة للتوظيف؛

-تنشيط القطاعات الإقتصادية الأخرى وتطويرها، فالصناعة هي النشاط الوحيد الذي يستطيع تطوير ذاته وغيره من الأنشطة الإقتصادية.

ثالثا: مقومات الصناعة: تسعى معظم الدول خاصة النامية لتطوير صناعتها من خلال المقومات المتوفرة لديها او إستراد هذه المقومات لأنها الأساس لقيام أي صناعة تتمثل أهمها في: [3]

1-رأس المال: تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة عالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود وأعداد كبيرة من العمال، وكل ذلك يستدعي رأس مال كبير، الذي يتوفر في بعض الدول ويقل في أخرى، ويمكن أن ينتقل من دولة إلى أخرى إذا توفرت لأصحابه ضمانات كافية وأرباح مغرية.

---

[1] سكينة بن حمود: **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**، الملتقى الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، ص: 4.

[2] حسين عمر وآخرون: **مرجع سابق**، ص: 114.

[3] محمد حطاب: **مرجع سابق**، ص.ص: 56-57.

2-المواد الخام: وهي تلك المواد الأولى التي تغير الصناعة من شكلها الأصلي، لتلائم حاجات الإنسان ومتطلباته، وتنقسم إلى مواد خام نباتية وحيوانية ومعدنية، ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطورا، وهي مايطلق عليها بالمواد النصف مصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية، ومشتقات النفط الناتجة عن التكرير وغير ذلك وتوفر المواد الخام وإنخفاض أثمانها وتنوعها وسهولة استغلالها دور كبير في قيام الصناعة.

3-القوى المحركة: تعد عصب الصناعة الحديثة، خاصة الفحم، النفط، الطاقة المائية، وتختلف الصناعات من حيث إستهلاكها لموارد الطاقة، وكذلك مدى إرتباطها بمناطق هذه الموارد.

4-الأيدي العاملة: تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها ومع ذلك فإنه بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى، إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية وتؤثر في الصناعة من حيث مدى توفرها من الناحية العددية والمهارة الفنية وإختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع تكاليف معيشة العمال.

5-الأسواق: كل صناعة تعمل من أجل توفر الحاجات الإستهلاكية لسكان البلد الموجودة فيه ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة ولكي تستمر في الإنتاج لابد من تسويقه، لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات ودفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال، ولابد من مراعاة حجم السوق ونوعية المشترين وأذواقهم، لضمان نجاح عملية التسويق خاصة في الصناعات الإستهلاكية.

6-وسائل النقل والمواصلات: تعتمد الصناعات الحديثة إعتمادا كبيرا على توفر وسائل النقل وسرعتها، ورخص تكاليفها، لتتمكن من الحصول على الخامات والوقود أو لتصريف الإنتاج، ذلك أن الخامات والسوق قد يبتعدان عن بعضهما وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج، وهكذا أصبحت وسائل النقل والمواصلات الحديثة، عاملا أساسيا للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم منتجات جيدة بسعر منخفض.

المطلب الثاني: أنواع الصناعات ودورها في التنمية الإقتصادية

سيتم إدراج في هذا المطلب أنواع الصناعات المتمثلة في الصناعة الإنتاجية والإستهلاكية والإستخراجية والهيكلية كذلك يتم التطرق إلى دور الصناعة في التنمية الإقتصادية.

أولا: أنواع الصناعة: يجب أن يتمركز التصنيع حول صناعات محددة تمكن الدولة من تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في الداخل وإمكانية التصدير للخارج، فالصناعات تنقسم إلى:[1]

1-الصناعة الهيكلية: التقدم الصناعي لأي دولة يتطلب توفر هياكل قاعدية ضخمة، بالإستثمار في صناعات خاصة بالمنفعة العامة،كطرق النقل، خدمات المواصلات، مشاريع توليد الكهرباء، وإقامة شبكات المياه، والصرف

[1] آسيا شيبان: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص.ص: 36-38.

والصحة، الموانئ...إلخ، وتقريب كل هذه الخدمات من المناطق الصناعية لكي تنمو وتزدهر، حيث يتطلب هذا النوع من المشاريع رؤوس أموال كبيرة ودائمة، كما أنها تنجز في فترات طويلة نسبيا، وهي من الصناعات التي يجب أن تكون في اقتصاد ينمو ويتطور.

2-الصناعة الإستخراجية: إن إقامة هذا النوع من الصناعات في أي دولة يتطلب القيام بعمليات تنقيب ومسح شامل لمعرفة ثرواتها الطبيعية والمعدنية، وللإستفادة منها بإقامة العديد من الصناعات أو تصديرها إلى الخارج بغرض الحصول على العملة الصعبة لإكمال عمليات التنمية بهذه الدول.

3-الصناعات الإنتاجية: يحتاج الجهاز الإنتاجي في أي دولة إلى توفر عوامل الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية، ولا شك أن إنتاج هذه الوسائل يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، لهذا فعلى الدول التي دخلت الميدان الصناعي متأخرة، أن تبتعد عن إقامة هذا النوع من الصناعات الرأسمالية، لأن الدول المتقدمة تنتجها بأقل الأسعار وبكفاءة عالية، إذ تكتفي في المرحلة الأولى باستغلال مواردها الطبيعية، وإقامة بعض الصناعات البسيطة المتعلقة بها، ومع مرور الوقت وإحراز درجة معينة من الكفاءة، تنتقل إلى الصناعات الأكثر تعقيدا، هذا فيما يخص الصناعات الأساسية القائمة على المشاريع الكبرى،أما فيما يخص الصناعات المكملة، وهي الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الدول النامية أن تهتم بشكل كبير، وتجعل نوعا من التوازن بينهما وبين الصناعات الأساسية لخلق صناعة وطنية فعالة بنسبة عالية من حجم الإنتاج والقيمة المضافة.

4-الصناعات الاستهلاكية: إن إقامة صناعات استهلاك في المرحلة الأولى لعمليات تضيع الدول، يتلوها تنامي الإستثمار في الصناعات الأخرى، إذ أن إقامة تلك الصناعات يؤدي إلى إتساع السوق، وزيادة مداخيل الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية، ويدعوا إلى إقامة العديد من الصناعات الإنتاجية، ومن الصناعات الإستهلاكية التي إستهلت بها معظم البلدان المتقدمة نهضتها الصناعية، صناعة المنسوجات لكون الطلب عليها مرن، كما أن المواد الأولية الخاصة بصناعتها متوفرة وسهلة النقل، كما أن اليد العاملة في هذا المجال وفيرة ولا تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة مع إنخفاض في أجورها.

أما حسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري تصنف الصناعات إلى الأقسام التالية:[1]

-طاقة ومحروقات والمناجم والمحاجر؛

-صناعة الحديد والصلب والتعدين والصناعة الميكانيكية والكهربائية؛

-مواد البناء، الفخار والزجاج؛

-الصناعة الكيميائية، المطاط والبلاستيك؛

-الصناعات الغذائية، التبغ، والكبريت؛

-صناعة المنسوجات وصناعة الأحذية والجلود، وصناعة الخشب والورق.

[1] فتيحة منيعي: **تسيير النشاط الإنتاجي في منشآت الصناعات الخفيفة الخاصة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2007، ص.ص: 80-81.

3-إستراتيجية الإحلال محل الواردات: اتخذت الدول النامية هذه الإستراتيجية لإشباع حاجات الأسواق الوطنية، بإحلال بعض الصناعات التحويلية، الوطنية محل بعض المنتجات الصناعية المستوردة.

4-إستراتيجية التصنيع للتصدير: قد اتخذتها كذلك الدول النامية، وهي تركز على إنشاء صناعات تستطيع أن تقوم بتصدير منتجاتها، وتستفيد من المزايا النسبية المحلية، وتتحول الدول من مصدرة للمواد الأولية إلى مصدرة لمنتجات الصناعة الخاصة بالمواد الأولية، فلوضيفة التصدير فوائد عديدة منها:

-الحصول على العملة الصعبة مما يقلل من إحتياج الدولة إلى رؤوس أمول أجنبية لتمويل العملية التنموية؛

-توسيع حجم السوق التي ستؤدي إلى توسيع حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي تخفيض نفقات الإنتاج، وتحسين نوعية المنتجات.

ثانيا: معوقات الصناعة

أصبح واضحا أن مناخ النظام الاقتصاد العالمي تؤثر تأثيرا كبيرا على التقدم الصناعي في الدول النامية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويكون هذا التأثير كعائق عن طريق:[1]

1-الممارسات التجارية: إن أسلوب الحماية الذي تتخذه الدول النتقدمة في تعاملاتها التجارية خاصة فرض التعريفات الجمركية، التي تؤثر سلبا على مستقبل التصنيع بالدول النامية، وطرق الحماية هي:

-رفع قيمة التعريفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد؛

-تحديد الحصص الاستيرادية؛

-التصاريح بحيث يمكن التحكم في معدلات الاستيراد؛

-التشديد في مواصفات البضائع المصدرة.

2-المؤسسات المتعددة الجنسيات: تؤدي هذه المؤسسات دورا كبيرا في تنمية الصناعة أو إعاقتها، لأن لهذه المؤسسات من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الإقتصادية للدولة النامية وذلك عن طريق الإتفاقيات السياسية أو ممارسة الضغوطات من قبل الدولة التابعة لها.

3-الإعانات والإتفاقيات التجارية: فالعديد من الدول النامية ولا سيما الدول الصغيرة تتلقى الإعانات من أجل إقامة مشروعات صناعية، ويكون دور هذه الإعانات عائقا لعملية التنمية في هذه الدول لسببين هما:

- **السبب الأول:** هو مجموعة الشروط التي تفرضها الدول المتقدمة للمعونات، قد تصل إلى المساس باستقلال وسيادة الدولة ككل؛
- **السبب الثاني:** يكون في حالة عدم إستقلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية.

4-تذبذب أسعار الصادرات: إن تذبذب أسعار الصادرات المصنعة من طرف الدول النامية بالعملات الأجنبية وبالتالي تدني العائد من هذه الصادرات ويعود لإرتباط تقويم الصادرات الدولة النامية بالعملات الأجنبية، إضافة

[1] محمد زوزي: **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص.ص: 15-17.

لنظام الحماية الذي تعرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية، لأنه عند إرتفاع أسعار هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول وتزداد القدرة على التصنيع، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات.

5-القروض الأجنبية: من مفهومها الظاهري أن هذه القروض تدعم اقتصاديات الدول النامية، إلا أن زيادتها في العقد الأخير زيادة باهضة أدى إلى أثار عكسية على عملية التصنيع، حيث تراجعت المشاريع بسبب عجز هذه الدول على سداد أعباء الديون، إضافتا إلى العوامل الخارجية هناك العديد من العوامل الداخلية التي تقف حجر عثرة أمام التطور الصناعي في البلدان النامية منها:

ضعف كفاءت اليد العاملة ونقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبء التصنيع ويرجع إلى:

-صعوبة تكيف اليد العاملة القادمة من الزراعة مع أساليب التصنيع الغربية منها؛

-إن أغلب المؤسسات التعلمية في الدول النامية لازالت تعتمد على أساليب قديمة في التدريس والتكوين، إضافة لنقص المخابر العلمية التي تساهم في التطوير والابتكار؛

-ضعف المنافسة أو إتعدامها والتي تعد عنصرا مهما يساعد على الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، إلى جانب تحسين أدائها والعمل على إستعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين الإنتاج والرفع من جودته؛

-إستعمال تكنولوجيا قديمة في الإنتاج أو متطورة يصعب التحكم فيها مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة الأجنبية.[1]

المطلب الثالث: إستراتيجيات الصناعة ومعوقاتها

للتصنيع أربع إستراتيجيات سيتم ذكرها في هذا المطلب بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه الصناعة.

أولا: إستراتيجيات التصنيع

تتمثل إستراتيجيات التصنيع في مايلي:[2]

1-إستراتيجية التصنيع التلقائي: اتبعتها الدول الرأسمالية وهي تعكس مبدأ الحرية الإقتصادية الذي تؤمن به، إن أنصار هذه الإستراتيجية يرون أن إقامة العديد من الصناعات الإستهلاكية في المرحلة الأولى من التسنيع، يؤدي إلى نمو هذه الصناعات وزيادة طلبها على مستلزمات الإنتاج من عتاد وآلات، ومختلف المنتجات الرأسمالية مما ينمي من أهمية التصنيع الإنتاجي، وبعد مرحلة من الزمن ستنجح هذه المنتجات الإستهلاكية أو الرأسمالية في عملية التصدير، مما يعطي دفعة قوية للاقتصاد لينمو ويتطور.

2-إستراتيجية التخطيط الوطني الشامل: وهي تمثل الإستراتيجية التي تتبعها الدول الإشتراكية، إذ تعتمد على إعداد الخطط الإقتصادية التي يتم بموجبها توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، بغرض تحقيق أهداف وطنية مسطرة مسبقا، وقد أعطت هذه الخطط الأولية للصناعات الثقيلة التي تعتمد عليها مختلف

[1] محمد زوزي: **مرجع سابق**، ص:18.

[2] آسيا شيبان: **مرجع سابق**، ص.ص: 38-39.

قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث تنتج لها مختلف الآلات والمعدات والعتاد التي تحتاج إليها، ولهذا يتم وفق هذه الإستراتيجية خلق الطاقات الإنتاجية قبل أن يتوفر الطلب عليها، إذا حسب هذا أنصار هذا المذهب فإن الصناعة المقامة قادرة على خلق الطلب على منتجاتها، كما يمكن التخطيط من التنسيق بين مختلف إحتياجات القطاعات ومنتجات مختلف القطاعات.

3-إستراتيجية الإحلال محل الواردات: اتخذت الدول النامية هذه الإستراتيجية لإشباع حاجات الأسواق الوطنية، بإحلال بعض الصناعات التحويلية، الوطنية محل بعض المنتجات الصناعية المستوردة.

4-إستراتيجية التصنيع للتصدير: قد اتخذتها كذلك الدول النامية، وهي تركز على إنشاء صناعات تستطيع أن تقوم بتصدير منتجاتها، وتستفيد من المزايا النسبية المحلية، وتتحول الدول من مصدرة للمواد الأولية إلى مصدرة لمنتجات الصناعة الخاصة بالمواد الأولية، فلوضيفة التصدير فوائد عديدة منها:

-الحصول على العملة الصعبة مما يقلل من إحتياج الدولة إلى رؤوس أمول أجنبية لتمويل العملية التنموية؛

-توسيع حجم السوق التي ستؤدي إلى توسيع حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي تخفيض نفقات الإنتاج، وتحسين نوعية المنتجات.

ثانيا: معوقات الصناعة

أصبح واضحا أن مناخ النظام الاقتصاد العالمي تؤثر تأثيرا كبيرا على التقدم الصناعي في الدول النامية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويكون هذا التأثير كعائق عن طريق:[1]

1-الممارسات التجارية: إن أسلوب الحماية الذي تتخذه الدول النتقدمة في تعاملاتها التجارية خاصة فرض التعريفات الجمركية، التي تؤثر سلبا على مستقبل التصنيع بالدول النامية، وطرق الحماية هي:

-رفع قيمة التعريفة الجمركية بحبث يرتفع سعر المنتج المستورد؛

-تحديد الحصص الاستيرادية؛

-التصاريح بحيث يمكن التحكم في معدلات الاستيراد؛

-التشديد في مواصفات البضائع المصدرة.

2-المؤسسات المتعددة الجنسيات: تؤدي هذه المؤسسات دورا كبيرا في تنمية الصناعة أو إعاقتها، لأن لهذه المؤسسات من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الإقتصادية للدولة النامية وذلك عن طريق الإتفاقيات السياسية أو ممارسة الضغوطات من قبل الدولة التابعة لها.

3-الإعانات والإتفاقيات التجارية: فالعديد من الدول النامية ولا سيما الدول الصغيرة تتلقى الإعانات من أجل إقامة مشروعات صناعية، ويكون دور هذه الإعانات عائقا لعملية التنمية في هذه الدول لسببين هما:

[1] محمد زوزي: **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص.ص: 15-17.

- **السبب الأول:** هو مجموعة الشروط التي تفرفها الدول المتقدمة للمعونات، قد تصل إلى المساس باستقلال وسيادة الدولة ككل؛
- **السبب الثاني:** يكون في حالة عدم إستقلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية.

4-تذبذب أسعار الصادرات: إن تذبذب أسعار الصادرات المصنعة من طرف الدول النامية بالعملات الأجنبية وبالتالي تدني العائد من هذه الصادرات ويعود لإرتباط تقويم الصادرات الدولة النامية بالعملات الأجنبية، إضافة لنظام الحماية الذي تعرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية، لأنه عند إرتفاع أسعار هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول وتزداد القدرة على التصنيع، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات.

5-القروض الأجنبية: من مفهومها الظاهري أن هذه القروض تدعم اقتصاديات الدول النامية، إلا أن زيادتها في العقد الأخير زيادة باهضة أدى إلى أثار عكسية على عملية التصنيع، حيث تراجعت المشاريع بسبب عجز هذه الدول على سداد أعباء الديون، إضافتا إلى العوامل الخارجية هناك العديد من العوامل الداخلية التي تقف حجر عثرة أمام التطور الصناعي في البلدان النامية منها:

ضعف كفاءت اليد العاملة ونقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبء التصنيع ويرجع إلى:

-صعوبة تكيف اليد العاملة القادمة من الزراعة مع أساليب التصنيع الغربية منها؛

-إن أغلب المؤسسات التعلمية في الدول النامية لازالت تعتمد على أساليب قديمة في التدريس والتكوين، إضافة لنقص المخابر العلمية التي تساهم في التطوير والابتكار؛

-ضعف المنافسة أو إتعدامها والتي تعد عنصرا مهما يساعد على الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، إلى جانب تحسين أدائها والعمل على إستعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين الإنتاج والرفع من جودته؛

-إستعمال تكنولوجيا قديمة في الإنتاج أو متطورة يصعب التحكم فيها مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة الأجنبية.[1]

المبحث الثاني: تطور و مميزات قطاع الصناعة في الجزائر

يعد قطاع الصناعي للعوامل الهامة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الإقتصادية، وأصبحت الدول تتسابق في تطويره والجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما كبيرا نحو تبني استراتيجيات لتطويره، ومنه سيتم التطرق إلى مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر والتعرف على مختلف السياسات المنتهجة التي أثرت فيه وأهم الخصائص التي تميز بها هذا القطاع.

المطلب الأول: تطور قطاع الصناعة في الجزائر خلال مرحلة التخطيط(1962-1989)

تميز الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بارتباطه التام بالخارج، وعلى الوجه الخصوص بفرنسا لذلك اتخذت الدولة إستراتيجيات لتطوير القطاع الصناعي في مرحلة التخطيط سيتم التعرف عليها في هذا المطلب.

[1] محمد زوزي: **مرجع سابق**، ص:18.

أولا: تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1962– 1966

هدف المستعمر غداة الاستقلال إلى عدم السماح بإقامة صناعة وطنية متطورة وإبقائها كمصدر للمواد الخام لتلبية حاجات البلدان المتقدمة، حيث أدى ذلك إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية نتيجة عدم قدرتها على منافسة المنتجات الصناعية الفرنسية.[1] وخلال هذه المرحلة تم إخضاع المؤسسات الصناعية التي غادرها المعمرون إلى نظام التسيير الذاتي سنة 1963 الذي يعرف بأنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشِآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيين أو التي تم تأميمها.[2]بالإضافة إلى إنشاء دواوين وشركات وطنية.

حيث شهد القطاع الصناعي خلال الفترة 1962- 1966 إنتاجا ضعيفا خاصة، وأن جل المؤسسات كانت تابعة للأسواق الفرنسية خاصة على مستوى موارد الاستثمار،حيث انخفض إنتاج قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 55%، كما عرف قطاع التعدين وصناعة الحديد والصلب انخفاض في الإنتاج بنسبة تتراوح مابين: 20% و25% على التوالي، كذلك عرف قطاع النسيج انخفاض في الطاقة الإنتاجية بنسبة 50%، وعرف قطاع الصناعة الغذائية انخفاض بنسبة 45%[3].

تميزت الفترة 1963- 1966 بحجم استثمارات قدره 9641 مليون دج، حيث بلغت نسبة استثمارات القطاع العمومي حوالي25,66%، أما المؤسسات الأجنبية حققت أعلى نسبة قيمتها حوالي73,61%، تم تخصيص 39,52% منها لقطاع المحروقات و34,09% لباقي القطاعات الأخرى، وتأتي استثمارات القطاع الخاص في المرتبة الأخيرة بنسبة 0,73%، هذا يبين مدى ضعف القطاع الخاص المحلي في مساهمته في الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة.

ثانيا: تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1967–1979

نتيجة الأوضاع السيئة التي ميزت الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1962-1966 وضعت الدولة الجزائرية مشروع وطني شمل مخططات تنموية بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني، ففي سنة 1967 شهدت ميلاد المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي ركز على إعطاء الأولوية للهياكل القاعدية الصناعية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات بدل من المناجم والفلاحة وتحقيق استقلال اقتصادي حقيقي والخروج من دائرة التخلف الصناعي والاجتماعي، حيث بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي 5,4 مليار دينار، حيث حققت الاستثمارات في

[1] سليم مخضار: **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص: 102.

[2] مختارية حشماوي: **تكوين الإطارات المسيرة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، تخصص علم الاجتماع العمل والتنظيم، جامعة وهران، 2011، ص: 41.

[3] السعيد فكرون: **إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية**، مذكرة دكتوراه علوم في علم الاجتماع والديمغرافيا، غير منشورة، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014، ص: 207.

قطاع المحروقات 2,5 مليار دج، وقطاع الصناعة الأساسية 2,18 مليار دج وقطاع المناجم والطاقة 0,46 مليار دج، أما الصناعات التحويلية الأخرى فكانت 0,37 مليار دج.[1]

مع بداية سبعينات القرن العشرين قررت السلطات الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية شاملة مبنية على إستراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلي وهو ما يعرف بإستراتيجية إحلال الواردات، حيث شهدت هذه المرحلة تأميم قطاع المحروقات سنة 1971 وميلاد المخطط الرباعي الأول (1970-1973) وكذلك الثورة الزراعية وتطبيق السير الاشتراكي للعمال حيث تم تخصيص ملف يتجاوز 63 مليار دج لهذا الغرض.[2] فالهدف من هذا المخطط إنشاء صناعات قاعدية تسهل من عملية إنشاء الصناعات الخفيفة تعمل على تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الإقتصادية وذلك بتوجيه الاستثمار إلى الصناعة الثقيلة.[3] وشهدت كذلك هذه الفترة المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) جاء تكملة للمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الإقتصادية الضخمة خاصة الحديد والمحروقات، بإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل.[4]واستكمال المشاريع التي انطلقت من خلال المخططات السابقة والبدء في مشاريع أخرى.[5] وعرفت المخططات التنموية تطورا كبيرا في هذه المرحلة، فالمخطط الرباعي الأول عرف ارتفاعا في حجم الاستثمارات حيث حضت الصناعة باستثمارات قدرت ب20 مليار دج أي نسبة 55% من إجمالي الاستثمارات، أما المخطط الرباعي الثاني بلغت الاستثمارات في قطاع الصناعة 74,15 مليار دج أي بنسبة 61,16%.[6]

ثالثا: تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1980-1989

لقد أدى تحليل نتائج المخططات التنموية خلال الفترة 1963-1979 إلى تسجيل عدة إختلالات اقتصادية أهمها الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمورد رئيسي لتمويل عملية التنمية مما أدى إلى التبعية المطلقة للأسواق الخارجية من أجل الحصول على الموارد الأساسية والتكنولوجية، كذلك التبعية المطلقة للخارج في التموين

---

[1] خالد فتوح: **الاستثمار ودوره في التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص: 115.

[2] عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي: **فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015، ص: 13.

[3] فتيحة منيعي: **مرجع سابق**، ص: 89.

[4] كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005، ص: 4.

[5] محمد ساعد: **محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري**، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2017، ص: 27.

[6] ثريا الماجي: **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لونيس علي، البليدة 2، يومي 6– و7 نوفمبر 2018، ص: 7.

بالسلع الاستهلاكية وسلع التموين.[1] وقد شهدت هذه المرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية، فالمقصود بإعادة الهيكلة هو تقليص الحجم أو تقليل المستويات بتقليل حجم المؤسسة من حيث عدد العاملين أو عدد الأقسام والوحدات وعدد المستويات في الهيكل التنظيمي بالمؤسسة بغرض التحسين من الكفاءة والفعالية.[2] وإعادة الهيكلة جاء نتيجة العجز المالي الكبير للمؤسسات وعدم قدرتها على التحكم والرفع من قدرتها الإنتاجية وكذلك كبر حجمها وتمركز هياكلها وتوسع مجال نشاطها لم يساعد متخذ القرار على إنشاء هيكل تنظيمي مثالي يسمح بتدفق المعلومات ويسهل عملية اتخاذ القرار وتحسين مستوى إنتاجية العمال والآلات، مما إستلزم إعادة هيكلتها بطريقتين، الطريقة الأولى تتمثل في إعادة الهيكلة حسب المنتجات أما الطريقة الثانية تتمثل في إعادة الهيكلة حسب المناطق.[3] والهدف الرئيسي من إعادة الهيكلة هو إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف عمل المؤسسات الصناعية والتحكم أكثر في تسييرها والرقابة عليها ومحاولة القضاء على البيروقراطية التي كانت السبب الرئيسي في عرقلة أنشطة المؤسسات وتطورها وبموجبها ارتفع عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة أواخر ستة 1982.[4] وأمام الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري التي لا تنسجم إطلاقا مع الحجم الكبير للاستثمارات التي تم تخصيصها للقطاع الصناعي بالدرجة الأولى في المخططات التنموية السابقة تم وضع المخطط الخماسي الأول (1980- 1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985- 1989) حيث يهدف هذين المخططين إلى على القضاء على مختلف الاختلالات المسجلة في المخططات السابقة.[5] وتحقيق التوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة الإنتاجية والخدمية.[6] حيث تمتاز هذه المخططات بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة كما تركز على تحسين الإنتاج والإنتاجية.[7] وبلغت قيمة الاستثمارات المخططة خلال هذه الفترة حوالي 950,6 مليار دج حيث نجد قطاع الكيمياء والمطاط الذي حقق متوسط معدل نمو بلغ 10% خلال هذه الفترة، ويأتي قطاع الطاقة والمياه في المركز الثاني بنسبة 9,4%، ثم يأتي في المركز الثالث والرابع على التوالي قطاعي صناعة الخشب والورق والصناعات

---

[1] سليم مخضار: **مرجع سابق**، ص: 118.

[2] يونس يوسفي: **مستقبل المؤسسات العمومية الاقتصادية في النسيج الاقتصادي الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012، ص: 29.

[3] سليم مخضار: **مرجع سابق**، ص.ص: 118-119.

[4] حميد محديد: **النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة دكتوراه علوم علوم في الحقوق، غير منشورة، تخصص الإدارة والمالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر1، 2015، ص: 49.

[5] محمد بوشة، وسيلة بن بخمة: **محاولة قياسية اقتصادية لتحليل بعض العوامل الاقتصاية على تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1970–2016**،، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 6-7 نوفمبر، 2018، ص: 04.

[6] حمزة بن حافظ: **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص: 129.

[7] سعدون بكبوس: **الاقتصاد الجزائري**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص: 181.

النسيجية حيث حققا معدلات نمو بلغت 8% و7,7% على التوالي أما باقي القطاعات لم تتجاوز عتبة 5% وذلك لضعف استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف إنتاجية اليد العاملة الناتجة عن نقص التكوين وغير ذلك من الأسباب.[1]

المطلب الثاني: تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق

لتدعيم الانتقال الاقتصادي الجزائري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق قامت السلطات بسياسات استثمارية وفقا لمتطلبات التغيرات العالمية الجديدة من أجل تحقيق النمو والاستقرار في مختلف الميادين.

أولا: تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999

إن الإستراتيجية الصناعية المتبعة منذ الاستقلال إلى غاية 1989 والمتمثلة في كون القطاع العمومي هو المسيطر على هيكلة الاقتصادي الجزائري لم تكن ناجحة لا من الناحية الإنتاجية ولا من الناحية المالية ولم تحقق إنعاش النمو كما كان مقرر بسبب بعض الموارد المالية، مما ترتب عن ذلك توجه السلطة نحو تعميق الإصلاحات، حيث عرفت الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و1993 تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وإقرار إصلاحات عميقة في الجانب التشريعي.[2] فالتصحيح الهيكلي هو مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد.[3] حيث سطرت السلطات العمومية مجموعة من الأهداف يتوجب بلوغها من خلال هذا البرنامج اعتبارا من سنة 1991 وتتمثل في:[4]

-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مما أصابها من ضعف وتدهور نتيجة إستراتيجية التجزئة التي شهدها القطاع الصناعي في الثمانينات؛

-إعادة تنظيم السوق المالي مما يسمح له بمسايرة ديناميكية الإصلاحات الجديدة؛

-تصفية المؤسسات الإقتصادية العاجزة التي لا يرجى منها أي إنعاش عن طريق الخوصصة استجابة لمطالب صندوق النقد الدولي؛

-فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات بما فيها قطاع المحروقات؛

-تحرير أسعار السلع والخدمات وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك وتقليل الإعانات. [5]

رغم الجهود المبذولة خلال فترة التصحيح الهيكلي الممتدة بين سنتي 1991- 1993 إلا أن تطبيقها على أداء النسيج الصناعي الجزائري لم تكن إيجابية بالنظر إلى المناخ العام الذي ساد البلاد في تلك الفترة حيث اتسمت سنة 1993 بمؤشرات سلبية يمكن الإشارة إلى أهمها من خلال النقاط التالية:[1]

---

[1] سليم مخضار: **مرجع سابق**، ص :128.

[2] سليم بوهيدل: **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2016، ص: 103.

[3] بلقاسم العباس: **التثبيت والتصحيح الهيكلي**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004، ص: 4.

[4] سليم بوهيدل: **مرجع سابق**، ص.ص: 103- 104.

[5] مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار حامد، عمان، 2008، ص: 30.

-انخفاض الطاقة الإنتاجية للمنشآت الصناعية إلى أقل من 50%؛

-ارتفاع حجم ديون مؤسسات القطاع الصناعي العمومي اتجاه البنوك إلى 450 مليار دج؛

-نمو سالب للناتج الصناعي الخام 2,9%، وانخفاض قيمة الدينار زاد من تكاليف الإنتاج بسبب اعتماد القطاع الصناعي على واردات المواد الأولية بالأساس في عملية الإنتاج.

شهدت سنة 1994 برنامجا يتضمن إصلاحات أكثر عمقا من الإصلاحات السابقة (برنامج دعم الاستقرار وإعادة الهيكلة) حيث تقرر إجراء إعادة هيكلة عميقة للمؤسسات العمومية خاصة المؤسسات الصناعية، فتطبيق هذا البرنامج أدى إلى نتائج عديدة على جميع المستويات، إذ أن حجم البرنامج كان يشمل جميع القطاعات وعلى رأسها القطاع الصناعي العمومي الذي تحمل الجزء الأكبر من تطبيقات هذا البرنامج، حيث أدى تطبيق القانون المتعلق بخوصصة الشركات الإقتصادية العمومية إلى نتائج ضعيفة نسبيا حيث لم يتم خوصصة إلا حوالي 400 شركة عمومية من أصل 1255 مؤسسة فيما كان مصير باقي المؤسسات هو التصفية، وكذلك فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فقد ظلت هامشية طيلة الفترة كما لم تنجح الحكومة في الوصول إلى رقم 2 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات في نهاية الفترة.[2] فقطاعي الطاقة والمياه وقطاع المحروقات اللذان حققا معدل نمو سنوي للإنتاج بمتوسط قدره 5,2% و1,6% على التوالي بينما باقي القطاعات عرفت تراجع كبير خلال هذه الفترة.[3]

ثانيا: تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2017

عرفت بداية سنوات القرن الواحد والعشرين تحسنا في أسعار المحروقات وهو ماكان بمثابة الفرصة المشجعة لإنعاش الاقتصاد الجزائري والعمل على إصلاح الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها البنيان الاقتصادي والاجتماعي وذلك بتبني برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لهذه الفترة.

1-برنامج دعم الإنعاش: لقد جاء هذه البرنامج في مرحلة التصحيح الهيكلي والتي تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط كانت فرصة للدولة لتبني إصلاحات عميقة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والتي انتهجت سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي، حيث تم تخصيص غلاف مالي يقدر ب525 مليار دج لفترة متوسطة الأجل مدتها أربعة سنوات.[4] حيث يهدف إلى تنشيط الطلب التي يسايرها دعم النشاطات المنشئة

---

[1] سليم بوهيدل: **مرجع سابق**، ص.ص: 106-107.

[2] **مرجع نفسه**، ص: 110.

[3] سليم مخضار: **مرجع سابق**، ص: 135.

[4] مبارك بوعشة: **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلىتقييم البرامج الاستثمارية**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساته على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11- 12 مارس 2013، ص: 10.

للقيمة المضافة. [1]ومناصب الشغل عن طريق ترقية مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها وترقية المستثمرة الفلاحية، حيث شهد القطاع الصناعي معدلات نمو مقبولة خلال هذه الفترة بتسجيله في سنتي 2001- 2002 معدلات نمو وصلت إلى 5,1% و4,7% على التوالي غير أن هذه الأخيرة سرعان ما عاودت الرجوع إلى تشغيل معدلات نمو بطيئة خلال سنة 2003- 2004 بمعدلات 2,4% و2,8% على التوالي وهو ما يمكن تفسيره بأن القطاع الصناعي في الجزائر تجاوب مع الدفعة القوية في بداية الفترة غير انه سرعان ما إستوعب الإرتفاع في الإنفاق الحكومي المسجل وبات بحاجة إلى نفقات أكثر توسعا ومشاريع أكثر من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة.[2]

2-برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005- 2009: جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة 2001- 2004 وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر مع الإرتفاع الذي سجله سعر النفط، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وقد خصص له مبلغ 8,705 مليار دج، وبقي قطاع الصناعة في ظله يعاني الضعف رغم الأداء الجيد لبعض فروعه الصناعة الغذائية والنسيج والجلود.[3]

3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014: يندرج هذا البرنامج في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها في بداية سنوات 2000 بإعتباره برنامج مكمل لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي وتدعيم النمو وتقدر الميزانية المخصصة له 286 مليار دولار حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحسين التنمية البشرية ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الصناعية وذلك من خلال تطوير المؤسسات العمومية والإهتمام بالصناعة البيتروكيمياوية وإنشاء مناصب شغل.[4] فلقد تم تخصيص للقطاع الصناعي دعم يقدر ب656 مليار دج لتنميته وتطويره ليصل الدعم في النهاية إلى 2000 مليار دج بعد إضافة مبالغ مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشغل وهذا ما إنعكس بالإيجاب على معدلات نمو هذا القطاع بمتوسط سنوي يقدر ب1,4 % حيث شهد إنتعشا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2012 بمعدل نمو يقدر ب3,4% وهذا لإنتعاش فرع الحديد والصلب والإسمنت والسبب يرجع إلى مباشرة مشروع رئيس الجمهورية لبناء 2 مليون سكن الإضافة إلى فرع الطاقة والمياه الذي تما بشكل إيجابي.[5]

---

[1] التوفيق كرمية، عبد الكريم المومن: **برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة2001-2014**، المؤتمر الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، البويرة، الجزائر، يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص: 4.

[2] سليم بوهيدل: **مرجع سابق**، ص.ص: 115- 116.

[3] جلال الوافي، خالد أمير: **إستراتيجيات التنويع الاقتصادي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص: 41.

[4] جلال الوافي، خالد أمير: **مرجع سابق**، ص.ص: 43- 44.

[5] زروق بن موفق: **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص: 126.

3-البرنامج الخماسي للنمو2014- 2019: في إطار إستكمال عملية التنمية تبنت الدولة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني، وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج في تطوير الاقتصاد الوطني وترقيته وتحسين الخدمة العمومية وعصرنة المنظومة المصرفية والمالية وتوسع وتطوير النشاطات الفلاحية وتسيير المنشآت القاعدية وتوسيع وعصرنة القطاع الصناعي من خلال العمل على ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة، حيث سيتم إنشاء مجمع صناعي من شأنه أن يسمح بإنشاء مركب كبير لإنتاج الأسمدة، والشروع في استغلال مناجم الحديد.[1]

شهدت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 تحسن في وضع الاقتصاد الجزائري خاصة من خلال إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث إرتفع متوسط سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى حوالي 109,5 دولار سنة 2012 وصولا إلى 57 مليار دولار سنة 2010 هذه المؤشرات توضح بأن الجزائر عاشت أربحية مالية خلال هذه المرحلة، ومن بين المرتكزات التي ترتكز عليها معالم الإستراتيجية الإقتصادية والصناعية الجديدة هي تعميق الإصلاحات الإقتصادية وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات والصناعات الكهرومنزلية وصناعة الهواتف الذكية وإلى غاية يومنا هذا فإن جل هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات تركيب وتعبئة وليست صناعة إنتاج حقيقي، فبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية نجد أن متوسط النمو السنوي للإنتاج في الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية عرفت تراجع كبير من 9% خلال فترة 2000-2003 إلى 1,1% خلال فترة 2006- 2009 لينتقل إلى 2,9% خلال فترة 2012- 2015 هذا راجع للركود الذي أصاب كل من صناعة الحديد والصلب وصناعة المعدات والآلات الميكانيكية وصناعة المركبات الصناعية خلال هذه الفترة وبالنسبة لكل من الصناعة الكيميائية والمطاط وصناعة الجلود والأحذية وصناعة الخشب والفلين والورق عرفت معدلات نمو الإنتاج معدلات سالبة خلال طيلة الفترة، باستثناء الصناعات الغذائية والفلاحية التي عرفت تحسن ملحوظ خلال فترة 2009- 2015 أين تراوح متوسط نمو الإنتاج بين 1,7% و4,7% أما قطاع النسيج حقق تطورا إيجابيا من حيث الإنتاج ابتداءً من سنة 2012 أين حقق نمو قدره 5 % خلال الفترة 2012-2015 وهذا التحسن راجع إلى إستعادة النشاط في جميع المؤسسات على مستوى القطر الوطني بموجب الاتفاقية المبرمة مع وزارة الدفاع الوطني المتعلقة بتموين جميع وحدات الأمن والجيش الوطني الشعبي على مستوى الوطن مما مكنها من تطوير قدراتها الإنتاجية وتحسين وضعها المالي.[(2)] وسجل قطاع الصناعة معدل نمو 2% لسنة 2017 وذلك ارتفاعا مقارنة بسنة 2016، إلا أن مؤشر الصناعة التحويلية عرف انخفاضا بنسبة -4% يعود الانخفاض

[1] عقون شراف وآخرون: **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية2001-2019**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 2، افريل 3018، ص.ص: 205-207.

[2] سليم مخضار: **مرجع سابق**، ص.ص: 130- 148.

إلى تراجع إنتاج مختلف فروع الإنتاج النشاطات الصناعية ماعدا قطاعات صناعة الخشب، الفلين، الورق، (ارتفاع بمعدل 9.1%) الطاقة (ارتفاع بمعدل 8.8%) ومواد البناء (ارتفاع بمعدل 5.6%) والصناعات الغذائية (ارتفاع بمعدل 4.3%) في حين سجلت باقي الأنشطة إنخفاضا رغم أن هذه القطاعات هي صلب إستراتيجية الجزائر لتطوير الصناعة الوطنية.[1]

المطلب الثالث: خصائص قطاع الصناعة في الجزائر

يتصف التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع من بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتعلق بصلب العملية التصنيعية وهي تتجلى في النقاط التالية:

أولا: ضعف الإنتاج الصناعي: لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13% وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الإستراتيجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية.[2]

ثانيا: ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية: تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كمية الإنتاج، القيمة المضافة، الربح...) وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء أكانت كمية الإنتاج أو القيمة المضافة المتأتية من هذا الإنتاج، وتتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنا في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج، أي بضعف الإنتاجية الكلية.[3]

ثالثا: الحماية وضعف القدرة على المنافسة: لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه مطلقة وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام

---

[1] رشيد بوكساني، امينة مزيان: **المقاولاتية الصناعية في الجزائر بين الواقع وآفاق تطويرها لتحقيق التنويع الاقتصادي**،، المؤتمر الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، البليدة 2، يومي 6– و7 نوفمبر 2018، ص: 7.

[2] أسماء عظيم: **التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016، ص: 50.

[3] عبود زرقين: **الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2009، ص: 162.

بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، ولهذا فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.[1]

رابعا: العلاقة مع السوق الخارجية: إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية، خاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما زاد من مشكل التعامل مع هذا السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان.[2]

خامسا: ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية: تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المتشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا مايشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية لعدة أسباب أهمها:[3]

-عدم التمكن من استخدام كامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية؛

-إختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية خاصة في القطاع العام إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتوج والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين.

سادسا: الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: لقد أجرت ثورة التكنولوجيا تغييرا جذريا في عالم الصناعة وإحداث تغييرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهم ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغييرات منها الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج كذلك العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال، بالإضافة إلى خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات لم تعرف من قبل.[4]

سابعا: عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، بما فيها القدرة على التكيف مع التطورات والتغيرات الحاصلة سواء في بنية الإنتاج أو في نوعية المنتوج، وهذا ما يتطلب إستخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن إستخدامها في أكثر من منتوج من خلال تعديلات معينة في طريقة العمل، وهذا لا نجده في الصناعة الجزائرية، حيث يتم الاعتماد على تكنولوجيا

---

[1] إلهام نعيم: **مرجع سابق**، ص: 61.

[2] **مرجع نفسه**، ص.ص: 62- 63.

[3] محمد زوزي: **إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة ورقلة الجزائر، 2010، ص: 11.

[4] كمال بن موسى، جعفر عبد النور: **الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر أهم المعالم ونتائج التطبيق**، الملتقى العلمي الدولي حول، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيس علي، 6 البليدة، 2 -7 نوفمبر 2018، ص: 7.

متقادمة وبطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج، وفي حالة تغير عوامل أو لوازم الإنتاج، فإنه سيتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة تشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية.(1)

ثامنا:العملية الصناعية المتجزئة: إن العملية الصناعية بطبيعتها عملية متكاملة بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر إليها أنها عملية إنتاجية فقط، همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج أو تكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبع في تصريفه.(2)

المبحث الثالث: أداء قطاع الصناعة في الجزائر وسبل تطويره

إن واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص يشيران بالمجمل إلى ضعف هذه الصناعة، وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، مما يجعلها غير قادرة على الإستمرار والمنافسة إذا مابقيت على وضعها الحالي الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحالية من أجل التمكن من الإستمرار والمنافسة، ومواجهة التحديات المقبلة في هذا المجال، لذلك سيتم التطرق إلى وضعية أداء المؤسسات الصناعية في مختلف الجوانب وكذا إدراج الإستراتيجيات المقترحة لتطوير هذه الصناعة.

المطلب الأول: أداء المؤسسات الصناعية في الجزائر

أثر تطور الإصلاحات الإقتصادية على أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية، فلقد إتسم مستواه بالإنخفاض في معظم جوانبه وهذا ما هو موضح في الآتي:

أولا: الأداء البشري: الأداء يعكس نتيجة ومستوى قدرة المنظمة على استغلال مواردها وقابليتها في تحقيق أهدافها الموضوعة من خلال أنشطتها المختلفة وفقا لمحاور تلائم المنظمة وطبيعة عملها.[3] ويعرف كذلك بأنه تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المحددة.[4]

إن الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات خاصة الصناعية منها ركزت على الجانب البشري، حيث أن أحد أهداف إنشائها إجتماعيا والمتمثل في البحث عن التوظيف الشامل، لكن بعد مرور هذه المؤسسات إلى وضعية الإستقلالية تم تسريح عدد كبير من العمال، وماتزال إجراءات الإصلاحات تمس الموارد البشرية وفق برنامج نظام التكوين تحت وصاية وزارة التكوين المهني، وبالرغم من أن إجراءات الإصلاحات شملت الموارد البشرية، إلا أن أدائها تميز عموما بالضعف من خلال:[5]

-عدم إختيار العمال على أساس الكفاءة والتوافق بين المنصب وإختصاص الفرد؛

-إنعدام التفكير الإستراتيجي لدى المسيرين وبالتالي عدم قدرة أغلبيتهم على إتخاذ القرارات السليمة؛

---

[1] محمد زوزي: **مرجع سابق**، ص: 178.

[2] **مرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[3] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي: **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل، 2009، ص: 40.

[4] إبراهيم محمد محاسنة، **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 104.

[5] إلهام يحياوي، نجوى عبد الصمد: **دور إستخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني السادس حول: الأساليب الكمية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، أيام 27-28 جانفي 2009، ص: 2.

-سيادة المصلحة الشخصية لدى المسيرين على المصلحة العامة؛

-تعسف الإدارة في إستخدام سلطاتها، وعدم تحقيق مبدأ العدالة في ترقية العمال أو توزيع المكافآت، وكذا تفشي الرشوة؛

-فشل الإدارة في تحقيق الإحتواء الإجتماعي للعمال بسبب إنعدام الحوار والإتصال؛

-عدم رضا العمال على الأجر أدى إلى نقص الإعتبار المعنوي في المجتمع؛

-نقص الخبرة لدى العمال وعدم توافق مستواهم مع الإحتياجات لأن التوظيف غير موضوعي؛

كل هذه العوامل أدت إلى تدني مستوى الأداء البشري بالمؤسسات الصناعية في الجزائر.

ثانيا: الأداء المالي: يعرف الأداء المالي هو فعالية تعبئة وإستخدام الوسائل المالية المتاحة.[1] ويعرف كذلك بأنه قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فهو يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتجسيد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيدة وتكاليف منخفضة.[2]

لعل أهم المشاكل التي ما تزال تعترض المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تتعلق بالجانب التمويلي، فأدائها المالي متدهور نتيجة المديونية المتراكمة وعدم الملائمة الهيكلية، ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية هو أسلوب التمويل العقيم الذي عامل القطاع العمومي كجهاز غير مجبر على تحقيق عائد، لأنه يستطيع الحصول على الأموال دون العمل إضافة إلى الاعتماد على البنوك كمصدر رئيسي للتمويل، رغم معاناتها من نفس المشاكل، فالوضعية المزرية التي آلت إليها معظم المؤسسات الجزائرية ليست وليدة الصدفة، فالمتتبع لمسار تمويل هذه المؤسسات يلاحظ تناقض نمط التمويل الذي إنتهجته السلطات العمومية منذ اللإستقلال والذي يرجع إلى عاملين أساسيين هما:[3]

-دور الخزينة العمومية والبنوك في تمويل الاقتصاد؛

-القيود والإجراءات المفروضة على هذه المؤسسات.

ثالثا: الأداء التمويني: يتمثل الأداء التمويني في فعالية وكفاءة وظائف الشراء، النقل، التخزين، لتزويد المنظمة بالمواد الأولية، المعدات والتجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية المناسبة وفي الوقت المناسب.[4]

أثر تطور الإصلاحات الإقتصادية على أداء تموين المؤسسات الجزائرية خاصة الصناعية منها، فمع إستعدادها للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، بدأ الإلغاء التدريجي لبعض القيود على الواردات مع تخفيض الرسوم الجمركية

---

[1] إلهام حجام: **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية تأمينات وتسيير المحافظ، أم البواقي، 2015، ص: 6.

[2] عادل عشي: **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص: 19.

[3] إلهام نعيم: **مرجع سابق**، ص: 66.

[4] نوال ندر غربي: **أثر القيادة على أداء العاملين**، مذكرة ماستر في العلوم الاجتماعية، غير منشورة، تخصص إدارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص: 61.

خاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى إلى زيادة الواردات السلعية خاصة الصناعية منها، ويتجلى ضعف أداء التمويني بالقطاع الصناعي من حيث:[1]

-التبعية المتزايدة في إستيراد المواد واللوازم الأساسية وبالتحديد قطاع الغيار؛

-إرتفاع مستوى الواردات خاصة مع تدهور قيمة الدينار؛

-عدم ملائمة التكنولوجيا المستوردة مع التكوين المحلي؛

-سوء تسيير المخزون من حيث الإحتفاظ بمخزون قد تجاوز قيمته عدة شهور من رقم أعمال المؤسسة فضلا عن إرتفاع تكاليف التخزين.

رابعا: الأداء الإنتاجي: الأداء الإنتاجي هو مدى كفاءة وفعالية وظيفة الإنتاج أي مدى تحقيقها لأهدافها زيادة الإنتاج، كمية وجودة وتخفيض مدة وتكاليف الإنتاج من خلال استغلال مواردها البشرية والمادية والمالية.[2] كذلك هو مدى قدرة المؤسسة على إستخدام واستغلال تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية وصيانتها، وتعتبر كمية كمية الإنتاج ونسبة إستخدام الطاقة الإنتاجية من أبرز مؤشراتها.[3]

تميزت الإصلاحات بنتائج محدودة لمؤسسات القطاع الصناعي، حيث إتسم الاقتصاد الصناعي بعدة إختلالات منها: [4]

-إنخفاض مستمر لمعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي الذي قدر بحوالي 50 %؛

-تقليص الاستثمارات العمومية خاصة في القطاع الصناعي لفائدة الاستثمارات في هياكل اقتصادية وإجتماعية تطبيقا لسياسة الرخاء والعيش الأفضل في النصف الأول من الثمانينات؛

ولتحديد وضعية الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية لابد من توافر بعض المؤشرات لتقييمه ومن أهمها معدل استغلال الطاقة الإنتاجية لهذه المؤسسات باستثناء قطاع المحروقات فإن بقية القطاعات حققت معدل استغلال لطاقتها الإنتاجية يتراوح بين 45,1 % لقطاع الجلود و86,2 % لقطاع مواد البناء خلال سنة 2011 وعموما فإن أهم قطاعين صناعيين تجاوزا 50 % هما صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية والفلاحية ومن خلال ما سبق يتضح أن الأداء الإنتاجي سيئ للمؤسسات الصناعية فهي لم تتمكن من تحقيق أهدافها الإنتاجية ،وكذا عدم الاستغلال الأمثل لمواردها بسبب عدة عوامل تتمثل في إهتلاك معظم أجهزتها وآلاتها، الانفتاح المستمر لمخزوناتها من المواد الأولية بسبب التبعية للدول الأجنبية، ارتفاع نسبة الغيابات، وكذا منافسة القطاع الخاص الوطني

---

[1] إلهام نعيم: **مرجع سابق**، ص: 67.

[2] مصطفى يوسف: **إدارة الأداء**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 21.

[3] صباح خرخاش: **تقييم كفاءة أداء مؤسسات الخدمات الصحية في الجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير،غير منشورة، تخصص مراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014، ص: 9.

[4] إلهام يحياوي: **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية**، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت، مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة باتنة 2007، ص: 49.

والأجنبي، إضافة إلى آثار الإصلاحات بشكل عام والمتمثلة في أساليب التسيير التقليدية، غياب إستراتيجية شاملة ومرنة، التنظيم البيروقراطي، انعدام نظام معلومات مرنة والقيود المالية والمادية المفروضة.[1]

خامسا: الأداء التسويقي: يعرف الأداء التسويقي على أنه مستوى تحقيق الشركة للأهداف الموضوعة في الخطة التسويقية.[2]ويعرف كذلك على أنه النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أنشطة المنظمة بصورتها الكاملة التي تنعكس على بقاء المنظمة وإستمرارها[3].

معظم المؤسسات الصناعية الجزائرية ليس لها إدارة تسويق بالمفهوم الحديث، بل لديها مصلحة البيع أو التجارة، تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الصادر والوارد من السلع، والسبب في ذلك راجع إلى النظام الذي كان سائدا والمتمثل في تمويل المؤسسات من الجهات المركزية بغض النظر على النتائج المحققة ميدانيا إضافة إلى أن قصور مسيري المؤسسات في فهم البعد التسويقي تساهم كثيرا في عدم تواجد هذه الإدارة على المستوى التنظيمي، ولمعرفة وضعية الأداء التسويقي للمؤسسات الصناعية لابد من توفر بعض المؤشرات لتقييمه، حيث أن أهم مؤشر متاح هو معدل نمو أسعار الإنتاج الصناعي للقطاعين خارج قطاع المحروقات العمومي نسبة نمو يتراوح بين 3,4% و2,2 % خلال الفترة مابين 2009- 2011 والقطاع الخاص بنسبة تتراوح بين 1,2% و1,1% خلال نفس الفترة بالنسبة للصناعات التحويلية، إضافة إلى أن الصادرات الجزائرية في القطاع الصناعي خارج المحروقات بلغت سنة 2011 ارتفاعا قدر بنسبة 47.6% مقارنة بنسبة 2010 حيث قدرت الصادرات الصناعية 33.7% ومن خلال ما سبق يتضح عموما أن الأداء التسويقي سيئ لمعظم المؤسسات الصناعية بسبب عدة عوائق أهمها:

-عوائق المرتبطة بطبيعة التسويق؛

-العوائق المرتبطة بالنظام والبيئة الإقتصادية؛

-العوائق الخاصة بالذهنية التسييرية؛

وأمام كل هذا فالمؤسسة الصناعية الجزائرية مطالبة اليوم في ظل اقتصاد السوق بالأداء ببعديه الأول خاص بتحديد الأهداف مع كيفية بلوغها والثاني متعلق بالاستغلال الأمثل للموارد.[4]

المطلب الثاني: نقاط القوة والضعف للقطاع الصناعي في الجزائر

للقطاع الصناعي الجزائر نقاط قوة يتميز بها بالإضافة إلى نقاط ضعف يمكن إدراجها في التالي:

أولا: نقاط القوة للقطاع الصناعي في الجزائر

---

[1] إلهام نعيم : **مرجع سابق**، ص: 68.

[2] ندى فائز يحي: **العوامل المحددة لتبني التجارة الإلكترونية وأثرها على الأداء التسويقي**، مذكرة ماجستير في العلوم الالكترونية، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص:41.

[3] محاط أميرة: **أثر اليقظة الإستراتيجية في تحسين الأداء التسويقي**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص التسيير الإستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص: 35.

[4] إلهام نعيم، **مرجع سابق**، ص.ص: 68- 69.

حيث تتمثل نقاط القوة في:[1]

-وجود أداة هامة لإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات وإمكانيات التكامل الوطنية بأشكال مختلفة؛

-وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية المختلفة ومختلف المهن؛

-توفير المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة، ووجود سوق عمومية لجميع المنتجات؛

-الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية ونقل صناعي؛

-فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل؛

-امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه؛

-قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة؛[2]

ثانيا:نقاط الضعف وقيود القطاع الصناعي في الجزائر

تكمن نقاط الضعف وقيود القطاع الصناعي في النقاط التالية:[3]

-تجهيزات إنتاج قديمة ومتهالكة تواجه معوقات فنية ثقيلة، واستخدام ناقص للطاقات الإنتاجية؛

-موقع جغرافي غير مناسب لبعض وحدات الإنتاج (الصلب والميكانيك...)؛

-ضعف في مجال تنظيم العمل والمهارات الإدارية؛

-ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني، والتأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج؛

-التوجه الأوحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقليصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية؛

-الارتباط القوي للصناعة بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطاع الغيار؛

-محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير؛

-عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق، فضلا عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفء للموارد المالية؛

-قيمة مضافة منخفضة (ثلاث مرات أقل من الصناعات المماثلة في جميع أنحاء العالم[1]؛

---

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة: **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، جامعة أم البواقي، ص: 283.

[2] الطاهر جليط، رشيد علاب: **دراسة قياسية لمحددات الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونسي علي، البليدة 2، 6-7 نوفمبر، 2018، ص: 05.

[3] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة: **مرجع سابق**، ص.ص: 283 -284.

-مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛[2]

-ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛[3]

-تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات،[4]

-ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية،[5]

المطلب الثالث: سبل تطوير قطاع الصناعة في الجزائر

إن الهدف من التنمية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية وكذا تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وذلك بتنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات ولتحقيق هذا الهدف يجب القيام بالإجراءات التالية:

أولا: تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:[6]

-تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية؛

-منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات لاختراق السوق؛

-إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية؛

-ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية الذي يركز على زيادة وتحسين المعروض من الأراضي، وإقامة السياسة الصناعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ برامج الدعم العامة في الصناعة؛

---

[1] عبد السلام قريني: **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017، ص: 40.

[2] زهر الدين قربوز، أحمد علماوي: **النهضة الصناعية اليابانية وما يستفاد منها في تنمية البيئة الصناعية الجزائرية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في غطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، يومي 6-7 نوفمبر 2018، ص: 10.

[3] وسام عدنان: **محددات كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016، ص: 72.

[4] نادية رافع، وافية عزوز: **التنمية الاقتصادية والإستراتيجية الصناعية في الجزائر: ركائز وآفاق**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، يومي 6-7 نوفمبر 2018، ص: 5.

[5] عبد العزيز طالب، محمد بلمداني: **دور الهيئات المرافقة الاستثمار في ترقية القطاع الصناعي بالجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول:إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، يومي 6-7 نوفمبر 2018، ص: 4.

[6] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة: **مرجع سابق**، ص: 285.

ثانيا: إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني:إن تنويع الصادرات يتوقف على تطوير الكيان الإنتاجي وتنويعه ولا يأتي ذلك إلا من خلال إعادة هيكلة الصناعة الوطنية لتحقيق أفضل اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة إنشاء سلاسل إنتاجية متكاملة لها والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد وتصنيع المواد المنتجة إلى آخر مرحلة إنتاج بحيث تكون جاهزة للاستهلاك المحلي أو للتصدير، كما أن تطوير الصناعة يستلزم الاهتمام أولا بتطوير البنية التحتية لقطاع الصناعة وذلك بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (كهرباء، ماء، وقود، محطات معالجة المياه...وغيرها) إلى المناطق والتجمعات الصناعية وكذلك منح بعض الحوافز وتشجيع المستثمرين الذين يدفعون تكاليف تجهيز البنية التحتية لمشاريعهم الصناعية في مناطق لا تتوفر فيها مرافق البنية التحتية، كذلك يحتاج تطويرها إلى التوجه نحو زيادة حجم المصانع من خلال الاندماج بين المؤسسات الصناعية حتى تسطيع التطوير والابتكار بشكل أسهل مما يجعل الإنتاج المحلي بمواصفات وجودة عاليتين وتكاليف أقل، كذلك يجب أن يسير تطور القطاع الصناعي جنبا إلى جنب مع تطوير القوى البشرية العاملة في القطاع، بما في ذلك من أهمية بالغة في تحسين جودة الإنتاج الصناعي المحلي.[1]

ثالثا: التركيز على صناعات معينة للتصدير: لقد أصبح تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته ضرورة حتمية ينبغي اللجوء إليها وذلك من خلال القيام بصناعات قادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية وفي هذا الصدد يمكن التركيز على الصناعات التالية:[2]

-الصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية؛

-الصناعات الموجهة إلى التصدير؛

-الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة؛

-المشاريع الصناعية التي تركز على رؤوس الأموال والمعرفة والتقنيات الحديثة؛

-الصناعات التي تقوم على تصنيع المواد الخام أو المواد الشبه مصنعة المتوفرة محليا لتصنيع المنتجات النهائية وتصديرها إلى الأسواق العالمية؛

-الصناعات الهندسية الدقيقة بما فيها عدد ومكونات المكائن والمعدات؛

-الصناعات التي تتميز بطلب عالمي متزايد خاصة الصناعات البيتروكيمياوية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وتنافسية كذلك تمتلك كل المؤهلات لقيام وتطوير هذه الصناعة فالمواد الأولية متوفرة فضلا عن توافر فائض نقدي ضخم؛[3]

---

[1] عبود زرقين: **مرجع سابق**، ص.ص: 176- 177.

[2] إلهام نعيم: **مرجع سابق**، ص.ص: 77- 78.

[3] علي لزعم، رايس فضيل: **الفوائض النقدية وفرص التصنيع في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص: 446.

-الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل: الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.[1]

رابعا: تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية:القدرة التنافسية هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختيار المزاحمة الخارجية في الوقت التي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي، كذلك هي قدرة البلد للقدرة على زيادة حصصه في الأسواق المحلية والدولية.[2]

إن التحدي الذي يواجه الجزائر يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي اتجاهات العولمة الإقتصادية فيجب الاعتماد أساسا على تحسين مستوى جودة المنتجات وتنويعها على المنافسة وإعادة النظر في سياساتها الإقتصادية والصناعية على المستوى الكلي والجزئي من خلال تحسين البيئة الإقتصادية وتطوير وتأهيل مؤسسات القطاع العام وتحسين العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة المؤسسات الصناعية، وكذلك التخلي عن تصدير الموارد الطبيعية في شكلها الخام، فلابد للجزائر من زيادة قدرتها التصديرية من خلال الحفاظ على الأسواق المحلية ومحاولة فتح أسواق جديدة ولا يتحقق ذلك إلا بإجراء دراسات حول الطلب العالمي للمنتجات التصديرية وتطورها ودراسة العرض العالمي المتوقع والسياسات التخطيطية والتسويقية للمنتجين المنافسين، وكذلك رفع مستوى جودة المنتجات الصناعية وتحسين تجهيزات الإنتاج من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة.[3]

خامسا:تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات: إن تطوير العنصر البشري أساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات، فلا طالما عانت الصناعة الجزائرية من سوء التأهيل والتكوين للعمال الذي صاحبه ضعف في الاستجابة لمتطلبات السوق والمنافسة فيجب إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي، فيمكن أن نستفيد في هذا الشأن من التجربة الماليزية، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على إقامة جسر كبير بين الجامعات ومؤسسات التكوين وبين مؤسسات الإنتاج وهذا يبرز دور البحث العلمي فالجزائر تسعى في ظل تحقيق أهدافها الصناعية بتأهيل الموارد البشرية إلى

[1] نصيرة قوريش: **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص: 96.

[2] محمد عدنان وديع: **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الرابع والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 2003، ص: 5.

[3] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة: **مرجع سابق**، ص.ص: 287- 288.

انتشار مراكز للتعليم والتمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة بالإضافة إلى إنشاء لجنة تسهر عليها الدولة تعمل على بحث وتطوير العلم والتكنولوجيا.[1]

سادسا:التكنولوجيا كعنصر مهم لتطوير الصناعة: إن التطور الصناعي الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميادين العمل الصناعي لديها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضروريات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر للارتباط الوثيق والتداخل بين التصنيع والتكنولوجيا وقد حضي هذا الموضوع بالاهتمام من خلال:[2]

-مجال تسريع وتأثر نمو اقتصادياتها الوطنية عن طريق بناء قاعدة صناعية قائمة على إحدى منتجات العلم والتكنولوجيا؛

-توفير شروط أفضل للدول النامية في مجال نقل المعرفة التكنولوجية على أساس توفير شبكة معلومات تكنولوجية ملائمة لأهداف واتجاهات الصناعة فيها؛

-ضرورة استيراد التكنولوجيا النظيفة تحافظ على الموارد الطبيعية التي تحقق منافع الأجيال المستقبلية والتخلي عن التكنولوجيا ذات التأثير السلبي على البيئة.

سابعا:ضمان التنسيق والترابط بين السياسات الإقتصادية والسياسات الصناعية: ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الإقتصادية عموما وبين السياسات المرتبطة بتطوير الصناعة في الجزائر، بحيث تصب في محصلتها النهائية وبشكل متناسق ومتكامل فيما بينها في تطوير الصناعة الجزائرية ونموها والتشجيع على رفع كفاءة الأداء وتأهيل عمل المشروعات الصناعية من خلال هذه السياسات الموضوعة، وجدية الأجهزة المطبقة لها وفاعلية هذا التطبيق بحيث يتم أفضل استخدام ممكن للأدوات المعتمدة في هذه السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الاقتصاد عموما وتطور الصناعة ونموها خصوصا.[3]

ثامنا:تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي: إن الهدف من فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة هو حماية الصناعة المحلية أو تقويتها بغية زيادة قدرتها التنافسية في السوق الداخلية وكذا توفير حصيلة من الموارد المالية فضلا عن ترشيد الواردات.[4] ففي إطار جهود الدولة للتيسير على المصدرين، ولمزيد من الحوافز التي تشجعهم على زيادة الصادرات يقترح مايلي:[5]

---

[1] رتيبة عروب، تسعيدت بوسبعين: **أهمية تأهيل وتثمين الموارد البشرية في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي 23-24 أفريل 2012، ص: 153.

[2] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة: **مرجع سابق**، ص: 289.

[3] **مرجع نفسه**، ص.ص: 289- 290.

[4] عبود زرقين: **مرجع سابق**، ص: 182.

[5] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة: **مرجع سابق**، ص: 290.

-السماح المصدرين بإمكانية الحصول على المدخلات الوسيطة المستوردة التي يحتاجونها في إنتاج السلع الموجهة للتصدير بتعريفة جمركية منخفضة، حيث يؤدي خفضها إلى خفض الأسعار وزيادة المنافسة وبالتالي تتوقع زيادة الجودة والكفاءة على المدى الطويل أو إعفائهم من الرسوم الجمركية على مستلزمات وخامات الإنتاج كما قامت به بعض الدول الناشئة مثل كوريا الجنوبية؛

-إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية؛

-إخضاع السلع المصنعة وتامة الصنع المستوردة إلى تعريفة جمركية أعلى من تلك المطبقة على السلع الأولية؛

أما بالنسبة للسياسة الضريبية فيكون من خلال تطوير إدارة الضرائب وعصرنتها تماشيا مع الرقمنة والتطور التكنولوجي مع إعادة النظر في معدلات الضرائب على أرباح الشركات كذلك تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على الاستثمارات محلية أو أجنبية لما تقدمه من حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية من شأنها أن تعمل على تدفق الاستثمارات التي تساعد في إصلاح الأوضاع الإقتصادية وتشجيع التنمية الصناعية.[1]

تاسعا: تطوير السوق المالي: إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتباره وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني وقاعدة لتحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها، ويكون ذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم السوق المالي الجزائري،عن طريق إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له واستكمال البنية التحتية بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا لشفافية وسلامة التعامل بالأوراق المالية.[2]

[1] إسماعيل ساري، حنان درحمون: **إستراتيجية السياسة الصناعية في الجزائر للتخفيف من الصدمات الخارجية على ضوء تجربة دول شرق آسيا**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، يومي 6-7 نوفمبر 2018، ص: 13.

[2] عطاء الله بن طيرش، أبو بكر بوسالم: **إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية دراسة تحليلية للعناقيد الصناعية في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السابع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2017، ص: 98.

خلاصة

عرف القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 2017 تطورات عدة على مختلف الفترات حيث تميز خلال سنوات الستينيات بالهشاشة وارتباطه التام بالخارج وعلى الوجه الخصوص بفرنسا، فمنذ سنوات الاحتلال لم تسمح بقيام صناعة وطنية متطورة بل كانت تسعى دائما لإبقاء الصناعة في الجزائر كمصدر للمواد الخام لتلبية حاجاتها وحاجات البلدان المتقدمة، لكن في سنوات السبعينات قررت السلطات الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية شاملة مبنية على إستراتيجيات التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتأميم قطاع المحروقات ومنابع الغاز الطبيعي بالرغم من الإنجازات الكبيرة متمثلة في إنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية والبنية التحتية والمنشآت الاجتماعية إلا أن أداء هذا القطاع عرف مستويات متوسطة، أما عن سنوات الثمانينات والتسعينيات شهدت عدة إصلاحات اقتصادية أهمها إعادة الهيكلة العضوية والمالية كذلك فترة الألفينيات شهدت كذلك استمرار في مواصلة الإصلاحات من خلال البرامج التنموية إلا أن هذا القطاع بقي يعاني من الركود وذلك لضعف الإنتاج الصناعي وضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية بالإضافة إلى عدم القدرة على المنافسة وعدم الاهتمام بالنوعية والاعتماد على تكنولوجيا مستوردة بالإضافة إلى ضعف أداء المؤسسات الصناعية في مجالات التسويق والإنتاج والتموين وغيرها ولتحقيق الهدف من التنمية الصناعية على الجزائر أن تقوم بعدة إجراءات من بينها التركيز على صناعات معينة للتصدير وإعادة هيكلة هذا القطاع وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية بالإضافة إلى تأهيل الموارد البشرية وتنمية مهاراتها والاعتماد على تكنولوجيا متطورة وتطوير النظام الضريبي والمحيط المالي الجزائري كل هذه حلول مقترحة لتطوير القطاع الصناعي وتخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل.

الفصل الثالث

تمهيد :

إن تبني فكرة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يأتي تماشيا مع التغيرات الإقتصادية التي تعرفها البلاد، فبحكم الظروف التي تعيشها الجزائر باعتبارها من الدول النامية، فقد كان من الطبيعي أن تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، و الجزائر كغيرها من الدول قد تأخرت في طلب الإنضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية و يرجع سبب تأخر إنضمامها إلى تشتت أوضاعها الإقتصادية، و لكن بعد التوجه الجديد للإقتصاد الجزائري أي الإنتقال من إقتصاد السوق الذي يؤهلها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجرة حيث تقدمت بطلب رسمي إلى عضوية المنظمة مرفوقا بمذكرة دول التجارة الخارجية إلى سكرتارية المنظمة.

تمتلك الجزائر قاعدة صناعية معتبرة، ورغم الجهود المبذولة في الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة منذ أزيد من عشريتين، إلا أن أداء القطاع الصناعي في الجزائر ظل متواضعا، ولم يكن في مستوى الآمال المعقودة عليه، إضافة إلى الإرث الثقيل بمرحلة التخطيط، التي خلفت قطاعا صناعيا ضخما من حيث الحجم لكنه ضعيف من حيث الأداء، وللوقوف على الإنعكاسات المرتقبة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة، تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: حتمية إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الإقتصاد الجزائري

المبحث الثالث : الإنعكاسات المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة

المبحث الأول: حتمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

إن ضمان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يقتضي منها القيام بعدة إجراءات تقرها المنظمة إضافة إلى دخول الجزائر في سلسلة شاقة من المفاوضات يتم فيها مناقشة العديد من القضايا ذات الصلة بإمكانيات الاقتصاد الجزائري، وسيتم من خلال هذا المبحث إلقاء نظرة مختصرة على مسار هذا الانضمام ومجمل الدوافع والشروط والإجراءات التي اتبعتها الجزائر لضمان الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: دوافع وشروط انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

يلتزم البلد الذي يسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بعدة شروط تفرضها وتمليها عليها دول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، فعلى الجزائر القيام بتشريع اقتصادي يتماشى ويتطابق مع اتفاقيات المنظمة، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى وضعية الجزائر والدوافع والشروط لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

أولا: وضعية الجزائر وأسباب طلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

منذ الاستعمار والجزائر تابعة لاتفاقية الجات عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، إلا أنها انسحبت من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة (Recommendation) في 18 نوفمبر 1960، فقرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية مثلها مثل الدول النامية الاخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، إلا أنها لم تتقدم بطلب التعاقد من هذه الاتفاقية إلى غاية سنة 1987 في آخر جولات الجات التفاوضية وهي جولة الأورغواي، وتتمثل وضعية الجزائر لطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:[1]

1-وضعية الجزائر قبل جولة الأورغواي: قبل جولة الأورغواي تم السماح للجزائر وغيرها من الدول التي كانت مستعمرة ثم استقلت أن تستفيد من تطبيق قواعد الاتفاقية، ولكن بصفة مؤقتة، ذلك في انتظار أن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها، بعدما اصبحت الجزائر تتمتع بصفه عضو مشارك أو منتسب في الاتفاقية أي ما يسمى ب: (FACTO) فقد أصبحت ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بإجراءات الإعلان عن المقاييس أو الإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها، مما سمح لها من بعض الايجابيات مثل شرط الامه المفضلة والمعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية، ولهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة لكنها لم تكن ملزمة بتخفيضات جمركية، لأنها لم تكن طرفا في الاتفاقية.

[1] ليندة هماز: **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر في الحقوق، غير منشورة، تخصص قانون الأعمال، جامعه العربي بن مهيدي، أم البواقي،2014، ص.ص: 47-48.

-مكانة الجزائر من الاتفاقية أثناء وبعد جولة الأورغواي: أثناء قيام جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986، قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولةالسابقة كعضو ملاحظ، ان تشارك في مجريات جولة الأورغواي مع شرط أن تبلغ فيه الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 ابريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة، من بينها الجزائر تشارك عضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد، وفعلا فقد قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 إلى سكرتارية الاتفاقية مقررا تبين فيها نيتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية، والقيام لقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي وفي جويلية 1987 تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف الجزائر للتعاقد في الاتفاقية، وهكذا شاركت الجزائر كعضو ملاحظ وفي نهاية أعمال جولة الأورغواي، قامت الجزائر بالتوقيع على القرار النهائي لإنشاء المنظمة بمدينة مراكش.

ثانيا: دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:[1]

1-الاندماج في الاقتصاد العالمي: أمام التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

2-إنعاش الاقتصاد الوطني: عن طريق ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، والامتناع عن استعمال القيود الكميةوزيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني؛

3-تحفيز وتشجيع الاستثمارات: إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات، تقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل مهم في الاقتصاد الوطني فرغم المؤشرات الإقتصادية المتذبذبة في الجزائر إلا أنه من المحتمل جدا أن يتزايد حجم الاستثمارات، وعلى الجزائر توفير شروط ملائمه للمستثمرين في كل المجالات لجلب رؤوس استثمارية جديدة، وبالتالي فإن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.[2]

4-مسايرة التجارة الدولية: يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يقدم أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية ومن جهته يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مسيرته للتطورات

---

[1] نعيمة زيرمي: **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلىإقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،غير منشورة، تخصص المالية الدولية، جامعه أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص.ص: 194.

[2] شهرزاد بورداش: **اثر انفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتيVAR للفترة 1976-2012**، مذكرة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نامي وتقنيات كمية،جامعة الجزائر 3، 2017، ص: 78.

الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة، لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية، ومن جهة أخرى اعتبار الجزائر مستوردا صاف للغذاء، والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني، لا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الإقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.[1]

5-الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء في المنظمة: إن المزايا التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية الأعضاء بما تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها، وباعتبار الجزائر من الدول النامية فإنها تستفيد من هذه الامتيازات المتمثلة في المعاملات الخاصة والتفضيلية لهذه الدول في عدة مجالات منها نسب اقل لتخفيض الدعم، ومدة السماح لفترة أطول لتخفيض التعريفات الجمركية، وكذلك فتره أفضل لإزالة القيود على الاستثمارات، وفي تطبيق القواعد الخاصة بالصحة والصحة النباتية ويتم ذلك باتخاذ إجراءات السلامة الصحية.[2]

ثالثا: شروط انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

تسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولتحقيق ذلك لابد عليها من الالتزام بمجموعة من الشروط وتنقسم إلى قسمين تتمثل فيما يلي:[3]

1-الشروط العامة: كل دولة ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على ان تقبل شروط التوقيع ويجب ان تلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقية الجات واتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية كما تعمل على الدخول إلى السوق الخارجية، ويمكن للبعض اختيار مقعد ملاحظ اي القبول المؤقت دون أن تصبح طرفا موقعا حيث يمكنها الحضور في المجلس ويسمح لها بملاحظة الوثائق وأخذ الكلمة أثناء النقاش الحق في الانتخاب.

2-الشروط الخاصة: إن من أهم الشروط الخاصة التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها والتي يجب على الجزائر القيام بها حتى يتسنى لها استيفاء الشروط هو اتباع نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق انفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية بالإضافة إلى ازالة الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية[4].

---

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي: **انضمام الجزائر إلىالمنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل**، مجله الباحث، العدد الثالث، 2004، ص:17.

[2] عيسى خوذيري: **اثر تحرير التجارة الخارجية في ظل انضمام المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص تجارة وإدارة اعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2016، ص: 118

[3] نورة بكونة: **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011، ص: 9-10.

[4] سليم سعداوي: **مرجع سابق**، ص:51.

وحسب المؤشرات فالتغيرات المطلوبة لدخول بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة تتعلق بما يلي:[1]

1/2-الحقوق الجمركية:ان بلادنا ملزمة بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر وكذا مراعاة قوانين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المتبناة من قبل اللقاء جولة طوكيو، حيث انه بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستعتمد إدارة الجمارك على المادة 7 من اتفاقية الجات لتقييم السلع والبضائع المستوردة التي تعتمد بالدرجة الأولى على القيمة التعاملية بعدما كان هذا التقييم جزافيا في نظام التقييم حسب اتفاقية بروكسل.

2/2-المرور إلى اقتصاد السوق:ان الاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في جميع الميادين واقتصاد السوق حسب الاخصائيين، لا يتلاءم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قوانين السوق.[2]

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

ان الجزائر لن تكون طرفا متعاقدا مع اتفاقية الجات وبالتالي ليست من الاعضاء الاصليين للمنظمة العالمية للتجارة بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الجات (GATT) وكان ذلك في 30 أفريل، ومنذ هذا التاريخ أصبحت هناك لجنة مكلفة بمتابعة ملف انضمام الجزائر يرأسها سفير الأرجنتين لدى المنظمة العالمية للتجارة السيد: SANCHEZ ARNANOU.

وتتمثل الإجراءات التي قامت بها الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وهي كالتالي:[3]

أولا: تقديم طلب الانضمام: بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم اعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يرأسها سفير الأرجنتين لدى المنظمة حيث كلف الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر للمنظمة.

ثانيا: تقديم مذكرة السياسة التجارية: وهي مذكرة شاملة ومفصلة حول النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر، وكان ذلك في 1996/06/11 وكانت تحتوي على النقاط التالية:[4]

-شرح الخطوط العريضة للسياسة الإقتصادية بعد التحول إلى اقتصاد السوق؛

- تقديم القوانين والتشريعات التي تحكم التجارة الخارجية بصفة مباشرة وغير مباشرة ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها؛

---

[1] آيات الله مولحسان: **الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية بالجزائر، مرجع سابق**، ص: 266.

[2] نعيمة زيرمي: **مرجع سابق**، ص: 195.

[3] وليد خفاف: **اصلاحات ازالة القيود غير التعريفية واثرها على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة قصدي مرباح، 2009، ص: 132.

[4] حداد بسطالي: **استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي، دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى2010**، مذكره ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعه فرحات عباس، سطيف، 2012، ص: 153.

-شرح وتوضيح حول تجارة السلع.[1]

-تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.[2]

ثالثا: التسلسل الزمني لمفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة:

ومن أجل استكمال مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبعد تقديمها لطلب الانضمام، اضافة إلى مذكرة الانضمام، قد دخلت مرحلة المفاوضات مع اعضاء المنظمةالعالميةللتجارة، وقد مرت المفاوضات بثلاثة مراحل هي:[3]

1-مرحلة التفاوض النظامي أو متعددة الأطراف: تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة للبلد المنظم التي يتم فيها توضيح نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للبلد، ومن خلال هذه المرحلة تكون المفاوضات متعددة الأطراف مع مشاركة كل الدول الأعضاء في المنظمة، وتكون الإجابة على بعض الأسئلة التي تستدعي مفاوضات ثنائيه، وعلى البلد الذي ينوي الانضمام ان ينتظر عدة أسئلة دقيقة من طرف الدول الأعضاء وفي أي مجال، كما أنه ملزم بالإجابة على الأسئلة بوضوح بإحدى لغات المنظمة (الانجليزية، الاسبانية، الفرنسية) وتدور الأسئلة المطروحة بين الدول الأعضاء حول الإعانات، التعريفات الجمركية، الإعفاءات، إجراءات مكافحة الإغراق رخص الاستيراد، الإحصاءات ونظام الحماية لحقوق الملكية الفكرية وغيرها من المجالات.

2-مرحلة التفاوض حول الدخول إلى أسواق السلع: تتمحور هذه المرحلة حول التنازلات في الحقوق الملكية والدعم عند الاستيراد وتكون المفاوضات الثنائية بين البلدان الأعضاء والشركاء الأساسيين في مجال التجارة.

3-مرحلة المفاوضات حول التنازلات الخاصة في مجال الخدمات: تمثل هذه المرحلة أصعب المراحل وخاصة للبلدان النامية ومنها الجزائر، حيث عليها ان تجري مفاوضات ثنائية في مجال الخدمات، يتم من خلالها إيضاح المجالات الخدماتية التي سيتم فتحها للدول الأعضاء.

المطلب الثالث: الجولات التفاوضية لانضمام الجزائر للمنظمة والصعوبات التي حالت دون ذلك

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى جولات التفاوض والصعوبات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

أولا: الجولات التفاوضية التي مرت بها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

من اجل وصول الجزائر إلى الهدف المنشود للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمرور بالمراحل السابقة على حد الآن إنعقاد 12 جولة منذ تاريخ طلب الانضمام نوجزها فيما يلي:[1]

---

[1] سعيد قطافي: **تحديات وأفاق انضمام الجزائر إلىالمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المجلد 11، العدد 02، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص: 53.

[2] الجوهر بوعيشي، نسيمة بوعيشي: **انضمام الجزائر إلىالمنظمة العالمية للتجارة، بين المسعى والتحديات**، مذكره ماستر في الحقوق، غير منشورة، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجايه، 2016، ص: 10.

[3] إيمان بوهلال: **الأثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكره ماستر في العلوم التجارية،غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2014، ص: 30.

1-الجولة الأولى 1996- 1998: انطلقت أول جولة للمفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996، مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة تجارية، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من عدة دول هي:

-الولايات المتحدة الأمريكية،170 سؤال؛

-دول الاتحاد الأوروبي، 124 سؤال تنازلات مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري بعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية؛

-سويسرا، 33 سؤال حول الأنظمة الضريبية الجزائرية، ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال، وشروط تأسيس الشركات وفروع البنوك الأجنبية؛

-اليابان 9 أسئلة، استراليا 8 أسئلة.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تكون بشكل كتابي، وقد كان اول لقاء بين الوفد الجزائري واعضاء منظمة العالمية للتجارة يومي 16- 17 فيفري من سنة 1967، حيث دار نقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر وكذلك الإجابة عن الأسئلة، كم تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة حيث بلغ مجموع الأسئلة المطروحة على الجزائر اكثر من 500 سؤال، وبصفه عامه امتدت الجولة الاولى للمفاوضات متعددة الأطراف بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة من سنة 1996 إلى سنة 1998، خلال هذه الجولة تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة.

2-الجولة الثانية 1999-2001: بدأت هذه المرحلة سنة 1999 وكانت مواضيع التفاوض فيها تتمحور في مختلف القطاعات، لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات مما ادى إلى تأجيلها لتاريخ لاحق وخلال سنة 2000 تم إنشاء مجلس التنسيق يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات والمجلس الوطني ونهاية سنة 2000 وبداية 2001 استفادة الخبراء الجزائريون من دورات تكوينية حول السياسة التجارية للمنظمة العالمية للتجارة وذلك بمقرها.

3-الجولة الثالثة 2001- 2002: هنا تقرر إنعاش الملف واستئناف المفاوضات وهكذا وضع في جويلية2001 هيكل لتسيير وتفعيل ملف انضمام الجزائر للمنظمة، وفي شهر فيفري 2012 قدمت الجزائر لأول مره عروض أولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، ثم عقد اجتماع مره ثانيه مع فوج العمل، وبعد الاجتماع تلقت الجزائر سلسلة من 350 سؤال تتمحور حول دراسة المنظومة القانونية الخاصة في كل الميادين لمعرفة ما يخالف الأحكام والقواعد والاتفاقيات المؤسسة عليها، وفي شهر افريل 2002 قدمت الجزائر وثائق استكماليه خاصة بالهيكل الجديد التعريفة الجمركية، وثائق أخرى حول مطابقة التشريعات القانونية الجزائرية مع أحكام المنظمة.

---

[1] الطيب مزوي: **الانعكاسات المترقبة على انضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة OMC، حاله الجزائر**، مذكره ماجستير في الاقتصاد،غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعه وهران، 2012، ص: 163.

4-الجولة الرابعة 2003: بدأت في ديسمبر2003 بجنيف بوفد جزائري من28 عضوا يمثلون الإدارة والقطاعات الإقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة، اضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة السيد: نور الدين بوكروح وقد تضمنت جدول أعمال ما يلي:

-تأهيل الإطار التشريعي لمنظمة التجارة العالمية؛

-محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة، التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.[1]

5-الجولة الخامسة: في20 ماي2003، وتركزت هذه الجولة على تقييم مدى تقدم المفاوضات ومواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية في الجزائر، كما تمت المحادثات بتطوير وتصديق خطه التغيرات القانونية والتشريعية في الجزائر حتى تتماشى مع مقاييس المنظمة.[2]

6-الجولة السادسة: انعقدت بتاريخ 28نوفمبر2003، وقد تضمن جدول أعمال الجولة تأهيل الإطار التشريعي المنظم لقطاع التجارة الخارجية، إلى جانب محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة، كما تم خلال الجولة تعديل 5 قوانين متعلقة بالتجارة الخارجية.

7-الجولة السابعة: انعقدت في نوفمبر2004، وقد تضمنت بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، ومشروع تقرير فريق العمل حول التقدم الذي أحرزته الجزائر في تعديلاتها المنظومة القانونية والتشريعية.

8-الجولة الثامنة: انعقدت بتاريخ 25 فيفري 2005، ناقشت الجولة تقييم المفاوضات الثنائية حاول الوصول إلى أسواق السلع والخدمات، كما تم تقديم آخر التطورات في التشريعات خلال الاجتماعات الثنائية، لتلقي بعدها مجموعة من الاسئلة المتعلقة بالملكية الصناعية والثقافية والاتفاقيات الخاصة بالعراقيل التجارية والتقنية، وطرحت معظمها من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.

9-الجولة التاسعة: انعقدت في 21 أكتوبر 2005، وقدمت خلالها الجزائر العروض التعريفية المنتجات الفلاحية والتي حددت ما بين 0% إلى 25 %، بينما كانت سابقا 45% وما بين 0 % و20% بالنسبة للقطاع الصناعي، مما يعني الوصول إلى المستوى المسموح به في المنظمة.

10-الجولة العاشرة: انعقدت في17جانفي2008، حيث نوه الفريق العامل في نظام التجارة الخارجية بالجزائر بأهمية الإصلاحات التي اتخذتها في السنوات الأخيرة لجعل الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي يتفق مع قواعد المنظمة، كما تم استعراض التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية المتعلقة وصول إلى أسواق السلع والخدمات.

---

[1] الطيب مزوي: **مرجع سابق**، ص.ص: 164-165.

[2] ساسية عناني، وهاب نعمون: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام المرتقب إلىالمنظمة العالمية للتجارة**، مجله المنصور، العدد 24، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر 2015، ص: 6.

11-الجولة الحادية عشر: انعقدت في5 أبريل2003، تم من خلالها الإجابة على بعض المسائل التي بقيت عالقة في الجولات السابقة، ورغم الإجابات التي قدمها الوفد المفاوض الا ان هناك الكثير من القضايا الغامضة والعالقة التي لازالت لم تقدم لها الحكومة إجابات واضحة مثل سياسة الأسعار الضرائب الداخلية القيود الكمية على الواردات والتقييم الجمركي، العلامات التجارية.

12-الجولة الثانية عشر: انعقدت في منتصف شهر مارس 2014 وخصصت لمناقشة ودراسة العروض والوثائق المقدمة من طرف فوج العمل لاسيما ما يتعلق بملف القوانين التشريعية والتنظيمية المؤسسات الإقتصاديةوالتجارية وتلك الخاصة بالسلع والخدمات.[1]

من خلال ما سبق يتضح أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها، وبالتالي عدم قدرة المفاوضين الجزائريين على التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات والالتزامات.

ثانيا: عقبات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

في الواقع ان جميع الاتفاقيات المنظمة تضمنت بعض الأحكام التي تمنح الدول النامية والدول اقل نمو بعض المزايا التفضيلية وكذا الاستثناءات من بعض تطبيق بعض الأحكام، وباعتبار أن الجزائر من الدول النامية فإنها ستستفيد من تلك المزايا، وبالمقابل هناك ما تخسره من ثمار هذا الانضمام، ومن أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام التي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر منها:[(2)]

1-**صعوبة الحصول على صفه الدولة النامية أو الأقل نمو**: نظرا المزايا التي تمنح للدول النامية والأقل نموا، كذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية وأصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا، إذ يتم التفاوض مع الدول النامية الراغبة في الانضمام على ان تتخلى عن وضعها كدولة نامية ومثال ذلك لما طلب من الصين والمملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولة نامية فرفضت وتمسكا بصفة الدول النامية.

2-**العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية:** لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة الأورغواي من مرونة خاصة، لكن الدول النامية التفاوض حاليا من أجل الانضمام، تتلقى عدة عراقيل من الاستفادة من هذه المرونة، وأصبحت المعاملةالخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها ان تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة وفي بعض الاحيان ليس كلها.

---

[1] ساسية عناني، وهاب نعمون: **مرجع سابق**، ص:7.

[2] سارة بوراس: **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقيه الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**، مذكره ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، 2014، ص. ص: 176-177.

3-**العراقيل التي تحد من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية:** لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعده الاستثناءات من القواعد، فمثلا لا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة أن تستخدم قيودا كمية أو جمركيه، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي لمواجهه ضروريات برامج التنمية المحلية مثلا.[1]

وهناك ايضا صعوبات ساهمت في تعثر الملف الجزائري منها:[2]

-غياب أي استراتيجية تفاوضية وارتكاز الجزائر على مفاوضات الاتحاد الأوروبي رغم المشاركة في مختلف الدورات كدولة ملاحظة؛

-تصنيف مساحات التفاوض أمام المفاوض الجزائري والاعتماد على الخبير الاعتبارات الايديولوجية والمعطيات التقنية مما وضع المفاوض الجزائري تحت ضغط إملاءات إدارية وسياسية وبيروقراطية؛

-عدم تحديد البرامج وتضارب المعطيات وتعاقب القوانين من الهيئة الجزائرية الذي أدى إلى فقدان مصداقية الملف الجزائري؛

-ارتكاب أخطاء مكلفة بالتسرع بالانتقال من نظام اشتراكي إلى نظام مفتوح دون تخطيط؛

-انتقادات التشاؤم الخبراء الاقتصاديين الجزائريين من الانضمام إلى المنظمة؛

-وجود اقتصاد موازي وهذه الظاهرة تقلل من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[3]

المبحث الثاني: مساهمة قطاع الصناعة في الإقتصاد الجزائري

جاء طلب انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ضمن سلسلة الاصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وعزمها انتهاج نظام اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ولقد عرفت مفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة تغيرات في اداء الاقتصاد الجزائري، من شانها التاثير على القطاع الصناعي ولذلك سيتم محاولة تشخيص هذا القطاع من خلال مساهمته في مؤشرات العمالة والناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري.

المطلب الاول: مساهمة الصناعة في حجم العمالة

الكثير من المشاكل اليومية التي شهدتها مختلف الشعوب تعود اسبابها العميقة إلى مشكلة البطالة، فهي ظاهرة تعد من اخطر وأعقد المشاكل، بالنظر إلى انعكاساتها وآثارها الإقتصادية والاجتماعية السلبية على

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي: **مرجع سابق**، ص: 75.

[2] إيمان بوهلال: **مرجع سابق**، ص: 35.

[3] شهرزاد بورداش: **مرجع سابق**، ص: 78.

المجتمعات، وفي المقابل لمستوى التشغيل دور مهم في الحياة الإقتصادية وذلك من خلال مساهمة العمل في الثروة الوطنية ودوره في تخفيض نسبة الفقر، ومن أسباب تفاقم البطالة في الجزائر في الفترة الحالية مايلي: [1]

-تذبذب أسعار المحروقات في السوق الدولي؛

-إرتفاع النمو الديمغرافي في الجزائر واختلال التوزيع الجغرافي السكاني؛

-عدم التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر؛

-مخلفات برنامج الخوصصة السابقة ؛

فمواجهة البطالة في الجزائر من المرتكزات الاساسية التي تقوم بتوجيه السياسات الإقتصادية والبرامج الحكومية، وفي هذا الاطار تعمل الحكومة على محاربة البطالة من خلال اتباع سياسات اقتصادية وبرامج تنموية الهدف منها رفع مستوى التشغيل لتفادي مشكلة البطالة.

فالهدف من تطوير اي قطاعات اقتصادية هو تخفيض حجم البطالة في الجزائر، الجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة 2004-2017

[1] محمد دعمي: **دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي والمساهمة في مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج تنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر 3، يومي 6 و7 نوفمبر 2018، ص:14.

الجدول رقم (3) : مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر ما بين 2004-2017

الوحدة: الآلاف

القطاع		قطاع الصناعة		البناء والاشغال العمومية		تجارة وخدمات		الفلاحة	
السنوات	إجمالي عدد السكان	اليد العاملة	نسبة مئوية	اليد العاملة	نسبة مئوية	اليد العاملة	نسبة مئوية	اليد العاملة	نسبة مئوية
2004	5981	523	8.74	980	16.36	1349	22.55	1617	27.03
2005	6222	523	8.4	1050	16.87	1439	23.12	1683	27.04
2006	6517	525	8.05	1160	17.79	1510	23.17	1780	27.31
2007	6771	522	7.7	1261	18.62	1589	23.46	1842	27.2
2008	7002	530	7.56	1371	19.58	1688	24.1	1841	26.29
2009	9472	1194	12.6	1718	18.13	5318	56.14	1242	13.11
2009-2004	*41965*	*3817*	*9.09*	*7540*	*17.96*	*12893*	*30.72*	*10005*	*23.84*
2010	9736	1337	13.73	1886	19.37	5377	55.22	1136	11.66
2011	9599	1367	14.14	1595	16.61	5603	58.37	1034	10.77
2012	10170	1335	13.12	1663	16.35	6260	61.55	912	8.96
2013	10788	1407	13.04	1791	16.66	6449	59.77	1141	10.57
2014	10239	1290	12.59	1826	17.83	6224	60.78	899	8.78
2014-2010	*50532*	*6736*	*13.332*	*8761*	*17.339*	*29913*	*59.13*	*5122*	*10.13*
2015	10594	1377	12.99	1776	16.76	6524	61.58	917	8.65
2016	10845	1465	13.5	1895	17.47	6620	61.04	865	7.97
2017	10855	1493	13.74	1847	17	6417	59.09	1102	10.14
2017-2015	*71971*	*9578*	*13.308138*	*12432*	*17.2736241*	*43057*	*59.86*	*6904*	*9.59*
2017-2000	*164468*	*20131*	*12.24*	*28733*	*17.47*	*85863*	*52.20*	*22031*	*13.39*

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009، ص: 237.

تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص: 218.

تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 143

يتبين من خلال معطيات الجدول رقم 03 ان التشغيل في القطاع الصناعي في الجزائر شهد رواجا طوال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى تحسن اسعار النفط، بالاضافة إلى تبني الكثير من البرامج الإقتصادية [1]خلال السنوات الاخيرة خاصة منذ سنة 2010 والتي أدت إلى انخفاض كبير لليد العاملة، حيث ارتفعت إلى اكثر من 523 الف عامل من قرابة 6 مليون عامل نشيط سنة 2004 إلى 530 الف عامل من قرابة 7 مليون عامل الا انه من بداية 2009 قد انتقلت اليد العاملة في الصناعة من اكثر من 1.194 مليون عامل إلى قرابة 1.407 مليون عامل من إجمالي العمال الناشطين بلغ عددهم 10.788 مليون عامل سنة 2013، الا ان حدة الازمة النفطية سنة 2014 قد ادت إلى تراجع انخفاض القطاع الصناعي لليد العاملة وذلك في سنتي 2014 و2015 على التوالي، حيث سجلت اليد العاملة 1.290 مليون عامل إلى 1.377 مليون عامل من قرابة 10.6 مليون عامل نشيط وصولا إلى 1.493 مليون عامل لسنة 2017 من إجمالي قرابة 11 مليون عامل نشيط.

ولتحديد مساهمة هذا القطاع الهام والاستراتيجي في اليد العاملة يجب معرفة مساهمة مختلف القطاعات الإقتصادية في مستوى التشغيل وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03) أعلاه:

- **الفترة: 2004 – 2009**: الملاحظ في هذه الفترة تركز القوة العاملة في قطاع التجارة والخدمات أي سجل نسبة 30.72 % من مجموع القوة العاملة، يليها قطاع الفلاحة الذي سجل نسبة قدرها 23.84 %من إجمالي القوة العاملة ويأتي قطاع البناء والاشغال العمومية في المرتبة الثالثة حيث سجل نسبة قدرها 17.96 %، لياتي في المرتبة الرابعة قطاع الصناعة بمساهمة قدرها: 9.05 % وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع باقي القطاعات.

- **الفترة:2010 – 2014**:[2] بقيت القوة العاملة متركزة في قطاع التجارة والخدمات الذي سجل ارتفاعا بالمقارنة مع الفترات السابقة اين سجل نسبة قاربت: 60% ، بينما قطاع البناء والاشغال العمومية عرف تحسنا ملحوظا ليسجل نسبة قدرها: 17.93 %، وهذا راجع إلى البرامج الاستثمارية التي كانت مبرمجة هذه الفترة، ذلك لان فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع الاخير تبقى غير دائمة لارتباطه بحجم التدخل الحكومي في حجم القطاع، [3] أما قطاع الصناعة فقد عرف ارتفاعا طفيفا في اليد العاملة اذ سجل نسبة قدرها: 13.33 %، أما قطاع الفلاحة فقد عرف تراجعا في القوة العاملة مقارنة بالسنوات السابقة اذ سجل نسبة قدرها: 10.13%.

[1] زروق بن موفق: **مرجع سابق**، ص: 218.

[2] **مرجع نفسه** ،نفس الصفحة

[3] محمد دعمي: **مرجع سابق**، ص: 16.

الفترة 2015 – 2017: بقيت القوة العاملة متركزة في قطاع التجارة والخدمات الذي سجل نسبة قياسية بالمقارنة مع الفترات السابقة اين سجل نسبة 59.82 % أما قطاع البناء والاشغال العمومية فقد عرف استقرارا لنسبة مساهمته ليسجل نسبة قدرها: 17.27 %وهذا راجع إلى التراكم الحاصل في برامج التنمية

- الاربعة، [1] اما قطاع الصناعة عرف هو الآخر استقرارا في نسبة المساهمة في القوى العاملة بالمقارنة مع الفترة السابقة، اذ سجل نسبة قدرها: 13.36 % أما قطاع الفلاحة فقد عرف تدهورا في القوى العاملة اذ سجل نسبة ضعيفة قدرت ب: 9.59 %.

رغم هذه المؤشرات والجهود المبذولة في تحسين النمو الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة الا ان الاقتصاد الوطني بقي يعاني كمختلف الاقتصاديات احادية التصدير للاختلال في مسار التنمية الإقتصادية، وذلك لاعتماده الشبه كلي على الصادرات النفطية، فتحقيق النمو الاقتصادي والرفع من مستوى التشغيل في الجزائر يبقى خاضعا لتغيرات سوق النفط. [2] وبالتالي فان قطاع الصناعة يساهم بنسبة جيدة في الحد من البطالة واستقطاب اليد العاملة، الا انه يستلزم مزيدا من التحفيزات والاجراءات لامتصاص عدد اكبر من اليد العاملة.[3]

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

يمكن ابراز اهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري، عبر الاستدلال بدور هذا القطاع في حجم الناتج الخام للاقتصاد الوطني، ومدي مساهمته في خلق القيمة المضافة، التي تعبر عن المساهمة الفعلية في المجهود الاقتصادي الوطني، وذلك خلال السنوات الاخيرة، التي شهد فيها هذا القطاع ظروفا مواتية من المفروض ان تؤدي إلى انتعاش اداءه، وزيادة قدراته الانتاجية والتنافسية.

أولا: مساهمة الصناعة الإستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الإجمالي تطورات تميزت بعدم الاستقرار والجدول التالي يبين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2016 على النحو التالي:

[1] محمد دعمي: **مرجع سابق**، ص: 15.

[2] **مرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] كمال قاسمي، وسيلة سعود: **تحليل اداء الصناعة في الجزائر خلال لفترة 2007-2016**، مداخلة ضمن فعليات مؤتمر الدولي حول:استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لبليدة 2، يومي 6و7 نوفمبر 2018، ص: 13.

الجدول رقم (04): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: مليون دولار

	الناتج المحلي الإجمالي	الصناعات الإستخراجية		الصناعات التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
		القيمة المضافة	المساهمة في الناتح المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج
2000	54772	21935	%40.77	3896	%07.24	25831	%48.01
2001	54710	19261	%35.2	3323	%06.07	22584	%41.27
2002	56755	19091	%33.6	3456	%06.08	22547	%39.68
2003	67864	24790	%36.5	3658	%05.4	28449	%41.9
2004	85340	32935	%38.6	4185	%04.9	37121	%43.5
2005	103071	16579	%45.2	4348	%04.2	50927	%49.4
2006	117220	54521	%46.48	4537	%03.87	59058	%50.35
2007	135630	63651	%47.45	5379	%04.0	69030	%51.45
2008	171020	77454	%45.5	6540	%03.8	83994	%49.3
2009	137212	41894	%30.0	5814	%04.2	47708	%34.2
2010	161159	56185	%34.7	8036	%05.0	64221	%39.7
2011	200245	72500	%36.7	7126	%03.6	7962	%40.3
2012	209010	71567	%35.0	7785	%04.0	79351	%39.0
2013	209671	65359	%28.9	9035	%04.0	74394	%32.9
2014	213569	55085	%25.0	8951	%04.1	64036	%29.1
2015	181712	36411	%20.0	7760	%04.3	44171	%24.3
2016	158401	24138	%15.0	8884	%05.50	33022	%20.50

المصدر: من إعداد الطالبتان إعتمادا على: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات من 2002 إلى 2016.

من خلال الجدول رقم (04) يتبين أن مساهمة القطاع الصناعي في الجزائر بشقيه الإستخراجي والتحويلي عرفت تذبذبا طوال فترة الدراسة حيث شهدت ارتفاعا ملحوضا من 2000 إلى غاية 2007 حيث تعتبر أعلى قيمة طوال فترة الدراسة وذلك بنسبة 45٪و51٪ من إجمالي الناتج المحلي ليبدأ في الإنخفاض إلى نهاية هذه الفترة ويمكن توضيح ذلك في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): مساهمة الصناعة الإستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

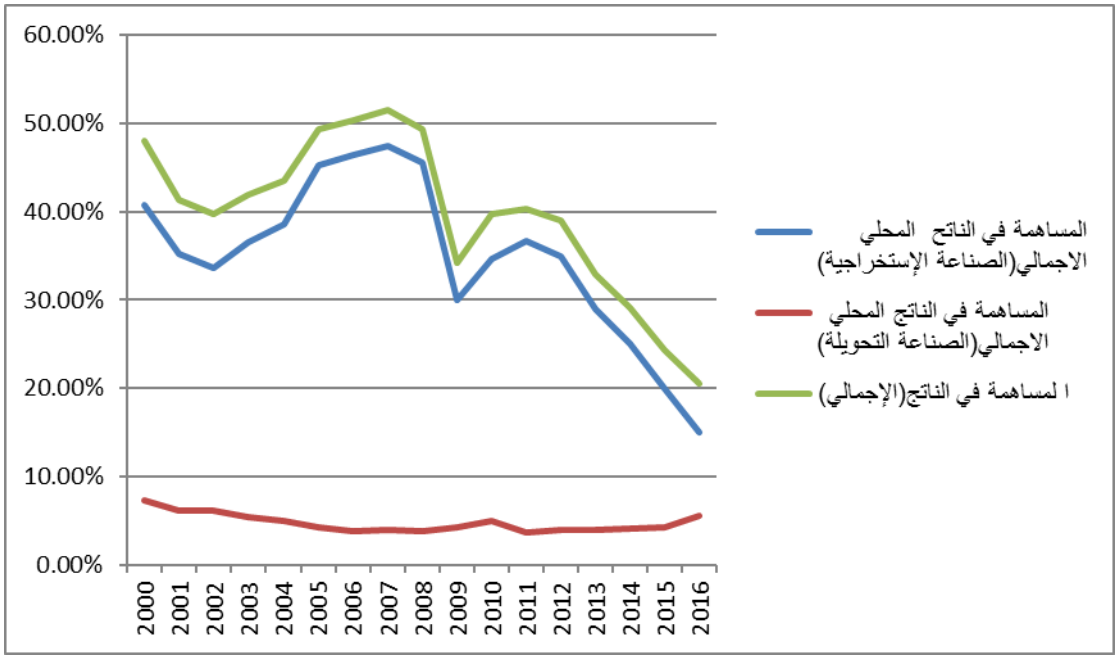

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج الجدول (04)

من خلال الشكل رقم (02) يتضح أن مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج الإجمالي لا يتعدى 50 % وهيكل القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000 –2016 تتشكل نسبة 90 % من القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية وهذا يوضح حاليا أن قطاع الصناعة في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن التطلعات ولم يساهم بشكل كبير في تنويع مصادر التراكم التي تبقى حسب هذه الارقام رهينة قطاع المحروقات، وهوما يجعل الإقتصاد الوطني شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي للنفط.[1]

حيث شهدت الفترة 2000– 2007 الصناعة الإستخراجية خلال الفترة ما بين 2002 –2007 رواجا حيث انتقلت من 35.2% سنة 2001 إلى 47.45 % سنة 2007 من إجمالي الناتج المحلي الخام حيث تعتبر اعلى قيمة لها خلال الفترة المدروسة ويرجع ذلك إلىانتعاش قطاع الطاقة والمحروقات نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية [2] و31.1 مليون برميل في اليوم سنة 2004 إلى حوالي 1.43 مليون برميل سنة 2006 [3]

حيث تقابله زيادة ضئيلة جدا في القطاع التحويلي وبالرغم من ضعف مساهمة القطاع التحويلي إلا ان القطاع الخاص يدير معظم الصناعات التحويلية وعرفت تراجعا في مساهمتها للناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة من 6% إلى حدود 5% في نهايتها، وهو ما يعبر عن عجز هذا القطاع عن الإستفادة من زيادة الانفاق

[1] سليم مخضار: **مرجع سابق**، ص: 145.
[2] سليم بوهيدل: **مرجع سابق**، ص: 146.
[3] سليم مخضار: **مرجع سابق**، ص: 144.

الحكومي في السنوات الأخيرة رغم تسجيل معدلات نمو إيجابية ما دفع السوق الدولي بتعويض هذا العجز باللجوء المفرط إلى استيراد السلع الصناعية [1] وخلال الأزمة العالمية بدأت من 45.5% و30% سنتي 2008، 2009 على التوالي بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وبتحسن هذه الأخيرة بدأت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 36% سنة 2015 لتبدأ في التراجع إلى أن وصلت إلى 15% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016 وذلك بتراجع الأسعار النفطية في الاسوالق العالمية حيث أن الصناعات التحويلية تبقى مساهمتها ضعيفة جداً في الناتج المحلي الخام حيث انها لم تتجاوز خلال الفترة 2001 – 2004 نسبة 4.9 % والتي تعتبر أكبر مساهمة لها على مدار الفترة كما شهدت خلال الفترة 2005 – 2016 تذبذب من نسبة إلى أخرى إلى أن إستقرت عند 5.5 % سنة 2016.

وعليه فان القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية تشكل نسبة 96 % من قطاع المحروقات [2]

ثانيا: رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

ان العمل على رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج لامحلي الخام إلى حدود 20 %، لا يعني اهمال القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى، على النحوالذي يفسح المجال أمام القطاع الصناعي للسيطرة على الناتج الخام الداخلي، ولكن الامر يتعلق أساسا باحتواء النتائج المترتبة عن زيادة معدلات النموالصناعي، وتوجيهها على النحوالذي يخدم هذا الهدف.

كما يتوجب التنويه إلى أن المقصود برفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، يستهدف قطاع الصناعات التحويلية بالاساس، الذي يتوجب أن يصبح حاضنا لمخرجات قطاع الصناعات الإستخراجية، وممونا لقطاع الصناعات الانشائية، وباقي القطاعات الانتاجية والخدمية ومعدات العمل، كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] سليم بوهيدل: **مرجع سابق**، ص: 196.

[2] بن موفق زروق: **مرجع سابق**، ص: 277.

شكل رقم (03): مكونات الاقتصاد الوطني للرفع من نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام

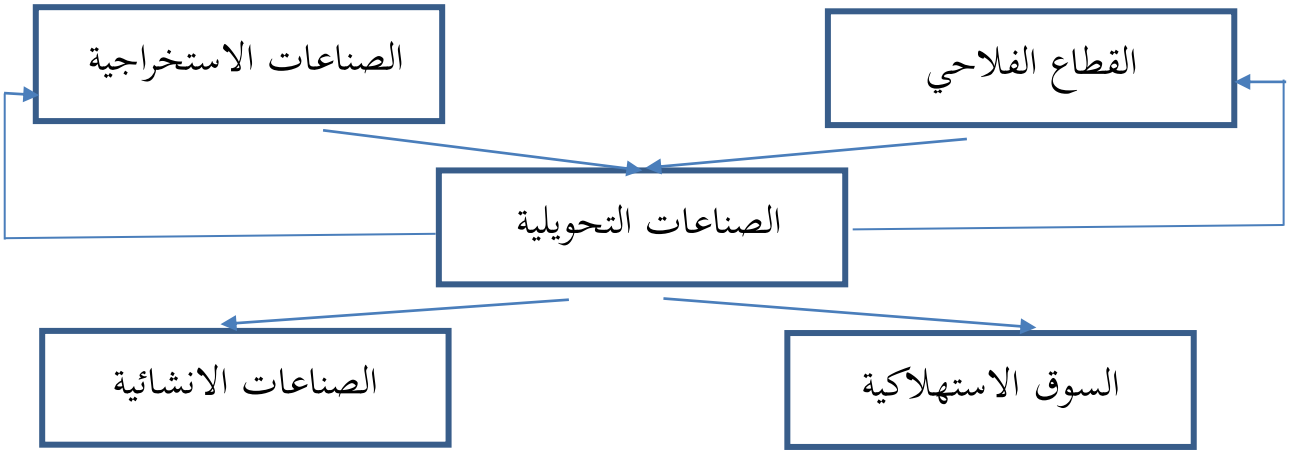

المصدر: سليم بوهيدل، مرجع سابق، ص: 217.

إنطلاقا من هذ الشكل التوضيحي فان تفاعل قطاعات الصناعة التحويلية مع قطاعي الفلاحة والصناعات الإستخراجية يكون متبادلا، ذلك لان الصناعات التحويلية تعتبر حاضنة لمخرجات القطاع الفلاحي، وقطاع الصناعات الإستخراجية، في حين يزود قطاع الصناعات التحويلية هذين القطاعين بوسائل العمل وأدوات الانتاج، في حين أن تفاعل الصناعات التحويلية مع الصناعات الانشائية والسوق الاستهلاكية التي تتضمن قطاع الخدمات يكون في اتجاه واحد عبر تزويدها بحاجياتها من المنتجات الصناعي.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري في الجزائر 2000– 2017

عرف الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة عدة تغيرات نتيجة التطورات التي مرت بها كل من الصادرات والواردات وهذا ما يتم توضيحه من خلال الجدول (05):

الجدول رقم (05): تطور الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية
2000	22031	9173	12858	240،17
2001	19132	9940	9192	192،47
2002	18825	12009	6816	156،76
2003	24612	13534	11078	181،85
2004	32083	18308	13775	175،24
2005	46001	20357	25644	225،97
2006	54613	21456	33157	254،53
2007	60163	27631	32532	217،74
2008	79298	39479	39819	200،86
2009	45194	39294	5900	115،02

2010	57053	40473	16580	140،97
2011	73489	47247	26242	155،54
2012	71866	50376	21490	142،66
2013	64974	55028	9946	118،07
2014	62886	58580	4306	107،35
2015	35219	51702	16483-	68،12
2016	29943	46727	16784-	64،08
2017	34761	45953	11192-	75،64

المصدر: من إعداد الطالبتان، بالإعتماد على:

- Ministére des Finances, direction générale des douanes : Les réalisations des échanges extérieurs dl l'algerie 1963 – 2010, Centre National de l'Informatique et des satatistiques, 2010.
- Ministére des Finances, direction générale des douanes : Les réalisations des échanges extérieurs dl l'algerie 2005 – 2015, Centre National de l'Informatique et des satatistiques, 2015.
- Ministére des Finances, direction générale des douanes : Statistiques du Commerce de L'Algerie, periode : deux premier moins 2017, Centre National de l'Informatique et des satatistiques, 2017.
- ONS, La direction Techinique chargée de la comptabillite nationale : Evolutation des Echanges Exterieurs de Marchandises de 2011 A 2016, collections statistiques N° 205/2017, november 2017, alger.
- وزارة التجارة: إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2017، متاح (2018/01/31):

www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur

من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن الميزان التجاري حقق فائضا كبيرا في سنة 2000، مقارنة بالسنوات التي سبقت فترة الدراسة، حيث وصل إلى 12858 مليون دولار، وذلك بسبب ارتفاع قيمة البرميل إلى 28,5 دولار للبرميل،[1] إلا أن هذا الرصيد انخفض في السنتين التاليتين ليصل إلى 9192 مليون دولار عام 2001 وإلى 6816 مليون دولار عام 2002، وذلك راجع إلى التذبذبات في سوق النفط خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر بامريكا،[2] وابتداءا من سنة 2003 إلى غاية نهاية 2008 عرفت فائضا وصل إلى 39819 مليون دولار، وذلك لارتفاع أسعار النفط، ولكن بحلول 2009 سجل انخفاضا كبيرا بقيمة 5900 مليون دولار، يعود هذا التراجع لانخفاض سعر النفط نتيجة الازمة المالية التي تسببت في انخفاضه،[3] ليعاود الارتفاع من جديد في سنتي 2010 و2011 بقيمة تقدر ب16589 مليون دولار و26242 مليون دولار على التوالي، وبحلول 2014 انخفض من

[1] ليلى عنانقية: **دور تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 2012**، مذكرة ماسترفي العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص: 48.

[2] أيات الله مولحسان: **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية** مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص: 148.

[3] ليلى عنانقية: **مرجع سابق**، ص: 49.

جديد بقيمة 4626 مليون دولار بسبب إنهيار أسعار النفط في هذه السنة، لتواصل الانخفاض إلى غاية سنة 2017 ليسجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى (11192-) مليون دولار. أما بالنسبة للصادرات والواردات يمكن توضيحها من خلال الشكل رقم (04) وهو كالتالي:

الشكل رقم (04): تطور الصادرات و الواردات للجزائر خلال الفترة 2000-2017

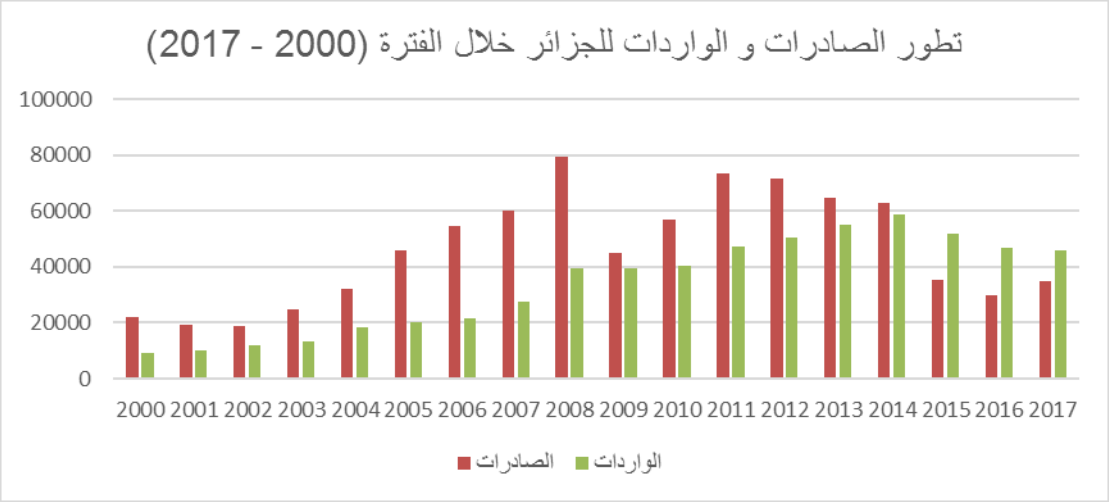

المصدر : من اعداد الطالبتان، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الجدول أعلاه والشكل رقم (04) يتضح أن صادرات الجزائر في سنة 2000 عرفت رواجا حيث سجلت قيمة 22031 مليون دولار لتنخفض في سنتي 2001 و2002 ب19132 مليون دولار و18825 مليون دولار على التوالي، وذلك لانخفاض سعر البرميل ليصل إلى 16,33 دولار سنة 2001 بالمقارنة مع سنة 2000 الذي وصل إلى 28,5 دولار للبرميل، لترتفع الصادرات إلى غاية 2008 لتحقق قيمة 72298 مليون دولار، وذلك لارتفاع سعر البرميل إلى 94,45 دولار للبرميل، لتشهد انخفاضا سنة 2009 بقيمة 45194 مليون دولار، بسبب انخفاض اسعار النفط ليصل إلى 16,06 للبرميل، وبلغت أقصى قيمة لها في سنة 2011 بقيمة 73489 مليون دولار، وهذا نظرا لعودة أسعار النفط للارتفاع وارتفاع الطلب في السوق العالمي على الطاقة.[1] لينخفض من جديد في سنتي 2009 و2010 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية والركود الإقتصادي العالمي، ولتسجل انخفاضا إلى غاية 2017 بقيمة 34761 مليون دولار، وذلك راجع إلى تأثير أزمة النفط 2014.

اما الواردات في الجزائر ومن خلال الشكل رقم (04) يتضح أنها في نمو مستمر، حيث قدرت في سنة 2000 بقيمة 9173 مليون دولار، كما يلاحظ ان نسبة الواردات زادت بشكل كبير سنة 2009 وذلك راجع إلى أزمة الغذاء العالمية، حيث

[1] شريفة طيفور: **واقع التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص: 60.

إرتفعت أسعار القمح سنة 2009 بنسبة 13% والذرة بنسبة 13%.[1] كذلك شهدت ارتفاع ملحوظا مابين سنتي 2009 و2016، أين سجلت أعلى قيمة سنة 2014 ب: 58580 مليون دولار، ليستمر الإنخفاض إلى غاية 2017 بقيمة 45953 مليون دولار.

المبحث الثالث: الإنعكاسات المتوقعة من إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة

إن الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة يعود بالنفع الكبير على الدول المتقدمة باعتبارها تملك مقومات النجاح بسبب تحرير تجارتها وجودة منتجاتها وقدرتها على المنافسة، إلا أنه قد تكون له نتائج سلبية على الدول النامية وخاصة الجزائر بسبب ضعف بيئتها الإقتصادية، فالتغيير الذي سيحصل إذا تم إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فإنه يتوقع أن تكون له تأثيرات كبيرة يمكن أن تكون على شكل تحديات تعود بالإيجاب أو السلب على وضعية القطاع الصناعي.

المطلب الأول: الإنعكاسات الإيجابية المتوقعة على قطاع الصناعة

إن إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة الخارجية له إنعكاسات إيجابية على قطاع الصناعة يمكن ذكرها في الآتي:[2]

-زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير والحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الإستيراد؛

-توفير السلع الصناعية وتنويعها وبجودة عالية وتكاليف أقل وذلك بتحرير التجارة الخارجية؛

-خلق مجالات إنتاج جديدة الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل وبالتالي التخفيف من البطالة؛

-الزيادة في حدة المنافسة وذلك من خلال الدعاية والإشهار والترويج وبالتالي يصبح للمستهلك حرية الإختيار بين الأجود والأحسن والمنتوج الذي يناسب إحتياجاته؛

-يترتب على الإنضمام لهذه المنظمة اكتساب الحق في معاملة متميزة أو أكثر تفضيلا ذلك لأن الجزائر دولة نامية، كما تمنح فرصة حماية الصناعات الناشئة من خلال التمتع بفترات أطول لتنفيذ إلتزامات أحق مما هو مطلوب على صادرات الدول المتقدمة؛

-تم إعفاء بعض القطاعات الصناعية نهائيا من الرسوم إبتداءا من سنة 1990 وبالتالي المنتجات الجزائرية الصناعية التي تنتمي إلى هذه القطاعات تصبح أمامها فرصة محققة لفرض وجودها في الأسواق العالمية؛

---

[1] شريفة طيفور: **مرجع سابق**، ص: 61.

[2] صبرة إسمهان علوش، نصيرة يحي: **مسار إنضمام الجزائر إلىالمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر في الحقوق، غير منشورة، تخصص قانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013، ص.ص: 39-40.

-قد يؤدي تقليص الحواجز في الأسواق العالمية إلى خلق فرص أوسع للجزائر بعد الإنضمام لتصدير منتجاتها على المدى الطويل.[1]

-تحرير تجارة الخدمات يؤدي إلى توفير الجو المناسب لعمل المؤسسات الإنتاجية المحلية.[2]

-زيادة الصادرات الجزائرية لمختلف الأسواق الإستهلاكية بفضل تحرير التجارة ورفع القيود والحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق الدولية خاصة المنتجات المحلية المصنعة والنصف مصنعة.[3]

-إن صادرات الجزائر جلها نفطية أي ما يمثل حوالي 97 % وبما أن هذا القطاع مستنفى من مفاوضات المنظمة فإن عدم تأثره بها يعتبر نقطة إيجابية بالنسبة إلى الإقتصاد الجزائري فلو كان مشمولا في الإتفاقيات فإنه قد تحدث آثار غير مرغوب فيها مما يعرض المصدر الأساسي للعملة الصعبة إلى بعض المخاطر.[4]

المطلب الثاني: الإنعكاسات السلبية المتوقعة على قطاع الصناعة

بعد الإستعراض الوجيز للإنعكاسات الإيجابية المتوقعة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة فلابد من إستعراض الإنعكاسات السلبية وهي في الآتي:[5]

-صادرات الجزائر تشكل من المحروقات بنسبة 97 % أما صادرات خارج هذا القطاع فهي 3 % في أغلب الأوقات وهذا مايدل على أن الجزائر لن تحقق أي آثار على صادراتها لكون النفط ومنتجاته غير معني بإتفاقيات المنظمة، كذلك ضعف حجم الصادرات الصناعية يحد من قدرة الجزائر في مواجهة المنافسة الدولية نتيجة لإرتفاع تكاليف الإنتاج ونقص إستخدام التكنولوجيا لضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية وقلة الخبرة في مجال التسويق، لأن الصناعة الجزائرية صناعة ناشئة غير قادرة على المنافسة؛

-عدم قدرة الصناعة الجزائرية على مواجهة المنافسة الأجنبية من جراء الإعتماد على مدخلات الإنتاج المستوردة في أغلبها، تدني المستوى التكنولوجي المستخدم، والتأخر في أساليب التسيير والإدارة والتسويق الدولي، في حالة عدم تأهيل المؤسسات الوطنية سواء العمومية أو الخاصة والإسراع في تكييفها فإن العديد منها سوف يتوقف عن النشاط ولقد بينت الإحصائيات التي أعطتها وزارة التجارة سنة 2004، أن 30 % من المؤسسات الخاصة والعامة سوف تزول بعد الإنضمام و30 % سوف تعطى لها فرصة للتأهيل وفقا للمنافسة الأجنبية وأن 30 % منها فقط سوف تكون قادرة على مجابهة المنافسة الدولية؛

---

[1] سليم سعداوي: **مرجع سابق**، ص: 88.

[2] نعيمة بوخالفي: **المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الإقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2001، ص: 131.

[3] ليندة هماز: **مرجع سابق**، ص:64

[4] محمد هنشور بالحول: **آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة ولوجستيك أورومتوسطي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2016، ص:68.

[5] جويدة بلعة: **دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014، ص.ص: 322-323.

-إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح السوق الجزائرية أمام الدول الأعضاء من المنظمة وهذا يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المستهلك للمنتج الأجنبي على المحلي؛

-إن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية في الدول المتقدمة سيزيد من شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلي المماثل بالأسواق العالمية، وهذا ما قد يؤدي بالكثير من المشروعات الصناعية إلى تفادي الخسائر بالخروج من السوق لعدم قدرتها، مما يجعل الجزائر تتجه للإستيراد من الدول المتقدمة ذات المنتوج الأعلى جودة والأقل تكلفة وهو ما يؤدي إلى إنخفاض الصادرات الجزائرية أي الإنتاج، وبالتالي إنخفاض حجم العمالة وحجم الدخل القومي وإنخفاض مستوى المعيشة وبالتالي إنخفاض مستوى الرفاهية؛

-من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الصناعية خاصة في فروع الأنشطة الأساسية ويعود ذلك إلى هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في الأسعار تحكما إحتكاريا مما يؤدي إلى إرتفاع كبير في فاتورة السلع الصناعية التامة والنصف مصنعة الضرورية للإنتاج مادام الإقتصاد الوطني غير قادر على تطوير بدائل للواردات؛

-بالنسبة لقطاع الملابس والمنسوجات فإن المؤسسات الجزائرية ستحقق خسائر كبيرة بحكم إعتماد الجزائر على استيراد هذه المنتجات والمنافسة الشديدة في الأسواق العالمية في هذا المجال، خاصة المؤسسات الصينية والتايلندية والتايوانية التي تعرض منتجاتها بأسعار منخفضة مقارنة مع الأسعار المحلية؛

-يؤدي تحرير التجارة إلى زوال الجهاز الإنتاجي الذي إستثمرت فيه الجزائر مبالغ هائلة كذلك المنافسة الأجنبية تؤدي إلى حل الكثير من المؤسسات الغير قادرة على المنافسة.[1]

-إن صادرات الجزائر الموجهة نحو أسواق الدول الصناعية ستواجه ظاهرة تصاعد التعريفة الجمركية مع إزدياد درجة التصنيع للمواد الأولية كلما زادت نسبة التعريفة وهو الأمر الذي يحد من صادرات الدولة ذات القيمة المضافة الأعلى إلى الدول المتقدمة.[2]

-إرتفاع تكاليف المنتجات المحلية بسبب إلغاء الدعم الإنتاجي وإلغاء دعم الصادرات.[3]

-من الممكن أن تؤدي الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية إلى إرتفاع تكاليف التصنيع نظرا لإرتفاع أسعار براءات الإختراع، وكذا المصاريف المرتبطة بإستخدام العلامات التجارية الأمر الذي سيؤثر سلبا على بعض

---

[1] بكونة نورة: **مرجع سابق**، ص :116.

[2] إيمان فرارحة، فايزة طيبي: **آفاق التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الإنضمام إلىالمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014، ص: 88.

[3] مراد عبدات: **التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص: 253.

الصناعات نتيجة لوجود تطورات واسعة في هذا المجال على مستوى تصنيع الغذاء والدواء والصناعات الإلكترونية والبتروكيماويات.[1]

المطلب الثالث: سبل مواجهة تحديات الإنضمام على قطاع الصناعة

يعد القطاع الصناعي من بين القطاعات الأكثر تأثرا إذا تم الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة نظرا لإلتماس الضعف فيه وعدم القدرة على المنافسة لذا يجب على السلطات الجزائرية إتخاذ بعض الإجراءات لمواجهة تحديات الإنضمام على هذا القطاع ومن بين هذه الإجراءات ما يلي:[2]

-إدخال التكنولوجيا على قطاع الصناعة والعمل على مواكبة كل مستحدث تكنولوجي؛

-التكوين المستمر لليد العملة المحلية عن طريق تنظيم محاضرات وملتقيات أجنبية لتبادل الخبرات والتشجيع على الإستثمار في الصناعات الحساسة والإستراتيجية كالصناعات الإلكترونية والصناعات المنتجة لصناعات وسائل الإنتاج؛

-خوصصة المؤسسات الصناعية في أقرب وقت ممكن لكي تتمكن هذه الأخيرة من الإنطلاق في العمل وهذا لإستغلال الفترة الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للتجارة؛

-محاولة توطيد العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصناعية لمنحها قروض تساعدها على تسريع نموها؛

-تقريب مختلف المناطق الصناعية من الإدارات الخدماتية خاصة النقل الجوي والبحري قصد التصدير بأقل التكاليف والقدرة على المنافسة؛

-العمل على إنشاء مؤسسات صناعية بالقرب من المناطق التي تتوفر على المواد الأولية وتدعيمها نظرا لكثرة التكاليف التحويلية؛

-الإعتماد على التخصص في الإنتاج بإنشاء مؤسسات فرعية صغيرة تقوم بتشجيع مراحل تصنيع المنتجات للمؤسسات الأم؛

-الإهتمام بالصناعات الأقل تلوث؛

-الإهتمام بالمؤسسات التي تستهلك الوقود والطاقة بكثر؛

-العمل على إدماج المؤسسات الصناعية الكبرى بدلا من تقسيمها لكي يكون لها وزن تفاوضي كبير على المستوى الدولي؛

-إذ إستغلت الجزائر الطاقات في قطاعاتها الإستراتيجية وإلتزمت بالوفاء بوعودها وإتبعت خطوات وسياسات الإصلاح المرتبة سوف تستطيع تجنب معظم الآثار السلبية المترتبة على إنضمامها للمنظمة؛

---

[1] أيات الله مولحسان: **المنظمة العالمية للتجارة وإنعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص: 302.

[2] حفيظة شيخي: **ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد الوطني– المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011، ص، ص: 126-127.

-إعادة النظر من قبل الدولة في الأساليب السابقة المنتهجة في التسيير من أجل تجنيد كل الإمكانيات والطاقات المتاحة على المستوى الوطني أولا بما في ذلك القطاع الخاص.[1]

-لابد على الدولة أن تعمل لجذب الإستثمار المحلي أو الأجنبي في القطاع الصناعي وتحديد بوضوح لإطار عملها وخاصة أن الآخر يعمل على أن يحقق مصالحه على حساب مصالح البلد؛[2]

-كذلك حماية القطاع الصناعة من خلال إتفاقيات الإجراءات الوقائية حيث يسمح للدول الأعضاء إتخاذ إجراءات الوقائية لحماية صناعتها المحلية من زيادة غير متوقعة في الواردات من اية سلعة بشكل يسبب ضرر كبير فعليا أو محتملا لهذه الصناعة وتأخذ هذه الإجراءات شكل فرض حصة على السلعة المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها أو سحب إلتزامات جمركية على هذه السلع أو الصناعات.[3]

[1] مزروع مسعودة: **أثر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص: 97.

[2] محمد زوزي: **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق**، ص:269.

[3] الجوهر بوعيشي، نسيمة بوعيشي: **إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة: بين المسعى والتحدي**، مذكرة ماستر في الحقوق، غير منشورة، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص،ص: 54-55.

الخلاصة

ان قرار انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يدخل ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها باستغلال ما تملكه من الامكانيات البشرية و المادية المتوفرة لديها و تفعيل دور الهياكل المساهمة في الاقتصاد الوطني، بهدف ارساء قواعد واسس النظام العالمي: نظام اقتصاد السوق " .

ان التجارة الجزائرية منذ إستقلالها تميزت بخاصية ثابتة و هي ميزة التخلف و الضعف و هذا راجع الى عدة اسباب تاريخية و دولية حيث أن اعتمادها على قطاع المحروقات و إهمالها الشبه تام للقاعات الأخرى (الزراعي، الصناعي، الخدمي،... الخ) من ابرز مظاهر التخلف الذي تتخبط فيه. حيث ان طبيعة هذا الاعتماد يولد بالضرورة التبعية الخانقة للعالم الخارجي خصوصا الدول المتقدمة منه خاصة و ان هذه البلدان تتمتع بالتقدم الكافي الذي يجعلها تحكم القبضة على إقتصاد ضعيف كاقتصاد الوطن الجزائري، و لكن الجزائر تأبى إلا أن تضع نفسها في غمار منافسة شرسة يمكن أن تزيد الأمر تعقيدا على اقتصادها و ذلك بانضمامها ال المنظمة العالمية للتجارة التي تحكمها قوى عظمى اقتصاديا ظنا منها أن الأمر سيدفع بعجلة الإقتصاد و يزيد من تطوره و لكن التوقعات ترى الاقتصاد الجزائري مادام في وضعيته الحالية فانه سيجازف إن إنضم الى المنظمة العالمية للتجارة في حين ترى أخرى انه يمكن أن يكون حافزا جزائر للنهوض باقتصادها. فان هذا الانضمام المرتقب قد ينجر عنه عدة آثار وانعكاسات على الاقتصاد الصناعي، قد تكون ايجابية اكثر منها سلبية خاصة على المدى الطويل على مختلف القطاعات

خاتمة

عامة

خاتمة

ختاماً يتم إستخلاص أن المنظمة العالمية للتجارة جاءت لتحل محل إتفاقية الجات، وتغطي النقائص الموجود فيها، فهي تعتبر المحرك الأساسي في الإقتصاد العالمي، وبها تم إستكمال الثالوث الإقتصادي العالمي الذي لا يمكن لأي دولة أن تكون خارجه.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات للإقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، الذي تميز آداءه بالضعف وانخفاض الإنتاجية وعدم القدرة على المنافسة، رغم كل المخططات التنموية وبرامج الإستقرار الإقتصادي ودعم النمو التي إنتهجتها في سبيل تطويره.

ومن أجل الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعاش الإقتصاد الوطني وتحفيز وتشجيع الإستثمارات ، أصبح إنضمام الجزائر للمنظمة حتمية لا مفر منها، لذلك قررت الجزائر الإنضمام للمنظمة، وفي ظل هذا المشروع وجب عليها الإلتزام بشروط، كالتوقيع والإلتزام بالتفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقية الجات حول تخفيض الرسوم الجمركية، والعمل على الدخول في السوق الخارجية، واتساع نظام إقتصاد السوق لتحقيق الإنفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة الدولية، وعلى إثرها مرت الجزائر ب12 جولة تفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة، بداية من 1996 إلى غاية آخر جولة التي إنعقدت في شهر مارس 2014، وما نتج عنه من صعوبات حالت دون ذلك.

فحقيقة القطاع الصناعي الذي تضل مساهمته ضعيفة في الإقتصاد الوطني بالرغم من كل الإصلاحات، ومع حجم التطورات الذي تعرفه الدول الأعضاء في المنظمة، توضحان حجم التحديات التي تنتظر الجزائر وعليه فإن إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة بقدر ما يطرح من تخوفات، فانه يمكن كذلك ان يعود بالإيجاب على هذا القطاع وذلك في ظل مواجهة التحديات واستغلال الفرص المتاحة.

أولا: إختبار الفرضيات

بعد دراسة هذا الموضوع ومحاولة الإحاطة بجوانبه يمكن إجراء إختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى**: : أرست المنظمة العالمية للتجارة دعائم وأسس النظام الجديد للتجارة الدولية، بتعديل جوهري في هيكل المبادلات التجارية من خلال تحريرها من القيود الجمركية وغير الجمركية: تهدف المنظمة العالمية للتجارة الى دفع التنمية الاقتصادية العالمية وذلك بتخفيض القيود الجمركية والغير جمركية بالاضافة الى الاعفاء النهائي لبعض القطاعت من هذه الرسوم ، بغية توسيع التجارة العالمية ومايتاتى عنه من رفع مستوى المعيشة والدخل وهذا ماتم تجسيده في مؤتمراتها الوزارية
- **الفرضية الثانية**: مر القطاع الصناعي بمرحلتين مرحلة التخطيط من 1962-1989 والمرحلة الثانية مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق من 1990 إلى يومنا هذا فمرحلة الاقتصاد المخطط شهدت مخططات تنموية تمثلت في المخطط الثلاثي الأول والمخططين الرباعيين الأول والثاني للنهوض بهذا القطاع، بالإضافة إلى

وضع المخططين الخماسيين الأول والثاني بهدف اكمال مشاريع المخططات السابقة والقضاء على مختلف الاختلالات يها، لتاتي مرحلة التحول الى اقتصاد السوق التي إنتهجت فيها الجزائر إصلاحات عميقة بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي وبرنامج دعم الإنعاش الإقتصاد ودعم النمو، وبرامج تكميلية كل هذا من أجل تحريك عجلة الإقتصاد والنهوض به.

- **الفرضية الثالثة:** يمتاز القطاع الصناعي في الجزائر بضعف مساهمته في الإقتصاد الوطني، وعدم قدرته على المنافسة على المستوى المحلي والدولي فبرغم التطورات التي مر بها القطاع الصناعي إلا أن آداءه في الإقتصاد الوطني إتسم بالضعف خاصة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري، وذلك لعدم قدرته على المنافسة الأجنبية وإعتماده على تكنولوجيا غير متطورة وعدم الإهتمام بالنوعية بالإضافة الى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.
- **الفرضية الرابعة:** يمكن أن ينجر من إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة إنعكاسات جلها سلبية لعدة أسباب كضعف الإنتاج الصناعي وافتقاره للتكنولوجيا الحديثة ان وضعية القطاع الصناعي في الجزائر ومايمتاز به من ضعف في جميع جوانبه ومع حجم التطورات التي تتمتع بها الدول الاعضاء في هذا المجال فان انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة ينجر عنه سلبيات كثيرة، وكذلك يمكن ان يعود عليها بالايجاب خاصة وان بعض القطاعات الصناعية تعفى نهائيا من الرسوم وبالتالي تصبح امام الجزائر فرصة لفرض وجودها في الاسواق العلمية

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال ماسبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

-المنظمة العالمية للتجارة هي المنظمة القائمة على ادارة النظام التجاري الدولي وتشمل أعلب تجارة العالم، مما يفرض على الدول غير المنظمة الاندماج فيها لجني المكاسب والاستفادة من المزايا التي تمنحها.

-إن إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يتطلب بذل الكثير من الجهود لهيكلة الجهاز الإنتاجي والرفع من مستويات المنافسة

-إن الوضعية الحالية التي يشهدها القطاع الصناعي من ضعف في الإنتاج ومشاكل أخرى تولد خسائر من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، كذلك يمكن أن تفتح بابا آخرا لإنطلاقة جديدة للمؤسسات الوطنية لتطوير منتجاتها وتحسين نوعيتها وتخفيض تكاليف إنتاجها.

-زيادة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص قصد تحقيق الجودة والتنافسية للتوافق مع المواصفات والمقاييس العالمية.

ثالثا: المقترحات

بناءاً على نتائج الدراسة يمكن تقديم مقترحات من أجل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وتطوير القطاع الصناعي وذلك على النحو التالي:

- ضرورة إعادة تاهيل المؤسسات الصناعية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة
- العمل على تنويع هيكل الانتاج الصناعي واعادة تشكيل قائمة صادرات بحيث يتم التركيز على الصادرات السلعية وانتاج سلع صناعية للتصدير ذات تكنولوجيا عالية، للتغلب على مشكلة تصدير المواد الخام وانخفاض اسعارها في الاسواق الدولية.
- يجب على الجزائر ان تتبع الاستراتيجيات المقترحة لتطوير القطاع الصناعي بهدف النهوض بهذا القطاع وتعزيز مكانته بصفة خاصة، والنهوض بالاقتصاد الوطني بصفة عامة.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد عرض النتائج و المقترحات التي تم التوصل إليها، تبرز العديد من المواضيع التي تحتاج من المزيد إلى البحث والتأصيل، لذا نقترح على الباحثين جملة من المواضيع التي تشكل نواة لأبحاث علمية في المستقبل، وهي كالتالي:

- الآثار المحتملة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية
- إتفاق الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الوطني
- التحديات التي تواجه الجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الزراعة
- نقل التكنولوجيا في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

1-الكتب

1. إبراهيم محمد محاسنة، **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013
2. بكبوس سعدون:**الاقتصاد الجزائري**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012
3. بن شهرة مدني: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار حامد، عمان، 2008
4. تسرين عبد الحميد بنيه: **نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية**، المكتب الجامعي الحديث، 2011
5. جابر فهمي عمران: **منظمة التجارة العالمية،نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009
6. جميل محمد خالد: **أساسيات الإقتصاد الدولي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014
7. حسين أحمد الحسين الغزو: **الإقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق**، عالم الكتب الحديث، عمان، 2016
8. حسين عمر وآخرون: **مقدمة في الاقتصاد الصناعي**، دار السلاسل للتشر والتوزيع، الكويت، 2002
9. حشاد نبيل ، **الجات والمنظمة العالمية للتجارة أهم تحديات مواجهة الإقتصاد العربي**، ط2، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، مصر
10. دادي عدون ناصر ، ومتناوي محمد: **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، أسباب الإنضمام والنتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003
11. دياب محمد:**التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2010
12. سعداوي سليم: **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008
13. سمير محمد عبد العزيز: **التجارة العالميةبين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،2011
14. سهيل حسين الفتلاوي: **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006
15. السيد متولي عبد القادر: **الإقتصاد الدولي**، دار الفكر،عمان، 2011
16. السيد محمد أحمد السريتي: **المنظمات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014
17. الطراونة مصلح ، مامين ليلى لعبيدي: **منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الدول المصدرة للنفط [أوبك]**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013
18. عادل عبد العزيز السبني، **سياسة التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على الإقتصاد المصري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002
19. عاطف السيد: **الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002
20. عبد الرزاق فوزي: **إستراتيجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016
21. عبد المطلب عبد الحميد: **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005

22.عثمان أبو حرب: الإقتصاد **الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011
23.علي عبد الفتاح أبو شرار: **الإقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007
24.عمر مصطفى محمد: **الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014
25.لعشب محفوظ: **المنظمة العالمية للتجارة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزار، 2010
26.محمد إبراهيم عبد الرحيم:**الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007
27.محمد ساعد: **محاضرات في الإقتصاد الجزائري**، جامعة ابن خلدون، تيارت ،2017.
28.محمود أحمد الشافعي: **اقتصاد وتخطيط الصناعة**، دون دار نشر، دمشق، 1975
29.مسعداوي يوسف: **دراسة في التجارة الدولية**، دار هومة للطبعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2010
30.عادل المهدي: **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004
31.مصطفى يوسف: **إدارة الأداء**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016
32.وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي: **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل، 2009

2-المذكرات

1. بتاج صديق: **معوقات إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تسيير استراتيجي دولي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2013
2. بسطالي حداد: **استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي، دراسة حالة الجزائر من 1990 الى 2010**، مذكره ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعه فرحات عباس، سطيف، 2012
3. بكونة نورة: **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011
4. بلعة جويدة: **دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014
5. بلعز خير الدين: **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف**، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد الاخيضر، بسكرة، 2014
6. بن حافظ حمزة: **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010
7. بن عيسى شافية: **أثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2010

8. بن موفق زروق: **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018

9. بوخالفي نعيمة: **المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الإقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2001

10. بوراس سارة: **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقيه الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**، مذكره ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، 2014

11. بورداش شهرزاد: **اثر انفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتيVAR للفترة1976–2012**، مذكرة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نامي وتقنيات كمية،جامعة الجزائر 3، 2017

12. بوعيشي الجوهر، بوعيشي نسيمة: **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بين المسعى والتحديات**، مذكره ماستر في الحقوق، غير منشورة، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجايه، 2016

13. بوكساني رشيد ، مزيان امينة:**المقاولاتية الصناعية في الجزائر بين الواقع وآفاق تطويرها لتحقيق التنويع الاقتصادي**،، المؤتمر الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، البليدة 2، يومي 6– و7 نوفمبر 2018

14. بوهلال إيمان: **الأثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكره ماستر في العلوم التجارية،غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2014

15. بوهيدل سليم:**إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2016

16. توايتية الطاهر :**إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المتوقعة على تجارتها الخارجية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل و الإستشراف الإقتصادي، غير منشورة،2009

17. توايتية الطاهر: **إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014

18. حاج يوسف سارة أم الخير: **إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014

19. حجام إلهام: **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية تأمينات وتسيير المحافظ، أم البواقي، 2015

20. حدو علي: **إنعكاسات الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة ، تخصص مالية، جامعة الجزائر 3، 2011

21. حشماوي مختارية:**تكوين الإطارات المسيرة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة ، تخصص علم الاجتماع العمل والتنظيم، جامعة وهران، 2011

22. حطاب محمد: **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص: 25.

23. خرخاش صباح: **تقييم كفاءة أداء مؤسسات الخدمات الصحية في الجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير،غير منشورة، تخصص مراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014

24. خفاف وليد: **اصلاحات ازالة القيود غير التعريفية واثرها على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة قصدي مرباح،2009

25. خوذيري عيسى: **اثر تحرير التجارة الخارجية في ظل انظمام المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص تجارة وإدارة اعمال الدولية،جامعةعبدالحميد بن باديس مستغانم 2016

26. دحماني خالد: **الأثار المحتملة لإنضمام الجزائر إلى لمنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2011

27. زوزي محمد: **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009

28. زيرمي نعيمة: **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،غير منشورة، تخصص المالية الدولية، جامعه أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016

29. ساخي صليحة: **واقع التجارة الدولية في ظل العلاقات الإقتصادية الراهنة والتحديات التي تواجه الدول النامية**،مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014

30. سلطاني فيروز: **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012

31. شيبان آسيا: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008

32. شيخي حفيظة: **ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد الوطني– المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011

33. طالب دليلة: **المنظمة العالمية للتجارة وإنعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،غير منشورة ، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006

34. طيفور شريفة: **واقع التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017

35. عبدات مراد: **التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013

36. عثمانية رؤوف: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015

37. عدنان وسام: **محددات كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016

38. عشي عادل: **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001

39.عظيم أسماء:**التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016

40.علوش صبرة إسمهان ، يحي نصيرة: **مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر في الحقوق، غير منشورة، تخصص قانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013

41.عنانقية ليلى: **دورتنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 2012**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012

42.غربي نوال ندر: **أثر القيادة على أداء العاملين**، مذكرة ماستر في العلوم الاجتماعية، غير منشورة، تخصص إدارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012

43.غريب عبد الوهاب ، زيادي فيصل:**فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015

44.فتوح خالد:**الاستثمار ودوره في التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكربلقايد، تلمسان، 2009

45.فرارحة إيمان ، طيبي فايزة: **آفاق التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014

46.فكرون السعيد:**إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية**، مذكرة دكتوراه علوم في علم الاجتماع و الديمغرافيا، غير منشورة ، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014

47.فلياشي سامية: **الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2001

48.قريني عبد السلام: **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017

49.كرمي مليكة: **تحرير التجارة الخارجية آثاره على الدول العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2016

50.محاط أميرة: **أثر اليقظة الإستراتيجية في تحسين الأداء التسويقي**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص التسيير الإستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013

51.محديد حميد:**النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة دكتوراه علوم علوم في الحقوق، غير منشورة، تخصص الإدارة والمالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر1، 2015

52.مخضار سليم:**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول**، مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017

53.مزروع مسعودة:**أثر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**،مذكرة ماستر في العلوم التجارية،غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015

54.مزوي الطيب: **الانعكاسات المترقبة على انضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة OMC، حاله الجزائر،** مذكره ماجستير في الاقتصاد،غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعه وهران، 2012

55.منيعي فتيحة:**تسيير النشاط الإنتاجي في منشآت الصناعات الخفيفة الخاصة**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال ، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2007

56.مولحسان آيات الله: **الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر،** مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد يخضر، بسكرة، 2003

57.مولحسان آيات الله: **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارةالخارجية** مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010

58.ندى فائز يحي: **العوامل المحددة لتبني التجارة الإلكترونية وأثرها على الأداء التسويقي،** مذكرة ماجستير في العلوم الالكترونية، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012

59.هماز ليندة: **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة،** مذكرة ماستر في الحقوق، غير منشورة، تخصص قانون الأعمال، جامعه العربي بن مهيدي، أم البواقي،2014

60.هنشور بالحول محمد: **آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة،** مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة ولوجستيك أورومتوسطي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2016

61.الوافي آسيا: **التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة،** مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،غير منشورة ، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006

62.الوافي جلال ، أميرخالد: **إستراتيجيات التنويع الاقتصادي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر،** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية ونقود،جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016

63.يوسفي يونس: **مستقبل المؤسسات العمومية الاقتصادية في النسيج الاقتصادي الجزائري،** مذكرة ماستر في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012

3- المجلات

1. عياش قويدر ، إبراهيمي عبد الله ، **آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التشاؤم والتفاؤل،** مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جامعة الشلف

2. شعلان هشام: **ضرائب الطاقة في ميزان المصالح الدولية،** مجلة أخبار النفط والصناعة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، العدد 399، ديسمبر 2003

3. سعود وسيلة ، قاسمي خالد: **تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007-2016**، مداخلة ضمن فعاليات حول: المؤتمر الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البيدة 2،6 و7 نوفمبر2018

4. كربالي بغداد:**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر،** مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005

5. بلقاسم العباس:**التثبيت والتصحيح الهيكلي،** سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004

6. عقون شراف وآخرون: **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2019-2001)**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 2، افريل 3018
7. زرقين عبود:**الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2009
8. زوزي محمد:**إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة ورقلة الجزائر، 2010، ص: 11.
9. يحياوي إلهام: **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية** دراسة ميدانية بشركة الإسمنت، مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة باتنة 2007
10. بريكة السعيد ، عمارة نور الهدى: **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، جامعة أم البواقي
11. لزعم علي ، رايس فضيل: **الفوائض النقدية وفرص التصنيع في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012
12. قوريش نصيرة: **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، جامعة الشلف، الجزائر، 2008
13. محمد عدنان وديع: **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الرابع والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 2003
14. بن طيرش عطاء الله ، بوسالم أبوبكر: **إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية دراسة تحليلية للعناقيد الصناعية في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السابع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2017
15. دادي عدون ناصر ، متناوي محمد: **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل**، مجله الباحث، العدد الثالث، 2004
16. قطافي سعيد: **تحديات وأفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المجلد 11، العدد 02، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ديسمبر 2014
17. عناني ساسية ، نعمون وهاب: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجله المنصور، العدد 24، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر 2015

4-الملتقيات

1. بن حمود سكينة: **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**، الملتقى الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، 13 ماي 2013

2. الماجي ثريا:**الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لونيس علي، البليدة 2، يومي 6– و7 نوفمبر 2018

3. بوشة محمد ، بن بخمة وسيلة: **محاولة قياسية اقتصادية لتحليل بعض العوامل الاقتصاية على تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1970–2016**، ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 6-7 نوفمبر، 2018

4. بوعشة مبارك:**الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتهعلى التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013

5. كرمية التوفيق ، المومن عبد الكريم: **برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة2001–2014**، المؤتمر الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، البويرة، الجزائر، يومي 11-12 نوفمبر 2014

6. بن موسى كمال ، عبد النور جعفر:**الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر أهم المعالم ونتائج التطبيق**، الملتقى العلمي الدولي حول، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيس علي، 6البليدة، 2 -7 نوفمبر 2018

7. يحياوي إلهام ، عبد الصمد نجوى: **دور إستخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني السادس حول: الأساليب الكمية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، أيام 27-28 جانفي 2009

8. جليط الطاهر ، علاب رشيد: **دراسة قياسية لمحددات الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1990–2016**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونسي علي، البليدة 2، 6-7 نوفمبر، 2018

9. قربوز زهر الدين ، علماوي أحمد: **النهضة الصناعية اليابانية وما يستفاد منها في تنمية البيئة الصناعية الجزائرية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في غطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، يومي 6-7 نوفمبر 2018

10. رافع نادية ، عزوز وافية: **التنمية الاقتصادية والإستراتيجية الصناعية في الجزائر: ركائز وآفاق**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، يومي 6-7 نوفمبر 2018

11. طالب عبد العزيز ، بلمداني محمد: **دور الهيئات المرافقة الاستثمار في ترقية القطاع الصناعي بالجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول:إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، يومي 6-7 نوفمبر 2018

12.عروب رتيبة ، بوسبعين تسعيدت: **أهمية تأهيل وتثمين الموارد البشرية في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فيالجزائر حقائق وآفاق**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي 23-24 أفريل 2012

13.ساري إسماعيل ، درحمون حنان: **إستراتيجية السياسة الصناعية في الجزائر للتخفيف من الصدمات الخارجية على ضوء تجربة دول شرق آسيا**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، يومي 6-7 نوفمبر 2018

14.دعمي محمد:**دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي والمساهمة في مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017** ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلميا لدولي حول:استراتيجية تطويرالقطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج تنويع الاقتصادي في الجزائر،جامعة الجزائر 3،يومي 6 و 7 نوفمبر 2018

15.قاسمي كمال ، سعود وسيلة: **تحليل اداء الصناعة في الجزائر خلال لفترة 2007-2016**، مداخلة ضمن فعليات مؤتمرالدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لبليدة 2، يومي 6و7 نوفمبر 2018

5-التقارير

1. تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009
2. تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014
3. تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018
4. تقرير صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات من 2002 إلى 2016
5. وزارة التجارة: إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2017، متاح (2018/01/31):

6-المواقع الاكترونية

1. www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur

ثانيا: باللغة الاجنبية

1. Ministére des Finances, direction générale des douanes : Les réalisations des échang extérieurs dl l'algerie 1963 – 2010, Centr National de l'Informatique et des satatistiques, 2010.
2. Ministére des Finances, direction générale des douanes : Les réalisations des échanges extérieurs dl l'algerie 2005 – 2015, Centre National de l'Informatique et des satatistiques, 2015.

3. Ministére des Finances, direction générale des douanes : Statistiques du Commerce de L'Algerie, periode : deux premier moins 2017, Centre National de l'Informatique et des satatistiques, 2017.
4. ONS, La direction Techinique chargée de la comptabillite nationale : Evolutation des Echanges Exterieurs de Marchandises de 2011 A 2016, collections statistiques N° 205/2017, november 2017, alger.